الحوار

مجلة ثقافية فصلية حرة تهتم بالشؤون

الكردية وتهدف إلى تنشيط

الحوار الكردي ـ العربي

تصدر في سوريا ـ قامشلي

رئيس التحرير

د.آزاد أحمد علي

عنوان المراسلة:

Alhiwar@mail2world.com

pesar@hotmail.com

- **الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها.**
- **ترحب "الحوار" بكل المساهمات الواردة إليها.**
- **أفضلية النشر للدراسات والمقالات الموثقة علمياً.**
- **ترجو المجلة من القراء الكرام عن إرسال المساهمات**

مراعاة ما يلي:

١. الكتابة بخط واضح وعلى وجه واحد للورقة.

٢. الإشارات المرجعية الموثقة تثبت بالترتيب:

اسم المؤلف . عنوان الكتاب . مكان الطباعة وتاريخها.

٣. الطباعة على الكومبيوتر مع إرسال /C.D/.

حقوق الطبع والاقتباس محفوظة للمجلة

محاور مجلة "الحوار" للأعداد القادمة

القراء والكتاب الأعزاء...

أسرة تحرير مجلة "الحوار" تقترح عليكم المساهمة في ملفاتها للأعداد القادمة، وهي موزعة بالشكل التالي:

- العلاقة المتبادلة بين الثقافة والسياسة (سورياً وكردياً).
- مستقبل سورية السياسي في ظل المتغيرات الراهنة
- دراسات في الأدب واللغة الكردية.
- دراسات ومواضيع حول الآثار والتاريخ الكردي.

يمكنكم اختيار أي جانب من محاور الملفات المذكورة أعلاه، وإبداء الرأي حول أهمية وأولوية الموضوع المطروق.علما أننا نرحب في الوقت نفسه بجميع الدراسات والمساهمات الواردة إلينا بخصوص المواضيع المحددة في سياق الملفات المقترحة أو خارجها. وتبقى الأفضلية للكتابات غير المنشورة سابقاً.

كما وترحب مجلة "الحوار" بأية ملاحظة أو نقد يرد إليها بخصوص مجمل تجربتها السابقة، أو أي مادة نشرت فيها. وذلك بهدف الارتقاء بالحالة الثقافية والفكرية الكردية نحو أفق أكثر ديمقراطية وتنويراً، ونتعهد بتأمين المناخ الديمقراطي الذي يوفر حرية عرض وجهات النظر كافة، والرأي المختلف، لجميع أصدقائنا وقرائنا في الوسطين العربي والكردي على حد سواء. وذلك لنشر ثقافة عقلانية مستنيرة ووعي متقدم يحيط بحقيقة مشكلات واقعنا بكامل أبعاده.

ترسل المساهمات إلى العنوانين الالكترونيين التاليين :

pesar@hotmail.com

alhiwar@mail2world.com

وبهذه المناسبة ننوه إلى أن مجلتنا متوفرة على شبكة الانترنت عبر موقعي:

عفرين . نت www.efrin.net

موقع نوروز www.yek-dem.com

الافتتاحية

عندما يضيع حق شعب عريق

من المعروف أن الشعب الكردي يشكل رابع أكبر مجموعة إثنية في منطقة الشرق الأدنى والأوسط بعد المجموعات التركية والفارسية والعربية.

لكن التاريخ كان قاسياً جداً عليه، فقد تعرض بلاد الكرد إلى تقسيمين كبيرين أولهما في عام ١٥١٤ في معركة جالديران التي جرت بين الامبراطورية الفارسية والامبراطورية العثمانية، وبموجبها انقسم بلاد الكرد إلى قسمين ، قسم تم ضمه إلى الفرس والقسم الآخر تم ضمه إلى العثمانيين.

أما ثانيهما فقد جرى في اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦ وبموجبها تم تقسيم بلاد الكرد إلى أربعة أجزاء تم ضم كل جزء إلى دولة من الدول التالية: تركيا – إيران _ العراق – سوريا.

وإلى الآن ما زال هذا الشعب العريق مشتتاً بين الدول المذكورة آنفاً، والسؤال الذي يطرح نفسه ، ماذا قدمت هيئة الأمم المتحدة بعد تشكلها في عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية؟

هذه المنظمة التي أقرت بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وأنشأت دولاً صغيرة مثل لبنان وإسرائيل والفاتيكان ...الخ لا يمكن مقارنتها مع الشعب الكردي لا من حيث العدد ولا من حيث الأرض. ومن هنا يأتي قساوة التاريخ على هذا الشعب العريق وضياع حقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته أسوة بباقي دول العالم.

فقد أشرفنا على أبواب القرن الواحد والعشرين وما زال الشعب الكردي مضطهداً

من قبل الدول المقتسمة لبلاده.

أليس من العدل أن يعاد النظر في خارطة المنطقة وتمكين هذا الشعب الذي عانى وما زال يعاني من الغبن والاضطهاد أشده وأقساه، أما آن للضمير العالمي أن يصحى وينصف هذا الشعب ليشكل كيانه الخاص به، ويعيش عيشة هنية كباقي شعوب العالم.

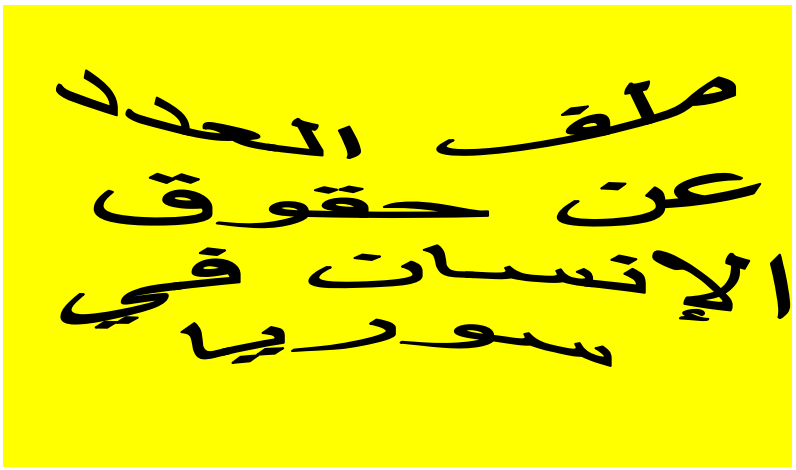

حقوق الإنسان
في ظل القوانين الاستثنائية في سوريا
– الحلقة الأولى –

إعداد وتقديم : وليد حنا

مراجعة وتدقيق : قاسم حبش

((لا يقوم وطن حيث لا يوجد قانون ، لذلك لا وطن للشعوب التي تعيش تحت نير الاستبداد الا وطن احتقار الامم الاخرى.))

سان جوست

مقدمة :

لا شك فيه بأن جميع الشرائع السماوية والوضعية تؤكد على أهمية الإنسان، كونه هو العنصر الأساس في عملية البناء والتقدم . والإنسان الحر المتمتع بحقوقه هو العنصر الأهم في تلك العملية . فقد أكد الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب قوله المشهور: ((متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً)).

الديمقراطية وحقوق الإنسان من أهم القضايا التي تشغل بال شعوب الشرق على مستوى الأفراد والأحزاب وكذلك على المستوى الدولي والمؤسسات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة . لأن الديمقراطية تجربة إنسانية أثبتت جدارتها وحقها في البقاء ، بالرغم من ظهور نظم سياسية كثيرة زالت أو في طريقها إلى

الزوال . وهذا ما يثبت فكرة الفيلسوف الإنكليزي هربرت سنبسر القائلة بأن ((الصراع من أجل البقاء، ليس قانوناً ينطبق على الكائنات الحية، أو في ميدان البيولوجيا فحسب ، وإنما يصدق كذلك في ميدان النظم السياسية والاجتماعية)). اما المفارقة الغريبة التي أطلقها بعض فلاسفة الغرب ، إن إمكانية تطبيق الديمقراطية في المجتمعات الشرقية غير واردة ، إلا بعد إصلاح هذه الشعوب وتهيئتها كي تكون قادرة على ممارسة الديمقراطية. إنها افكار وطروحات قدمت مبررات لاستعباد الشعوب من قبل الاستعمار. كما استغلتها الانظمة والحكام في الشرق في قمع شعوبها وسلب حريتها وارادتها.

لدى الحديث عن حقوق الإنسان في المجتمعات الشرقية تصبح الصورةِ أكثر قتامة . فبعد الاستقلال أبقت معظم هذه الدول على قوانين القمع والقهر التي ورثتها عن الاستعمار بحجة مواجهة التحديات الخارجية والمؤامرات التي تحاك ضد نظمها . فشددت وفرضت قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية ونظام الحزب الواحد . وانتشر الفساد في الحكم دون رقابة شعبية ومحاسبة ، فزادت الحالة سوءاً في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية ، فكانت الضحية الأولى هي حقوق الإنسان . ومع الأسف مازال معظم الحكام في الشرق يرددون اسطوانة فلاسفة الغرب– باستحالة تطبيق الديمقراطية في هذه البلدان– لإلغاء دور الشعب وتأكيد سلطتهم المطلقة على كافة ميادين الحياة.

ان حقوق الإنسان في جوهرها هي احترام كرامة الإنسان وإعلاء قيمته ، وإن الحرية– حرية الإنسان– ما هي إلا ((ماهية الروح)) كما يؤكد هيجل ، وإن تنازل الإنسان عن حريته للحاكم ، إنما يعني تنازله عن إنسانيته ، بمعنى أنه يتنازل عن حقوقه وواجباته كإنسان.

فعقب المآسي والمجازر التي آلت أليها الحرب الكونية الأولى والثانية ، أنشئت هيئة الأمم المتحدة لتخفف الظلم والطغيان عن الشعوب ، وأصدرت جملة من المعاهدات والاتفاقيات بهذا الشأن ابتداءً من معاهدة إعلان حقوق الإنسان ، وأوجد التوازن بين الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعلها حقوقاً مترابطة لا تقبل التجزئة ، كما أضاف إليها حق الشعوب في تقرير مصيرها واستثمار ثرواتها وأخيراً وليس أخراً الإعلان العالمي للحق في التنمية (١٩٨٦) والذي ربط بين التنمية كحق من حقوق الإنسان ، وجعل هدف التنمية تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه ، أي أنه ربط بين التنمية وحقوق الإنسان بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبذلك جعل الإنسان محور التنمية ، فهو غايتها ووسيلتها.

وبالرغم من دخول معظم دول الشرق الأوسط الأمم المتحدة والمصادقة على المعاهدات الصادرة عنها ، إلا أنها مازالت تخرق وتخالف بنود هذه المعاهدات . ففي سوريا على سبيل المثال لا الحصر. مازالت مجموعة من القوانين الاستثنائية سارية المفعول منذ اكثر من ٤٠ عاما، منها قانون الطوارئ والأحكام العرفية الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم /٥١/ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ والأمر العسكري رقم /٢/ تاريخ ٨/٣/ ١٩٦٣ ، قانون الإحصاء رقم ٩٣ الصادر في ٢٣ آب ١٩٦٢ الخاص بأكراد محافظة الحسكة ، والذي بموجبه جرد ما يزيد عن ١٠٠ ألف مواطن كردي من الجنسية السورية في ليلة ظلماء ، المرسوم التشريعي رقم ٤٧ تاريخ ٢٨ – ٣ – ١٩٦٨ (إحداث محكمة أمن الدولة العليا) و المرسوم التشريعي رقم ٦ تاريخ ١٧ – ١ – ١٩٦٥ (المسمى بقانون حماية الثورة) ..... الخ . إن هذه المراسيم الصادرة عن رئاسة الجمهورية أو مجلس

قيادة الثورة ، كانت وما زالت وعلى طول الخط فوق الدستور والقانون ، ووضعت أصلا لتكريس وجودها وهيمنتها الشاملة .

سنحاول في هذه الدراسة القاء الضوء على بعض القوانين الاستثنائية والآثار الناجمة عنها والمتعارضة مع حقوق الإنسان في سوريا.

– ١ –

قانون الطوارئ والأحكام العرفية

اختلف فقهاء القانون في تعريف حالة الطوارئ فمنهم من قال: ((إن حالة الطوارئ نظام استثنائي شرطي مبرر بفكرة الخطر المحيط بالكيان الوطني)). ((إنها الحالة التي بواسطتها تنتقل صلاحيات السلطة المدنية إلى السلطات العسكرية)).

ويعَّرف المحامي عبد الله الخاني حالة الطوارئ ((إعلان حالة الطوارئ نظام دستوري استثنائي قائم بفكرة الخط المحيط بالكيان الوطني، يسبغ اتخاذ السلطات المختصة لكل التدابير المنصوص عليها في القانون والمخصصة لحماية أراضي الدولة وبحارها وأجوائها كلاً أو جزءاً ضد الأخطار الناجمة عن عدوان مسلح داخلي أو خارجي، ويمكن التوصل لإقامته بنقل صلاحيات السلطات المدنية إلى السلطات العسكرية)).

أما في سورية كما يؤكد الأستاذ عبد الله الخاني ((فليس هناك أي تعريف لحالة الطوارئ، لأن المشَّرع السوري الذي وضع قانون الطوارئ لم يثبت أية نظرية من النظريات حين اقتباسه النصوص الناظمة لإعلان قانون الطوارئ والتدابير والقيود المفروضة على الحريات في حالة إعلانها من القوانين الفرنسية. وحتى لم يقتبس التعريف الفرنسي)).

لمحة تاريخية:

لم يعرف قانون الطوارئ في أوربا إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وخاصة روسيا القيصرية وفرنسا وإيطاليا عهد الفاشية وألمانية عهد النازية.

أما على صعيد الشرق الأوسط، لم يعرف قانون الطوارئ بشكله الحالي إلا في الآونة الأخيرة. ففي العهد العثماني كانت أولى محاولات هذا القانون قد تجسدت في الإجراءات القضائية المتمثلة في المجلس العرفي الذي ألفه جمال باشا السفاح– حاكم إيالة سورية– لمحاكمة زعماء الثورة العربية، بموجب فرمان خاص. أما في عهد الانتداب الفرنسي على سورية فقد تم إخضاع الأراضي السورية للأحكام الصادرة عن رئيس الجمهورية الفرنسية ومن ضمنها النصوص الناظمة لإعلان الأحكام العرفية . وبتاريخ ١٩٢٠/٩/١٠ وبموجب القرار رقم /٤١٥/ تم إحالة كل عمل يرتكب ضد قوات الاحتلال إلى المحاكمة العسكرية الفرنسية ومن ثم تتالت القرارات الصادرة عن الإدارة الفرنسية المتعلقة بالأحكام العرفية بحسب ظهور الأحداث وظروفها وحاجاتها.

بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الأراضي السورية، وبمناسبة حرب فلسطين ، صدر بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ القانون رقم /٤٠٠/ بشأن إعلان الأحكام العرفية، كما صدر القانون رقم /٤٠١/ بإعلان الأحكام العرفية في أراضي الجمهورية السورية، حُدد مفعوله بستة أشهر ابتداءً من تاريخ نشره. والحقت به مجموعة من القرارات التنفيذية لهذا القانون. مثل القرار رقم /٥/ تاريخ ١٩٤٨/٥/٢٣ القاضي بمنع التجوال في منطقة العمليات الحربية والقرار رقم /١٨/ تاريخ ١٩٤٨/٥/٢٦ القاضي بمنع دخول المصورين للأماكن المجاورة للمنشآت والمراكز العسكرية والقرار رقم ١٩٤٨/٥/٣١ الذي يحظر على موظفي الدولة والمؤسسات

التابعة لها مغادرة أماكن عملهم والقرار رقم /٤١/ تاريخ ١٩٤٨/٦/٧ القاضي بمنع السفر خارج الأراضي السورية بدون إجازة .....الخ.

وفي ٢٢/حزيران/ ١٩٤٩ صدر المرسوم التشريعي رقم /١٥٠/ القاضي بتنظيم الإدارة العرفية . حيث تضمن هذا المرسوم التشريعي كامل مواد القانون رقم /٤٠٠/ ولقد جاءت الأسباب الموجبة لسن هذا القانون على لسان المشَّرع السوري ((لا يوجد في التشريع السوري النافذ نص قانوني يحدد اختصاص السلطة العسكرية والقضاء العسكري وعلاقتها بالسلطة الإدارية وبالقضاء المدني في حالة إعلان الأحكام العرفية ، وقد وجدت وزارة الدفاع الوطني من الضروري تلافي هذا النقص، بأعداد المرسوم التشريعي المرفق ، وهو يتضمن تحديد اختصاصات القضاء العسكري وتنظيم الإدارة العرفية على أسس واضحة)).لكن هذا المرسوم لم يدم طويلاً، حيث صدر القانون رقم /١٦٢/ تاريخ ١٩٥٨/٩/٢٧ بشأن حالة الطوارئ حيث ألغى هذا القانون ، المرسوم التشريعي رقم /١٥٠ /.

وعندما فشلت الوحدة المصرية السورية ، أصدرت حكومة الانفصال في سوريا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ المرسوم التشريعي رقم /٥١/ والمسمى بقانون الطوارئ . حيث ألغى هذا القانون بموجب المادة /١٢/ من الفصل الثالث منه ، القانون رقم /١٦٢/ الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٧، ومازال هذا القانون– أي القانون رقم /٥١/ ساري المفعول حتى يومنا هذا . وهنا لا بد لنا من تثبيت نص المرسوم التشريعي رقم /٥١/ كما ورد في الجريدة الرسمية :

*مرسوم تشريعي ٥١ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ قانون حالة الطوارئ.

أصدر مجلس الوزراء ونشر رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي التالي:

الفصل الأول: إعلان حالة الطوارئ:

مادة ١:

آ- يجوز إعلان حالة الطوارئ في حالة الحرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو في حالة تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في جزء منها للخطر، بسبب حدوث اضطرابات داخلية أو وقوع كوارث عامة.

ب- يمكن أن تتناول حالة الطوارئ مجموعة الأراضي السورية أو جزءاً منها.

مادة ٢:

آ- تعلن حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية وبأكثرية ثلثي أعضائه على أن يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له.

ب- يحدد المرسوم القيود والتدابير التي يجوز للحاكم العرفي اتخاذها والمنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا المرسوم التشريعي دون الإخلال بأحكام المادة الخامسة منه .

مادة ٣:

آ- عند إعلان حالة الطوارئ يسمى رئيس الوزراء حاكماً عرفياً وتوضع تحت تصرفه جميع قوى الأمن الداخلي.

ب – للحاكم العرفي تعيين نائب أو أكثر له مرتبطين به وذلك بمرسوم .

ج – يمارس نواب الحاكم العرفي الاختصاصات التي يفوضهم بها ضمن المناطق التي يحددها لهم.

مادة ٤:

للحاكم العرفي أو نائبه أن يصدر أوامر كتابية باتخاذ جميع القيود أو التدابير الآتية أو بعضها وأن يحيل مخالفيها إلى المحاكم العسكرية.

آ- وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور في أماكن أو أوقات معينة ، وتوقيف المشتبه فيهم أو الخطيرين على الأمن والنظام العام توفيقاً احتياطياً والإجازة في تحري الأشخاص والأماكن في أي وقت . وتكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال.

ب- مراقبة الرسائل والمخابرات أياً كان نوعها ، ومراقبة الصحف والنشرات والمغلفات والرسوم والمطبوعات والإذاعات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها ، وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإلغاء امتيازها وإغلاق أماكن طبعها.

ج- تحديد مواعيد فتح الأماكن العامة وإغلاقها.

د- سحب إجازات الأسلحة والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقعات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها، وإغلاق مخازن الأسلحة.

هـ- إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل التنقل وحصر المواصلات وتحديدها بين المناطق المختلفة.

و- الاستيلاء على أي منقول أو عتاد وفرض الحراسة المؤقتة على الشركات والمؤسسات وتأجيل الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يجري الاستيلاء عليه.

ز- تحديد العقوبات التي تفرض على مخالفة هذه الأوامر، على ألا تزيد على الحبس مدة ثلاث سنوات وعلى الغرامة حتى ثلاثة آلاف ليرة أو إحداهما . وإذا لم يحدد الأمر العقوبة على مخالفة أحكامه، فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا

تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كل ذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى.

مادة ٥:

آ- يجوز لمجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية توسيع دائرة القيود والتدابير المنصوص عليها في المادة السابقة عند الاقتضاء بمرسوم يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له .

ب- ويجوز لهذا المجلس تطبيق دائرة القيود والتدابير المشار أليها ، بحسب الحالة التي استدعت إعلان حالة الطوارئ.

مادة ٦:

في المناطق التي أعلنت فيها حالة الطوارئ تحال إلى القضاء العسكري مهما كانت صفة الفاعلين أو المحرضين أو المتدخلين الجرائم الآتية:

آ-مخالفة الأوامر الصادرة عن الحاكم العرفي.

ب- الجرائم الواقعة على أمن الدولة والسلامة العامة (من المادة ٢٦٠ حتى المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات).

ج- الجرائم الواقعة على السلطة العامة (من المادة ٣٦٩ حتى المادة ٣٨٧).

د- الجرائم المخلة بالثقة العامة (من المادة ٤٢٧ حتى المادة ٤٥٩).

هـ - الجرائم التي تشكل خطراً شاملاً (من المادة ٥٧٣ حتى المادة ٥٨٦).

مادة ٧:

يجوز للحاكم العرفي أن يستثنى من اختصاص القضاء العسكري بعض الجرائم

المحددة في المادة السابقة.

مادة ٨:

يفصل الحاكم العرفي بقرار مبرر في تنازع الاختصاص بين القضاء المدني والقضاء العسكري.

مادة ٩:

الأحكام القاضية بالإعدام والتي تصبح مبرمة، لا تنفذ إلاّ إذا صادق عليها الحاكم العرفي بعد استطلاعه رأي لجنة العفو في وزارة العدل.

الفصل الثاني – إنهاء حالة الطوارئ–

مادة ١٠:

يكون إنهاء حالة الطوارئ من قبل السلطة المختصة بإعلانها ، ووفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا المرسوم التشريعي.

مادة ١١:

تستمر المحاكم العسكرية ، بعد إنهاء حالة الطوارئ على النظر في القضايا الداخلة في اختصاصها سواءً أكانت محالة إليها أم لم تكن .

الفصل الثالث – أحكام مؤقتة–

مادة ١٢:

يلغى قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ الصادر في ١٩٥٨/٩/٢٧ وجميع تعديلاته.

مادة ١٣:

آ- في جمع الأموال تبقى محاكم أن الدولة المحدثة بالقانون رقم ١٦٢ المشار إليه

مختصة بالنظر في الجرائم الداخلة في اختصاصها المرتكبة قبل صدور هذا المرسوم التشريعي سواءً أكانت محالة إليها أم لم تكن. وتتبع بشأن التحقيق والإحالة والمحاكمة فيها وحفظها والتصديق على الأحكام الصادرة أو التي تصدر فيها وتعديلاتها نفس الأصول والإجراءات المتبعة بموجب ذلك القانون.

ب- تبقى الحراسة المفروضة على بعض الشركات والمؤسسات استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ قائمة حتى يتم إلغاؤها وفقاً لأحكام المادة العاشرة من هذا المرسوم التشريعي.

مادة ١٤:

ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعمل به من تاريخ صدوره.

دمشق في ١٩٨٢/٧/٢٦ و ١٩٦٣/١٢/٢٢

وعندما اعتلى حزب البعث سدة الحكم في سوريا اثر انقلاب عسكري في ٢٣/شباط ١٩٦٢ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قراراً عسكرياً هذا نصه :

قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (٢) الصادر في يوم الجمعة الموافق ١٣ شوال ١٣٨٢ و ١٩٦٣/٣/٨.

أمر عسكري رقم (٢)

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يقرر ما يلي:

المادة ١:

تعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية ابتداءً من ١٩٦٣/٣/٨ وحتى إشعار آخر.

دمشق في ١٩٦٣/٣/٨

المجلس الوطني لقيادة الثورة

يعتبر قانون الطوارئ واحداً من أكثر بحوث القانون الدولي العام دقة وحساسية لتأثيره البالغ على مسألة الحريات العامة ويندرج نظام الطوارئ تحت طائلة أعمال الحرب والظروف الاستثنائية من أهم الحالات التي تتوزع فيها صلاحيات الإدارة حيث تمارس (الإدارة) امتيازات وصلاحيات هي في الأصل محظورة عليها وبالتالي فإن هذا النظام يشكل امتيازاً للإدارة ، لامتلاكها حرية أكبر في أعمالها وتصرفاتها. ويترجم نظام الطوارئ إلى ممارسة عملية من خلاله الأوامر العرفية الصادرة عن الإدارة العرفية استناداً إلى قانون الطوارئ.

إن قرار إعلان حالة الطوارئ هي مسألة تتعلق بالسياسة العليا للدولة استناداً إلى المادة الأولى من القانون رقم /٥١/.

من هذه المادة نجد أن المشَّرع السوري قد وسع من دائرة المبررات لإعلان حالة الطوارئ، أي أنها تتصف بالشمولية . أما الإدارة العرفية فهي استناداً إلى المادة الثالثة الفقرة الأولى- من قانون /٥١/ هي أجهزة السلطة التنفيذية ((المدنية والعسكرية)) . مع تمتعها بصلاحيات واسعة بموجب المادة الرابعة من هذا القانون.

إن أولى الآثار الناجمة عن إعلان حالة الطوارئ هي انتقال اختصاصات السلطات التنفيذية إلى السلطات العرفية بموجب المادة الثالثة الفقرة آ من قانون الطوارئ . إن هذا النص القطعي والذى بموجبه تغدو السلطات التنفيذية أداة بيد الحاكم العرفي وسيفاً مسلطاً على رقاب الجماهير. وليس بخافٍ على أحد أن كل التدابير التي نصت عليها هذه المادة والمادة الرابعة هي أصلاً من اختصاصات السلطات التنفيذية . فإخضاع الاجتماع إلى الترخيص ومراقبة الرسائل والمخابرات أياً كان نوعها، ومراقبة الصحف والنشرات والمؤلفات والمطبوعات والإذاعات

وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإلغاء امتيازاتها وإغلاق أماكن طبعها ..... الخ . كل هذه الاختصاصات أصبحت بيد رجل واحد ، ألا وهو الحاكم العرفي . هذا يؤدي بلا شك إلى تعطيل كافة المؤسسات بما في ذلك الدستور السوري . لأن كافة مواد قانون الطوارئ مخالفة للدستور السوري والقوانين الأخرى النافذة (قانون الجنسية– قانون العقوبات... الخ).لأن :

١ – القرار العسكري رقم ٢ الصادر عن مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٣ ، هي جهة غير شرعية دستوريا لإصدار هكذا قرار ، أي أنها صدرت من جهة غير مختصة دستورياً.

٢ – بعد صدور الدستور الدائم لعام ١٩٧٣ ، وبموجب المادة ، ١٠١ منه والتي ي تعطي الحق لرئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ وعرضه على مجلس الشعب ليس لإعلامه فحسب، بل المصادقة عليه ، وتعتبر مصادقة مجلس الشعب من الشروط الجوهرية لتعلقها بإرادة الشعب والنظام العام و الحريات العامة . وبما أن رئيس الجمهورية لم يقم بإعلان حالة ا لطوارئ ، ولم يعرض على مجلس الشعب ، مما يجعل الأمر العرفي بإحالة المتهمين الى المحاكم الاستثنائية بموجب المادة الرابعة من قانون الطوارئ باطلة وغير قانونية و غير دستورية .

وفيما يلي بعضاً من مواد قانون الطوارئ والدستور السوري الذي فصل على مقاس حزب البعث لترسيخ السيطرة على الحكم ، على سبيل المثال فالمادة /١٠١/ من الدستور السوري تنص على ((يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ ويلغيها على الوجه المبين في القانون)) . أما المادة الثانية الفقرة آ من قانون الطوارئ ((تعلن حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس

الجمهورية وبأكثرية ثلثي أعضائه على أن يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له)) . في هذا الصدد كتب المحامي عبدالمجيد منجونة ((لما كان فرض حالة الطوارئ و الأحكام العرفية الذي صدر بموجب قرار رقم ٢ لمجلس قيادة الثورة ٨-٣-١٩٦٣ قد صدر بشكل مخالف للأصول التي نص عليها قانون الطوارئ بالمادة ٢ من المرسوم ٥١ والذي أكد على ان إعلان حالة الطوارئ يتم بمجلس الوزراء وبحضور رئس الجمهورية وعلى ان يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له وعلى أن يحدد في مرسوم الإعلان ، عن تطبيق الحالة ، الصلاحيات والمدى والإجراءات التي يتم اتخاذها وهي خاضعة للتقيد و التسيع من مجلس الوزراء.

ولما كان الدستور الدائم قد صدر في عام ١٩٧٣ و مجلس الشعب المنتحب تتالت دوراته من عام ١٩٧٣ وحتى الآن ، دون ان تعرض الحالة عليه او يقف عند الحدود و الصلاحيات الممنوحة للحاكم العرفي أو نائبه مما يجعل من الإعلان عن فرض حالة الطوارئ ١٩٦٣ معدوما و فاقدا لأي أثر او مفعول قانوني وعلى كل الجهات صاحبة الصلاحية (المحكمة الدستورية العليا – مجلس الشعب – القضاء العادي) عدم العمل به من حلال الامتناع عن إعطاء أية مفاعيل للأوامر الصادرة عن الحاكم العرفي أو نوابه)).

وبهذا الصدد كتب المحامي هيثم المالح : ((إن الدستور السوري الصادر عام ١٩٧٣ وهو يعلو كل قانون باعتباره " أبو القوانين " وقد صدر متأخرا عن إعلان حالة الطوارئ بخمس سنوات ،مما يعتبر هذه الحالة ملغاة وإن كان لم يصرح عنها ، وذلك في مواده ٢٥ –٤٩ . لهذه الأسباب فإن حالة الطوارئ في سوريا تعتبر غير نافذة واقعيا ودستوريا باعتبار أن الحالة التي اعلنت من أجلها قد

انقضت بفعل الزمن وبفعل الدستور مما يستتبع عدم قانونية كافة القرارات الصادرة باستناد إليها ، وخاصة أوامر الاعتقال دون محاكمة ، لأن ما بني على باطل فهو باطل)).

إن هذا الاختلاف الظاهر والواضح لكل ذي بصيرة ، بين الدستور وقانون الطوارئ لا بد أن يبرز إشكالات كثيرة.

الفقرة آ من المادة الرابعة من قانون الطوارئ تنص ((وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور في أماكن وأوقات معينة ، وتدقيق المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام توقيفاً احتياطياً والإجازة في تحري الأشخاص والأماكن في أي وقت، وتكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال)).

وبمقارنة هذه المادة مع بعض مواد الدستور السوري :

الفقرة /١/ من المادة /٢٥/ التي تنص ((الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم)).

الفقرة /٢/ من المادة /٢٨/ ((لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون)).

الفقرة /٣/ من نفس المادة تنص على ((لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك)).

المادة /٣١/ تنص على ((المساكن مصونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون)).

المادة /٣٢/ تنص على ((سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلكية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون)).

المادة /٣٩/ تنص على ((للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار

مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق)).

من خلال هذه المقارنة نجد أن مواد قانون الطوارئ مخالفة لمواد الدستور السوري ومتعارضة معه على طول الخط . بالرغم من أن مواد قانون الطوارئ مخالفة لمواد الدستور الدائم ، ومع ذلك ما زال العمل بمواد قانون الطوارئ ساري المفعول حتى اليوم . فبموجب هذا القانون اعتقل الآلاف من قبل اجهزة الأمن ، من دون العودة إلى القاضي لاستصدار مذكرة توقيف حسبما نصت عليه المادة ٢٨ أعلاه .

فهل يوجد لدى المشَّرع السوري الذي وضع قانون الطوارئ ترمومتر يوضع على الأشخاص لمعرفة المشتبه به أو الخطر على الأمن والنظام؟!. أليس هذا القانون مستمد من أعمال الأمويين وخاصة عصر معاوية و الحجاج ؟ .....!

إن أي نظام حكم ، يقوم على ثلاث ركائز وهي:

السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية . فالأولى تسن القوانين ، والثانية تنفذ هذه القوانين والثالثة تفصل في المنازعات على ضوء تلك القوانين. يقول الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو صاحب نظرية تقسيم السلطات، والتي تعتبر حتى اليوم أساساً للديمقراطية ((أي تسلط من سلطة على أخرى يشكل ديكتاتورية مبطنة وخللاً في الديمقراطية وتعدياً على الفرد والمجتمع ، ولا يمكن للديمقراطية أن تتطور إلا في حال الفصل بين السلطات الثلاث ، وإن طغيان سلطة على أخرى يؤدي إلى زعزعة النظام الديمقراطي)).

إن الغاية من فصل السلطات هي توزيع وظائف الدولة على ركائزها الأساسية لأن جمع السلطات يؤدي إلى الاحتكار وبالتالي إلى إساءة استعمالها حيث يقول الفقيه الألماني روبرتو ميشيل في هذا الصدد: ((إن التاريخ يبين بصورة

واضحة أن أغلب الزعماء السياسيين في مختلف الأزمنة والأمكنة بدؤوا حياتهم السياسية بنزعة مثالية وهي التضحية في سبيل مبادئ عزموا الأمر على العيش من أجلها أو الفناء من دونها ، فإذا ما ركبوا صهوة الحكم وجمعوا السلطة المطلقة بين أيديهم أفسدت عقولهم . هذه السلطة وهذه الحقيقة قام عليها البرهان في التاريخ . فإن دلت على شيء فإنما يدل على الطبيعة البشرية التي لن تجد أمامها سياجاً يحول دون التمادي سوى مبدأ فصل السلطات الذي تخفف إلى حد كبير من مساوئ هذه الطبيعة البشرية)).

وبما أن المشَّرع السوري قد أخذ بمبدأ فصل السلطات فيجب أن يكون العمل بهذا المبدأ بصورة كاملة وأهمها عدم قيام السلطات التنفيذية بوظيفة التشريع . فيقول الكاتب أصلان عبد الكريم في هذا الصدد: ((إن الحديث عن استقلال القضاء في سوريا ، حديث لا معنى له . فمحكمة أمن الدولة العليا و المحكمة الاقتصادية و محاكم الميدان هي التي بوسعها أن تحاسب ، بل هي تحاسب المواطن حتى على ضميره . ناهيك عن الأفعال الطبيعية الناتجة عن ممارسة المواطن لحقوقه ، والتي ينظر إليها في هذا الحال في الأغلب بصفتها أفعالا معادية للدولة)).

لو عدنا إلى الفقرة (ز) من المادة الرابعة من قانون الطوارئ والتي تنص على ((تحديد العقوبات التي تفرض على مخالفة هذه الأوامر ...)). إن فرض أي عقوبة وبموجب الدستور السوري هي من اختصاص القضاء العادي وليس الحاكم العرفي.

إن القيود والتدابير الواردة في المادة الرابعة من قانون الطوارئ، تحتوي في ثناياها أكثر مقومات الاختصاصات الممنوحة أصلاً إلى الإدارات العامة. فمثلاً الإدارة العامة المختصة لا تملك اتخاذ أي إجراء بشأن الرسائل والمخابرات والصحف

والنشرات إلا ما صدر منها ما يسيء للنظام العام . أي أن سلطتها تأتي بعد ارتكاب الفعل المحظور. أما السلطة العرفية فتمتلك كل الحق بموجب هذه المادة . وهنا لا بد من طرح السؤال التالي : من المقصود بالمشتبه به والخطر على الأمن العام والنظام . هل لدى المشَّرع السوري أي مقياس أو ضابط. أم لدى السلطات العرفية قدرة خارقة لمعرفة ما يدور في نفوس البشر. لقد تحول الإنسان السوري إلى آلة يخاف من خياله ، لما لهذه المادة من القوة في التطبيقات اليومية على الساحة السورية.

مما تقدم يتضح لنا أن استقلال القضاء هو الضمانة الوحيدة لسيادة القانون وسيادة القانون هي الضمانة الوحيدة لحقوق المجتمع بأفراده وهيئاته ، وكل انتقاص من استقلاله ، فإن حقوق الفرد والمجتمع تكون مهددة وكذلك حرياتهم وبالتالي تكون الدولة متخلفة عن ركب الحضارة والتقدم ونعني بسيادة القانون:

١ – خضوع كل فرد سواءً أكان شخصاً عادياً أو موظفاً أو محكوماً وعلى قدم المساواة للأحكام التي ينص عليها القانون.

٢ – ممارسة الحكم من خلال القانون وضمن إطاره.

قال أحد فقهاء القانون ((إن سيادة القانون لا تتحقق بمجرد فرض النظام واستتباب الأمن ، إذا لم تحمل هذه السيادة في طياتها معنى تقيد الحكام وإلزامهم باحترام القانون ، وإن سيادة القانون تتحقق بإخضاع الدولة للقانون . وكفالة الرقابة القضائية لهذا الخضوع . بحيث يكون من حق كل فرد أن يلجأ إلى القضاء متى تأثرت مصالحه بتصرف صادر عن السلطة أو الفرد)) . قيل للزعيم الإنكليزي تشرشل ((ظهر الفساد في أجهزة الدولة . فقال : والقضاء؟! قالوا له : إن القضاء الإنكليزي ممتاز جداً . فأجاب لا خوف على بريطانيا)).

ومرة تقدم طالب زنجي إلى جامعة تكساس، فمنعت إدارة الجامعة دخول هذا الطالب ، فتقدم بدعوى إلى المحكمة الاتحادية، فقررت المحكمة قبول الطالب في الجامعة إلاّ أن حاكم ولاية تكساس رفض قرار المحكمة الاتحادية ومنع تنفيذ الحكم مستعيناً بشرطة الولاية . فما كان من الرئيس الأمريكي جون كندي إلا أن أرسل جيشاً اتحادياً مؤلفاً من ثلاثة آلاف جندي وأدخل الطالب الزنجي تحت أسنة الحراب . ويردد موقفه هذا أمام مؤتمر صحفي ((إن عدم تنفيذ حكم المحكمة الاتحادية يشكل سياسة خطيرة في التاريخ الأمريكي)) . أما في سوريا وفي ظل هذا القانون اللعين ، فكم من الطلبة والعمال الأكراد فصلوا من المعاهد ومؤسسات الدولة لا ذنب لهم سوى إن الله خلقهم أكراد اً، وكان الفصل تحت الذريعة الأزلية (خطر على أمن الدولة).

– يتبع –

في الميزان

المرسوم رقم (١) لعام ٢٠١١

تعديلات شكلية وحفاظ على الجوهر والمضمون

المحامي مصطفى أوسو

أصدر السيد رئيس الجمهورية، بتاريخ ٣ / ١ / ٢٠١١ المرسوم التشريعي رقم (١)، الذي تضمن (٢١) مادة، قضى بموجبه تعديل بعض المواد من قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (١٤٨) لعام ١٩٤٩ وقد تضمنت التعديلات رفع الحد الأدنى للغرامات التكديرية والجنحية والجنائية...، ورفع الحد الأدنى للعقوبات في القضايا التي توجد فيها أسباب مخففة...، وفرض عقوبة السجن لمدة سنتين على مرتكب إحدى جرائم الخطف والاغتصاب حتى ولو تم عقد زواج صحيح بين المعتدي (الجاني) والمعتدى عليها (المجني عليها)، وتشديد عقوبة من تسبب بموت إنسان من غير قصد القتل بالضرب أو بالعنف أو بالشدة أو بأي عمل آخر مقصود، إلى الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات كحد أدنى...، وتشديد عقوبة الوالدة التي تقدم، اتقاء للعار، على قتل وليدها الذي حبلت به سفاحاً، من خمس سنوات إلى سبع سنوات كحد أدنى...، وتحديد عقوبة القتل قصداً بعامل الإشفاق بناء على الحاجة بالطب بالاعتقال المؤقت خمس سنوات كحد أدنى وعشر سنوات كحد أعلى...، ورفع الحد الأعلى لعقوبة من حمل إنساناً بأية وسيلة كانت على الانتحار، أو ساعده بطريقة...، إلى اثنتي عشر سنة بعد أن كانت عشر سنوات...، ورفع عقوبة مرتكبي جرائم القتل بداعي (الشرف) إلى الحبس من خمس سنوات حتى سبع سنوات، بعد أن

كانت عقوبة مرتكبي هذه الجرائم الحبس سنتين استناداً إلى التعديل الذي جرى بموجب المرسوم التشريعي رقم (٣٧) تاريخ ١ / ٧ / ٢٠٠٩ وتشديد عقوبة القتل القصد إلى الأشغال الشاقة عشرين سنة كحد أدنى...، وإضافة عبارة (أو طلب فدية) إلى نص الفقرة (ب) من المادة (٥٥٦) من قانون العقوبات المتعلقة بالجرائم الواقعة على الحرية، ورفع عقوبة مرتكبي جرائم الاحتيال من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، بعد أن كانت من ثلاثة أشهر إلى سنتين...، ورفع عقوبة كل من أقدم قصداً على كتم أو اختلاس أو إتلاف أو تمزيق سند يتضمن تعهداً أو إبراء، أو شيء منقول آخر سلم إليه على وجه الوديعة أو الوكالة أو الإجارة أو على سبيل العارية أو الرهن، أو لإجراء...، إلى الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، بعد أن كانت الحبس من شهرين إلى سنتين...، ورفع عقوبة كل من تصرف بمبلغ من المال أو بأشياء أخرى من المثليات سلمت إليه لعمل معين وهو يعلم أو كان يجب أن يعلم أنه لا يمكنه إعادة مثلها وثم يبرئ ذمته رغم الإنذار، إلى الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين، بعد أن كانت العقوبة حتى سنة...، ورفع عقوبة كل من أستملك أو اختلس أو رفض أن يرد أو كتم لقطة أو أي شيء منقول دخل في حيازته غلطاً أو بصورة طارئة أو بقوة قاهرة، إلى الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين، بعد أن كانت العقوبة الحبس حتى سنة.

من المعروف أن قانون العقوبات وأغلب القوانين والتشريعات السورية الأخرى، إنما هي نتاج مرحلة زمنية معينة (الخمسينات والستينات من القرن الماضي)، بظروفها وخصائصها وبنيتها الثقافية والفكرية...، وبالتالي فأن بقاء هذه القوانين على حالها دون تغيير حقيقي بعد مرور كل هذه المدة الزمنية، شكل ويشكل ثغرة حقيقية كبيرة في البنيان والأداء القانوني والتشريعي في البلاد، وفي

مسيرة تطوره وتقدمه وازدهاره...، ومن هنا كانت الضرورة تقتضي إجراء تغييرات وتعديلات جوهرية وحقيقية على قانون العقوبات تحديداً، وعلى وجميع القوانين والتشريعات السورية الأخرى، لتكون منسجمة مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، التي طرأت على المجتمع السوري خلال العقود الماضية من تاريخ صدور هذه القوانين والتشريعات، وأيضاً لتكون منسجمة مع تعهدات البلاد الدولية بموجب توقيعها وتصديقها على المواثيق والاتفاقيات والعهود... الدولية، حيث تعج هذه القوانين والتشريعات جميعاً وقانون العقوبات الذي نحن بصدده الآن، بالعديد من المواد والبنود القانونية المخالفة لما نصت عليه تلك الوثائق الدولية، وبشكل خاص تلك المواد التي تشكل عنفاً وتمييزاً بحق المرأة، مثل: المواد المتعلقة بجرائم القتل وإزهاق أرواح النساء بداعي (الشرف). ولكننا نقول: بأسف شديد ولوعة كبيرة، أن التعديلات التي أدخلها المرسوم التشريعي رقم (١) لعام ٢٠١١ على بعض مواد قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (١٤٨) لعام ١٩٤٩ وأن كانت محاولة تشريعية مهمة للتقليل من ارتكاب بعض أنواع الجرائم والحد منها، إلا إنها مع ذلك لم تتجاوز الحدود الشكلية، وهي لم تلامس جوهر ومضمون العديد من مواد هذا القانون واتخاذ مواقف واضحة بشأنها، ونقصد هنا تلك المواد المتعلقة بجرائم قتل النساء بداعي (الشرف)، خاصة بعد المطالبات المتكررة من قبل أوساط واسعة من المجتمع السوري وقواه الحقوقية والمدنية والسياسية...، بضرورة إلغاء أو إجراء التعديلات الحقيقية على جميع النصوص والمواد القانونية المتعلقة بجرائم قتل النساء بداعي (الشرف)، ففي الوقت الذي كانت فيه كل المطالبات المذكورة تتوجه وتنادي بضرورة معاملة مرتكبي جرائم القتل هذه، معاملة مرتكبي جرائم القتل العادية،

وكذلك ضرورة إلغاء أو تغيير، جميع النصوص والمواد القانونية التي تمنح مرتكبي جرائم قتل النساء العذر المحل أو المخفف، مثل: المواد (١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢) من قانون العقوبات، التي لا تقل من حيث آثارها: عنفاً وتمييزاً وخطورة ...، على المرأة وحقها في الأمان الشخصي وفي الحياة...، من المادة (٥٤٨)، جاء هذا المرسوم على نفس منهج وخطى المرسوم التشريعي رقم (٣٧) لعام ٢٠٠٩ رافعاً عقوبة مرتكبي جرائم القتل بداعي (الشرف) في المادة (٥٤٨) إلى الحبس من خمس سنوات حتى سبع سنوات، وهذا بتقديرنا غير كاف أبداً من أجل إرساء قواعد الحق والعدالة وتحقيق المساواة القانونية والاجتماعية...، في المجتمع السوري، ووقف مسلسل العنف وحمام الدماء بحق النساء السوريات.

ومن جهة أخرى، فإن التعديلات المذكورة بموجب المرسوم المذكور، لم تتناول المادتان (٤٧٣ و ٤٧٤) من قانون العقوبات، اللتان تميزان بين الرجل (الزوج) الزاني والمرأة (الزوجة) الزانية من حيث العقوبة، حيث تكون عقوبة المرأة الزانية ضعف عقوبة الرجل الزاني (للمرأة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وللرجل الحبس من شهر إلى سنة)، أي أن عقوبة المرأة هنا هي ضعف عقوبة الرجل، في حين أن المساواة القانونية للرجل والمرأة يفرض تساويهما بالعقوبة، كما إن التعديلات لم تتناول أيضاً المادة (٤٨٩) المتعلقة بالاغتصاب الزوجي، حيث تبيح هذه المادة من قانون العقوبات الاغتصاب الزوجي بشكل غير مباشر، وكذلك لم تتناول التعديلات المادة (٤٧٦) المتعلقة بجريمة السفاح بين الأصول والفروع، حيث تعتبر المادة المذكورة من قانون العقوبات هذه الجريمة المقترنة بالظرف المشدد جنحة بدلاً من أن تكون جناية، كما لم تتناول أيضاً التعديلات

المذكورة، المواد القانونية المتعلقة بجريمة وسائل منع الحمل والإجهاض، المواد: (٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦)، وهي مواد تخالف تماماً سياسة سوريا في اعتماد مفهوم الصحة الإنجابية التي تبنتها وزارة الصحة السورية تنفيذاً لتوصيات مؤتمر السكان في القاهرة عام ١٩٩٤ وكذلك فأن جميع التشريعات السورية نصت على أن يكون توزيع موانع الحمل ووسائله... من قبل الاختصاصيين بذلك. وربما يكون الشيء الوحيد الذي يحمل بعض النفس الإيجابي في التعديلات بموجب المرسوم المذكور، هو التعديل الذي تم إدخاله على المادة (٥٠٨)، المتعلقة بزواج (الرجل) المغتصب من (المرأة) المغتصبة، حيث جاء التعديل ليفرض عليه (الرجل) عقوبة السجن لمدة سنتين، سواء تزوج من (المرأة) المغتصبة أم لا، في حين أن مرتكب جريمة الاغتصاب كان يعفى من العقوبة في النص القديم، إذا عقد زواج صحيح بينه وبين المعتدى عليها، رغم أنه تعديل غير كاف أيضاً، وكان الأجدى بالمشرع أن يفرض عليه عقوبة جريمة الاغتصاب القانونية. وبخصوص المادة (٥٥٦) المتعلقة بالجرائم الواقعة على الحرية، فإننا نعتقد أن إجراء أي تعديل عليها، يبقى شكلياً وحبراً على ورق لا أكثر و أقل، مع وجود العديد من المراسيم التشريعية التي تحمي مرتكبي جرائم الحرمان من الحرية والتعذيب من المسائلة القانونية، مثل المادة (١٦) من المرسوم التشريعي رقم (١٤) لعام ١٩٦٩ الذي ينص على أنه: (لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكولة إليهم أو في معرض قيامهم بها إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر من المدير).

وكذلك المرسوم التشريعي رقم (٦٩) لعام ٢٠٠٨ الذي جرى بموجبه تعديل قانون العقوبات العسكرية السوري، وبموجب هذا المرسوم لا يمكن إقامة

الدعاوى أمام القضاء العادي على عناصر الشرطة والجمارك وعناصر الأمن السياسي، المتعلقة بتعذيب المواطنين والاعتداء عليهم، لأن إقامة هذه الدعاوى تحتاج إلى الأذن من القائد العام للجيش والقوات المسلحة ؟ !! إذاً هناك تعطيل كامل للنصوص القانونية المتعلقة بالجرائم الواقعة على الحرية بموجب المراسيم الاستثنائية التي شرعت لقمع المواطنين وممارسة المزيد من الإهانة والإذلال بحقهم؟!!.

ومن هنا وكما قلنا في البداية، لا بد من تعديل قانون العقوبات وجميع القوانين والتشريعات السورية الأخرى، والخطوة الأولى لذلك هي إلغاء القوانين والتشريعات الاستثنائية التي تعطل وتعرقل هذه القوانين والتشريعات، تمهيداً لانسجامها مع التطورات الكثيرة والكبيرة التي طرأت على المجتمع السوري في جميع ميادين ومجالات الحياة، ومن أجل أن تحقق هذه القوانين والتشريعات العدالة والمساواة بين جميع أبناء الشعب السوري على اختلاف أجناسهم وأديانهم ومذاهبهم وأطيافهم وقومياتهم...، ولموائمة هذه القوانين والتشريعات السورية المختلفة مع القوانين والمواثيق والعهود الدولية المختلفة، وبذلك يمكن أن نضع سوريا على السكة الصحيحة، حيث الحرية واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والمساواة.

أهم العقبات التي تعترض حقوق الإنسان في المنطقة العربية

هيلين سيسو

مما لا شك فيه أن هناك العديد من العقبات التي تعترض حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وفي هذه الدراسة المقتضبة سنأتي على دراسة أهمها:

١ – معوقات الإدراك والوعي: وتشمل العوامل الذاتية والاجتماعية التي تكون من صفات الفرد والمجموعة في ظرف معين من حياته، تجعل المواطن قاصراً عن إدراك حقوقه، محجوباً عن الإحاطة بها أو زاهداً في المطالبة بها، مقللاً من شأنها، يائساً من الفوز بها، فهو إنسان معتل الإدراك، ضبابي المعرفة.

أ – الأمية: وهي من أهم عوامل التأخر في مختلف مجالات الحياة، وهي متفشية في المنطقة العربية بنسب عالية، ولعلها من أعلى النسب في العالم الثالث، وهذه الظاهرة من مخلفات الاستعمار، وكان من نتائج ذلك بقاء الأغلبية فاقدين للوعي السياسي بحقوقهم، فظلوا بذلك أتباعا منقادين للأحزاب السياسية ومطاوعين للحكام.

ب – الأحزاب والتحزب: هذه الأحزاب التي تشكل في أدبياتها السياسية جهاز مستحدث لتأطير الجماهير وتوجيههم، وتعمل على تلقينهم مبادئ التربية السياسية، وعلى ترشيد السلوك العام، هذه الأحزاب التي تتميز في الجانب النظري بثلاث مزايا كبرى في بث الثقافة السياسية بين عموم الأعضاء، فهي من جانب أول توطد الناس على قبول الاختلاف في الآراء، باعتبارها الوسيلة الفذة التي بها يصعد الرأي الشخصي إلى مرتبة الرأي المشترك، وينجلي الصواب من ثنايا

الشبهات، ويتميز الاختلاف في الرأي عن الخلافات الشخصية ويتدرب المواطن على معرفة الحد الذي يخرج بالاختلاف من ميدان التعاون والاجتهاد المحمود إلى متاهات الشقاق وتفرق الكلمة وتصدع الوحدة. أما الميزة الثانية، من الانتماء الحزبي فهي الارتقاء بالآراء الصادرة عن شخص ما إلى مرتبة الأفكار المنزهة عن الأهواء، والمجردة من طابع الشخصية، فالحق حق بمضمونه الذي يصون العقل، لا بصدوره عن فكر الزعيم ولا بإملائه من هيئة القيادة الحزبية، وبذلك يتعلم المواطن في صفوف الحزب ملكة التنظير والتجريد، ويكتسب قدرة الاستقلال عن وثنية الزعامة الملهمة، ويتحرر من الاتباعية المميتة. وتكمن الميزة الثالثة، في كون الأحزاب مدرسة للديمقراطية السياسية، وذلك في أمرين أثنين: ترشيح الأصلح لمسؤولية القيادة الحزبية، وتقديمه على الصديق والقريب، ثم تحري الصدق والأمانة في عمليات التصويت.

ولكن هذه الخصائص، مع الأسف، بعيدة عن واقع الأحزاب السياسية في الكثير من المجتمعات العربية، بعد أن زاغت بها عن نهج الديمقراطية انحرافات متعددة، فقدت بسببها أهلية التربية السياسية القويمة، والقدرة على ترشيد الحياة العامة في أوطانها، وعلى الرغم من أن الأحزاب الوطنية الكبرى قد انتهجت زمن الكفاح التحرري نهجاً مرضياً في التربية على الحوار، وفي ترشيد سبل المناقشة وتكافح الآراء، فأفسحت المجال لارتقاء المناضلين الصادقين إلى مراتب القيادة، فإنها لم تلبث غداة الاستقلال، أن فقدت هذه الخصال وانغلقت في هيئاتها منابر الحوار الحر والنقاش النزيه، وتعطلت ملكة الاجتهاد وانقلب الاختلاف في الرأي خروجاً عن الجماعة، ومروقاً عن الوحدة، وتوهيناً للصف، وقامت الانتخابات في مؤتمراتها على التزوير والمساومات وأسفرت عن احتكار المسؤوليات بأيدي فئة

معدودة من ذوي القربى والعشيرة ومن الأتباع وأهل الولاء الشخصي، فتحجرت الهياكل وانسدت مسالك الارتقاء في وجه الشباب، وانعقد الأمر على رأي الزعيم التاريخي الملهم وباتت شؤون البلاد ومصالح العباد مرتهنة لاجتهاداته وموقوفة على قوله الفصل.

هذا ما قامت عليه الحياة السياسية في معظم دول المنطقة العربية، خلال العقود الماضية، على الوحدانية، وحدانية الحزب الحاكم حتى ولو قامت بالانشقاق عنه أحزاب معارضة، ووحدانية البنية الهيكلية داخل هذا الحزب، ووحدانية الزعامة الفذة بالاعتماد على الشرعية التاريخية، فنتج من ذلك كله وحدانية الفكر السياسي، وما ينذر أن يصبح سلفية سياسية أقصت كل مشاركة ونبذت كل شورى وعطلت أبواب الاجتهاد وجنحت إلى تربية الناس على الاستقالة والاتباعية، بعنوان، ما يسمى (الانضباط)، لذلك وبهذه العقلية المتحجرة فإن هذه الأحزاب لا تشكل البنية المواتية لتوعية المواطن بحقوقه، وبخاصة إذا كانت ممارسة هذه الحقوق غير متناسبة مع النهج الرسمي واختيارات سلطة الحاكم، وأن ما تشيعه هذه الأحزاب من نهج الولاء والاستقالة الفكرية لدى أتباعها يشكل إحدى المعوقات الشديدة الصارمة عن التبصر، ويزداد التعويق قوة وانغلاقاً، إذا كانت نسبة كبيرة من المواطنين أعضاء هذه الأحزاب موصومين بوصمة الأمية.

ج – التعتيم الإعلامي: وذلك بسبب أن السياسة الإعلامية المتوخاة في غالبية دول المنطقة العربية، ليست مؤهلة للتبشير بقيام ديمقراطية الحريات والحقوق وأنها على العكس من ذلك تعمل جاهدة على تأجيل هذا الموعد المرتقب قدر الإمكان وزيادة على تغليب البرامج الترفيهية على المواد التكوينية وعلى التربية

الثقافية، كما تعمد سياسة الإعلام إلى طريقة الانتقاء المقصود بين مضامين المادة الإعلامية، بحيث لا يبلغ إلى علم المواطنين من شؤون بلادهم ومن أخبار العالم، إلا ما يحمل الرضا بالأوضاع القائمة ويصرف عن التطلع إلى تغييرها وعن بواعث الإقدام على نقدها.

د – الإحباط وفتور الحوافز: وذلك بسبب انتشار ظاهرة الزهد في الحقوق وفتور العزائم في طلبها بين طبقات واسعة من المجتمع، وقعود الهمة لا السعي لممارستها، والاستقالة دون الدفاع عنها، ومن ذلك أن المواطن الواعي لا ينشط لممارسة حق الاقتراع من حملة انتخابية يعلم أن نتائجها مقررة سلفاً، وذلك إما لأن التصويت لا يخرج عن مترشح وحيد لا منافس له في الساحة وبيده مقاليد الأمور ومفاتيح صناديق الاقتراع ويستأثر وحده دون سواه بوسائل الإعلام والدعاية، أو أن الحزب حزب واحد أو حزب مهيمن على الحياة السياسية بانتسابه لسلطة الحكم، أو لأن السلطة الإدارية المركزية والجهوية موالية لمرشحي هذا الحزب، أو هي لا تملك أن تفسح المجال للمنافسين من أحزاب المعارضة أو من المستقلين عن السلطة .

وقد يزهد المواطن في الاختيار بين قائمات لا يتميز أفرادها ببرامج واضحة ولا بصفات أخلاقية أو علمية مشهود بها ولا بوجاهة محمودة بين الناس. وقد أيقن بفوز هؤلاء المرشحين لمجرد انتمائهم إلى الحزب الحاكم أو ولائهم لصاحب السلطة أو لقدرتهم المالية على شراء الأصوات وتقديم رشى انتخابية إلى الأحزاب، حتى إننا يمكن أن نحصر شروط إقبال المواطنين إلى ممارسة حقوقهم السياسية، بما يلي:

١. الإيمان بهذه الحقوق إيماناً قائماً على العلم بمضامينها وعلى التسليم

بشرعيتها لدى مختلف عناصر المجتمع المدني.

٢. الاطمئنان إلى صدق السلطة الحاكمة في الإقرار بها والالتزام برعايتها وفي تنظيم ممارستها بمنطق الاحترام والنزاهة.

٣. التعويل على آليات قانونية لتقويم الاختلال ولردع الانتهاك والاطمئنان إلى فاعلية هذه الآليات ونزاهتها أو حيادها بالقياس إلى السلطة والأحزاب المتنافسة.

فإذا انتفت هذه الشروط من الحياة السياسية وقام الشك مقام الاطمئنان وناب الغش والتزوير عن الأمانة والإخلاص، زهد الناس من حقوقهم واعتبروها حقوقاً وهمية، فتخلوا عن ممارستها وتركوا المبادرة للدفاع عنها وركنوا إلى الاستقالة من المشاركة في الحياة العامة لبلادهم وفسحوا مجال هذه المشاركة للانتهازيين وللصنائع المسخرين ولأرباب المصالح الفردية.

٢ – معوقات الممارسة: وهذه المعوقات تشتمل ما قد يعرض في الحياة العامة من عوامل موضوعية مسلطة على المواطن بسبب خضوعه لنظام أنظمة الاستثناء في الحكم، كالنظام العسكري أو نظام الأحكام العرفية وحالة الطوارئ أو بسبب انتمائه إلى نظام اجتماعي موصوم باختلال البنية الاجتماعية، لأن لا حرية ولا حقوق إلا في ظل نظام رشيد يتمتع فيه الحكام بالشرعية الدستورية ويمارسون الحكم داخل ضوابط المصلحة فلا تنحصر سلطة الحكم بيد حاكم فرد يستأثر بها على مدى العمر بلا رقيب ولا حسيب ولا يزاولها مع غيره ولا يمارسها في ظل مؤسسات نيابية منتخبة وإزاء سلطة قضائية مستقلة ورأي عام متبصر وصحافة حرة ناقدة أو بالتفاوت الكبير بين الطبقات الاقتصادية أو بسبب انخرام أوضاع الأمن والتسلط المفرط للإدارة وانحياز هيكل القضاء وتبعته للسلطة التنفيذية.

نستنتج من ذلك أن الشعوب في المنطقة العربية لا تزال في الغالب في أقطارها منقوصة الممارسة لحقوقها، محدودة التمتع بالحريات على اختلاف أنواعها وبالحريات السياسية بصورة خاصة، ولا تزال هذه الأوضاع قائمة حتى اليوم بالرغم من مرور عقود طويلة على الحرب العالمية الثانية واستقلال معظم الدول العربية، وبالرغم من توفر نسبة أعلى من المتعلمين وكذلك مشاركة أكبر في الميدان السياسي والاقتصادي..، يجري حرمان المجتمع من ممارسة الحقوق والحريات على الرغم من وجود مجالس نيابية وأحزاب سياسية وتنظيمات عمالية ومهنية وعلى الرغم من إقرار الدساتير الوطنية لتلك الحقوق والحريات وعلى الرغم من مصادقة الدول على المواثيق الدولية وعلى إعلانات المنظمات.

حقوق الإنسان والثورة السورية

جمال قارصلي

نائب ألماني سابق من أصل سوري

ها هي تمر علينا الذكرى الخامسة والستون لليوم العالمي لحقوق الإنسان والتي تتزامن مع مرور ألف يوم على انطلاق ثورة الحرية والكرامة في سوريا. في هذا اليوم (١٠,١٢,١٩٤٨) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق كل إنسان في التمتع بالحرية والكرامة والمساواة، مهما كانت صفاته ولونه وعرقه ودينه. هذه الحقوق ليست محصورة على مجتمع معيّن، بل صالحة لكل مكان في العالم ولكن وللأسف يتفاوت تطبيقها بين مجتمع وآخر، متأثرا بمستواه الحضاري والفكري وبتراثه وديانته وعاداته وتقاليده. كذلك الانتهاكات لحقوق الإنسان تتفاوت بين مجتمع وآخر وأكثرها لا إنسانية هي التي تتم تحت حكم الأنظمة القمعية والاستبدادية والديكتاتورية. هذه الانتهاكات تستفحل وتزداد قسوة في الظروف الاستثنائية مثل الحروب والكوارث. ما يعانيه الشعب السوري الآن من مجازر وعمليات تهجير وتشريد وإهانة وذل في داخل سوريا وخارجها قد تجاوز كل التوقعات والتصورات ولم يسبق لشعب آخر قد مر بمثل هكذا كارثة وما يعيشه هذا الشعب الآن لا يمكن وصفه إلا بالمأساة المليئة بالفظائع والانتهاكات اللاإنسانية. عدم اكتراث كثير من الأنظمة العربية بالقرارات الأممية لحقوق الإنسان ولعقود طويلة وكذلك استهتارها بالقيم والمبادئ الإنسانية التي استنبطها المجتمع من دينه وتراثه وحضارته كانت إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الثورة في سوريا وفي دول عربية أخرى.

إن تراكم الانتهاكات لحقوق الإنسان في أي مجتمع كان ولحقبة طويلة قد تؤدي

في نهاية المطاف إلى ردة فعل عكسية تأخذ بالمجتمع إلى حالة لا تُحمد عقباها. ألم تكن عملية اعتقال أطفال درعا هي الشرارة التي أدت إلى إشعال نار الثورة السورية والتي كانت القشة التي قسمت ظهر البعير وخاصة عندما سمع أهالي وأقارب الأطفال المعتقلين بأن أطفالهم يتعرضون للاغتصاب الجنسي ولاقتلاع الأظافر والتعذيب من قبل رجال الأمن؟ كذلك الاعتقالات التعسفية الكثيرة وآليات التعذيب في المعتقلات وإساءة معاملة المعتقلين وموت بعضهم تحت التعذيب واختفاء بعضهم قسريا كانت لدى شريحة كبيرة من المعتقلين السابقين الذين تم الإفراج عنهم سببا مباشرا للانخراط في صفوف الثورة السورية وبحماس شديد. هؤلاء الشباب أصبحوا يشعرون بانهم قد أضاعوا أغلى ما يملكونه في حياتهم، ألا وهي كرامتهم، بسبب انتهاك رجال الأمن لها ولفترات طويلة، وأصبحوا يحسون في قرارة أنفسهم بأنهم منزوعي الكرامة والحرية، فلهذا فضلوا الموت على حياة الذل والعبودية والقهر وصار شعارهم: الموت ولا المذلة!

الأنظمة العالمية والمؤسسات الأممية تصلها تقارير كثيرة حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا ودول أخرى ولكنها لا تحرك ساكنا وتكتفي بالاستنكار والشجب، وهي تعلم بأن هذه الأنظمة الديكتاتورية تدوس على حرية وكرامة مواطنيها بالأرجل ولا تطبق أي من القرارات الأممية لحقوق الإنسان. بعض هذه الدول تذهب إلى أبعد من ذلك وتتعامل مع هذه الديكتاتوريات بمعايير مزدوجة بخصوص حماية حقوق الإنسان وتقوم وبشكل مباشر بدعم انتهاك هذه الحقوق في تلك الدول. على سبيل المثال لا تسمح قوانين كثير من الدول المتحضرة بانتزاع الاعترافات من المتهمين تحت التعذيب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فتقوم هذه الدول باستجداء "خدمات" الأنظمة القمعية لكي لا

"تتلوث" أيديها بمثل هكذا أفعال قذرة ولا إنسانية، والتي أساسا يعاقب عليها قانون بلادها، فترسل من تريد استجوابهم إلى هذه الأنظمة الديكتاتورية مثل ما حصل مع معتقلي غوانتانامو، الذين وُجهت إليهم تهمة العمل مع تنظيم القاعدة. عملية الاستجواب هذه تتم تحت أقسى أنواع التعذيب واللاإنسانية من أجل إجبار المتهمين على الاعتراف بجرائم ربما لم يقوموا بارتكابها. "النظام" في سوريا كان أول من قدم هكذا "خدمات" لمثل هذه الدول والذي كان يريد بواسطتها أن يبرئ أعماله الإجرامية التي يقوم بها ضد مواطنيه وكذلك التقرب من أصحاب القرار في تلك البلاد.

بفارغ الصبر ينتظر الشعب السوري اليوم الذي تتم فيه معاملته من قبل سلطة بلاده بشكل إنساني وتقوم على صيانة كرامته وحقوقه وحريته في التظاهر والاستنكار والشجب دون ان يقوم رجال الأمن بقتله بالرصاص الحي أو اعتقاله وإهانته والمساس بكرامته. ألا نتذكر الرجل السوري في التلفاز وهو يقول باكيا بسبب المعاملة الإنسانية التي تلقاها من قبل رجال الأمن في سوريا "أنا إنسان .. ماني حيوان". للأسف في كثير من دول العالم يوجد للحيوان حقوقا أكثر من الإنسان الذي يعيش تحت أنظمة دكتاتورية قمعية فاشية.

كل من يعتبر نفسه إنسانا عليه أن يدافع عن حقوق الإنسان وفي كل مكان من العالم لأنه بذلك يدافع عن حقوقه الشخصية، وعلى المجتمع الدولي أن يحمي هذه الحقوق ويصونها وأن لا يفرق بين إنسان منحدر من مجتمع فقير وآخر من مجتمع غني، أو من دولة قوية وآخر من دولة ضعيفة، فيكون بذلك قد حمى حقوق أغلى ثروة في الدنيا وأقدس شيء من المخلوقات ... ألا وهو الإنسان.

حوارات:

حوار مع الشخصية السياسية المعروفة القيادي في المنظمة الآثورية الديمقراطية الأستاذ المهندس بشير اسحق سعدي

أسرة الحوار

في البداية يسرنا في هيئة تحرير مجلة "الحوار" أن نرحب بكم ضيفاً كريماً على صفحاتها بغية التحاور والنقاش وتسليط الأضواء على همومنا الوطنية ومجمل القضايا التي تهم مجتمعنا وتواجه بلادنا بصورة عامة، لنساهم معا في وضع الرؤى والحلول، والعمل على نشر الثقافة الإنسانية المعاصرة بغية إرساء أسس السلم وقيم التسامح والعيش المشترك بين كافة الأقوام والأديان والطوائف على أرضية

من الصداقة والاحترام المتبادل ونبذ لغة العنف والإرهاب والطائفية البغيضة لإبعاد شبح الحروب والقتل والدمار ما أمكن عن شعوبنا في هذا المشرق المنكوب بأنظمة حكم استبدادية شمولية من خلال تشجيع وتغليب لغة الحوار على سواها واعتمادها لغة وحيدة لحل القضايا بين الامم، نظرا لقناعتنا بأن العنف والقتل عبر استخدام القوة العسكرية الغاشمة لم تكن يوما ولن تصلح اليوم ومستقبلا حلولا لقضايا الشعوب المطالبة بحقوقها وحرياتها وكرامتها.

مرة أخرى، نرحب بكم أجمل ترحيب.

س١: كيف تنظرون إلى العلاقة التاريخية بين الشعبين الكردي والكلدو اشوري السرياني عبر القرون وروابط الصداقة بينهما في منطقة ما بين النهرين مهد الحضارات؟.

ج١- بداية اتقدم بالشكر الجزيل لاستضافتي بهذا اللقاء بمجلتكم الغراء "الحوار"، التي هي بحق بوابة من بوابات الحوار وتلاقي الأفكار والرؤى، داومت مسيرتها في وقت كانت الكلمة الحرة محرمة وملاحقة من اجهزة الاستبداد من ناحية، ومن هيمنة الأيديولوجيا على الفكر والثقافة والسياسة من ناحية أخرى، ساهمت مع غيرها من أدبيات رغم كل الصعاب في كسر حواجز وفتح ثغرات في أسوار الصمت والكبت والخوف للعبور إلى آفاق رحبة للكلمة الحرة وحرية للتعبير والرأي و الرأي الآخر بتنا اليوم نراه عاديا، ولم يكن كذلك قبل سنوات.

يشرفني هذا اللقاء لتبادل الرأي حول موضوع هام يهمنا جميعا، نحن أبناء الشعبين الكوردي والآشوري السرياني، كما يهم أيضا شركائنا في الوطن المشترك. وكلنا بأمس الحاجة إلى بناء علاقات قوية ومتينة على أرضية الاحترام والاعتراف المتبادل، والمساواة في الحقوق والواجبات، بعيدا عن نهج الإقصاء، بعيدا عن

مقولة الأكثرية والأقلية، القوي والضعيف، صاحب البيت والضيف، فكلنا أبناء وطن واحد وركاب سفينة واحدة، يهمنا جميعا سلامتها كي تبحر بنا إلى مستقبل أفضل لنا ولأبنائنا وأحفادنا من بعدنا.

من المفيد عدم الغوص والتخندق في التاريخ والماضي، مفيد ان نفتح صفحاته فقط لنستلهم منه عبرا ودروسا لحاضرنا ومستقبلنا، ولا نهيم ونتلهى به وننسى حاضرنا وتغيرات الزمن من حولنا. في تاريخنا صفحات مضيئة يجب التركيز والبناء عليها، وفيه أيضا وهذه حال طبيعة وحركة التاريخ صفحات سوداء ورمادية علينا التوقف عندها لمعرفة أسبابها واستلهام العبر منها لحاضرنا ومستقبلنا. المستقبل الذي نحلم به جميعا.

الخوض في غمار سؤالنا، ومحاولة اختصاره في صفحات قليلة كمن يحاول أن يملأ ماء البحر في دلو صغير، اعتقد أننا بحاجة لأكثر من محطة حوار وندوة يشترك فيها نخبة من المثقفين والسياسيين من شعبينا لتناول هذا الموضوع وإعطائه حقه من الدراسة والبحث، لإلقاء الضوء على صفحات مطوية من مسيرة تاريخ طويلة عاشها شعبانا نموذجاً حياً للتعايش الأخوي المشترك.

أود فيما يلي التركيز على عنوان العلاقة بين شعبينا في سوريا، كمثال للعلاقة بينهما في مناطق أخرى. وقبل ذلك لا بد من إعطاء نبذة عن اللوحة الآشورية الكردية بشكل عام في الأرض المشتركة التي عاشا عليها في أرض الرافدين، وهنا سأنقل وجهة نظري وقراءتي الخاصة للموضوع.

الأرض الموزعة حاليا بين دول سوريا وتركيا والعراق، هي الموطن التاريخي للآشوريين السريان، بنوا عليها في مراحل تاريخية مختلفة بدءا بالمرحلة السومرية ثم الأكادية والآشورية البابلية حضارة ومدنية معروفة كانت آخرها المرحلة البابلية التي

سقطت عاصمتها بابل على أيدي الميديين ٥٣٩ ق.م بقيادة كورش، سميت ما بين النهرين في الأدبيات الآشورية، وسماها اليونان "آسيريا" و ميزوبوتاميا، وسماها العرب أرض الجزيرة وأحيانا أرض الرافدين. شارك الآشوريين السريان هذه الأرض في مراحل لاحقة الأكراد والعرب والأرمن والتركمان وغيرهم، جاءت هذه الشعوب عبر هجرات متتابعة أو عبر غزوات، ولمئات و آلاف من السنين أصبحت هذه الأرض وطنا مشتركا للجميع.

على هذه الأرض المشتركة عاشت شعوبنا سوية، وتعايشت وفق معادلة العيش المشترك واحترام وقبول الآخر، وخير دليل على حقيقة هذه المعادلة استمرارهما في قرى ومدن متداخلة ومتشابكة، وفي أحياء واحدة في حالات عديدة. حتى وصلنا إلى منعطف حاسم، كان اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقبل هذه الحرب ولنقل بأيام، كان الشعبان الآشوري السرياني والكردي يتقاسمان العيش سوية إلى جانب شركائهم في الأرض المشتركة، من عرب وأرمن وأتراك وفرس وتركمان وغيرهم. كانت سهول أوروميا وسلامس وجولاميرك في إيران، وكذلك جبال حيكاري ومرتفعات طورعبدين وماردين وديار بكر وخربوت والرها وآزخ وسهول نينوى ولواء الموصل في إطار الدولة العثمانية مليئة بالآشوريين السريان.

كانت نتائج الصراع الدولي، بين الحلفاء (فرنسا– بريطانيا– روسيا) من جهة، وتركيا والمانيا من جهة أخرى، وبالا على منطقتنا وعلى شعوبها وخصوصا على الشعبين الأرمني والآشوري السرياني، ولاحقا على الشعب الكردي.

في خطة القوميين الأتراك– "حزب الاتحاد والترقي"– لإفراغ المنطقة من الأرمن والآشوريين السريان والمسيحيين عموما بما فيهم اليونانيون، تطبيقا لمشروع قومي تعصبي نظروا فيه إلى مسيحيي تركيا بأنهم بمثابة الخاصرة الضعيفة للسلطنة

العثمانية لأمنهم القومي، جرت أكبر مذبحة في التاريخ الحديث. مليون ونصف من الأرمن، ونصف مليون من الآشوريين السريان، وللأسف تم تضليل بعض الزعماء الأكراد للمشاركة في هذه المذابح بفعل التحريض الديني في إطار تحالف الدولة التركية مع النظام الإقطاعي الكردي، ما أدى أيضا لتفريغ هذه المنطقة– ما بين النهرين العليا– من الأرمن والآشوريين السريان، كان عدد أبناء شعبنا في تلك المناطق قبل بداية الحرب يناهز المليون إنسان، قتل نصفهم وهجر النصف الآخر على مراحل كنتيجة مباشرة وغير مباشرة لسياسة التمييز التركية ضد المسيحيين بشكل عام وشعبنا بشكل خاص، من سياسة التتريك، تغيير أسماء العائلات إلى أسماء تركية، تغيير أسماء القرى الآشورية السريانية لأسماء تركية، فرض ضرائب عالية على المسيحيين في الأربعينات، فرض تدريس الديانة الإسلامية على الطلاب المسيحيين، والاستيلاء على الكنائس في القرى الخالية وتحويلها لمساجد. كنتيجة لكل ذلك لم يتبقَّ حالياً في جنوب شرق تركيا من شعبنا سوى قرابة الفي شخص. لو لم تقع هذه المجازر لكان عدد الآشوريين السريان في تركيا الحالية عشرة ملايين إنسان، إذا أخذنا مقياس التزايد السكاني الطبيعي لهذا العدد.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وخسارة تركيا وألمانيا هذه الحرب، تم تقسيم المنطقة بحدودها الحالية، ووضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي، وأصبحت بالتالي منطقة الجزيرة السورية الحالية المجاورة تماما لساحة المذابح، والتي كانت شبه خالية من السكان عدا بعض قرى مجاورة للخط الحديدي، ملاذا لمسيحيي تركيا الذين بدأوا بالنزوح إليها، كما نزح إليها الأكراد أيضا وخصوصا بعد ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥. وأصبحت الجزيرة موطنا جديدا لبناء حياة جديدة قائمة على قيم التسامح وإرادة العيش المشترك.

للإنسان قدرات هائلة على تناسي الماضي، وعلى العفو والتسامح، بقيت في الذاكرة الجمعية لشعبنا صورة المذابح في الحرب العالمية الأولى التي يسميها " السيفو" أو " سفر بلك" ، وإذ يتذكر بأسى ومرارة القتلة، الحكومة التركية وأدواتها، في الوقت نفسه لم ينسَ المواقف الرائعة التي وقفتْها نخب من الأكراد في رفضهم القتل وسعيهم في حماية وتخليص أخوتهم المسيحيين في تلك الأيام الصعبة. فكما يتذكر شعبنا بمرارة جريمة سيمكو الشكاكي باغتياله ببيته البطريرك مار بنيامين شمعون بعد دقائق من توقيعهما المشترك على اتفاقية صداقة وتعاون عام ١٩١٨، يتذكر شعبنا بايجابية "الملا سعيد" الذي وقف إلى جانب الآشوريين السريان منددا بالجرائم المرتكبة ضدهم، وقد ذكره القنصل الروسي بايران فاسيلي نيكيتن في كتابه "الكرد" حيث يقول:"كان الملا سعيد واحداً من بين الكثيرين من الكرد المثقفين، وقف دون خوف او وجل ضد صيحات الجهاد المقدس. وقد أوقف بسبب من مواقفه تلك من قبل السلطات التركية وقدم للمحاكمة لأنه أفتى بعدم شرعية نعت تلك الحرب بالجهاد المقدس، وقد قال في معرض دفاعه عن نفسه أمام المحكمة: "إنني لست مسؤولا بموجب أحكام الشريعة ولا بموجب القوانين الوضعية لأنني لم أجد في شريعتنا ما يأمر بقتل أناس أبرياء لا يؤذون أحداً. .. فإني أعتقد أن تقوى شيخ الإسلام وعلمه وكذلك عدالة الخليفة ورحمته واسعة، وهي أوسع من أن تسمح بإصدار فتوى تأمر بقتل الفقراء من الرعايا (المسيحيين النسطوريين) ونهب أموالهم، والذين لم يرفعوا منذ بداية الإسلام وحتى الان السلاح بوجه المسلمين، ولم يعلنوا حرباً ضدهم". (وأعتقد أن الملا سعيد هنا هو نفسه الشيخ سعيد قائد الثورة الكردية التي عرفت باسمه)

كما يتذكر شعبنا باحترام موقف الأستاذ جلال طلباني بانتقاده وتنديده بجريمة

سيمكو التي اعتبرها إساءة بحق سمعة نضال الشعب الكردي. ويتذكر شعبنا باحترام موقف الشيخ عبيد الله النهري عام ١٨٨٠الذي رفض الانخراط في حملة خطط لها الأتراك لقتل المسيحيين في منطقته، وكذلك الموقف المشرف للشيخ فتح الله في طور عبدين الذي أنقذ العديد من المسيحيين من القتل، والذي كرمه شعبنا بتعليق صورته في ديوان "دير الزعفران" بماردين إلى جانب صور البطاركة والمطارنة. ويتذكر شعبنا باحترام أيضا موقف الأكراد اليزيديين وزعيمهم "حمو شيرو"في جبل سنجار بحماية أخوتهم المسيحيين من القتل أثناء الحرب العالمية الأولى. ويثمن شعبنا العلاقة المميزة التي تربط عائلة البارازاني بالآشوريين في العراق، وقبلها في حيكاري وبرازان، ومشاركة شخصيات عديدة من أبناء شعبنا في الثورة التحررية الكردية بالعراق، منهم القس بيداري، وهرمز مالك جكو، والشهيدة مارغريت وفرنسوا حريري وعديد وغيرهم، هذه العلاقة التي كان من أحد أهم محطاتها حماية البطريرك الآشوري في قرية قوجانس بجبال حيكاري للسيد عبد السلام البرزاني عام ١٩٠٧ أثناء ملاحقته من قبل السلطات التركية رغم مخاطر وتبعات هذه الحماية على حياته وحياة شعبه. هذه الحادثة التي لازال يذكرها الأستاذ مسعود برزاني ويقيم ويثمن عاليا موقف البطريرك والآشوريين عموما.

كما لا ينسى شعبنا موقف السيد "اوجلان" الايجابي في تجاوبه الفوري مع طلب تقدم اليه وفد المنظمة الآثورية الديمقراطية بتحييد ما تبقى من أديرة وقرى سريانية في جنوب شرق تركيا عن الصراع الدائر بين الثوار الأكراد والجيش التركي، حيث كان قد نتج عن هذا الصراع انتقام السلطات التركية من عديد من هذه القرى وتخريبها وتفريغها من سكانها عقابا لإيوائهم واستضافتهم الثوار الاكراد.

ويثمن شعبنا سياسة اقليم كردستان العراق المنفتحة على حقوق شعبنا القومية

وإيراد برلمانه في مسودة دستور الاقليم مادة تنص على الاقرار بالحقوق القومية لشعبنا الكلداني السرياني الآشوري السياسية والثقافية والادارية بما فيها حقه بالحكم الذاتي في مناطقه التاريخية التي يشكل فيها أكثرية، إضافة للمشاركة المتوفرة لشعبنا بالإقليم في ادارات الاقليم وحكومته وبرلمانه بنسبة مقبولة.

بالعودة لعلاقة شعبينا في سوريا، بعد الحرب العالمية الأولى، وفي الجزيرة السورية تحديدا، حيث ابتدأت دورة حياة جديدة بينهما، في المجال الاقتصادي استمرت وتوثقت أكثر فأكثر العلاقات التجارية والزراعية بينهما مبنية على الثقة المتبادلة، وفي المجال الاجتماعي استمرت وتعززت العلاقات الاجتماعية، بتبادل حضور مناسبات الأفراح والأتراح، وكانت الأغاني والرقصات الكردية تشكل جزءا هاما من حيز الأعراس لدى شعبنا إلى جانب الأغاني السريانية دون عقد وحساسيات، وكانت فرقة آرام الشهيرة تقدم معظم برنامجها الغنائي بالكردية، كما أن ظاهرة القرابة المعروفة ب " الكرافة" استمرت وتوسعت أكثر من السابق، وكانت هذه العلاقة في بعض الأحيان تقارب رابطة القرابة العائلية.

أما في المجال السياسي: فقبل تشكل الأحزاب القومية لدى الشعبين، انخرط أبناءهما في الأحزاب الوطنية السورية، ك"حزب الكتلة الوطنية" و"حزب الشعب" و"الحزب السوري القومي الاجتماعي"، وبشكل أوسع في "الحزب الشيوعي السوري" الذي رأوا فيه آلية لتحقيق حلمهم بمجتمع يسوده العدل والمساواة ومظلة وطنية وأممية يمكن أن يروا انفسهم خلالها، ووصل لقياداته العديد من أبناء الشعبين.

وفي مرحلة الانتداب الفرنسي وبعدها في فترة الاستقلال كانت تجري تحالفات سياسية عبر قوائم مشتركة بين النخب الآشورية والكردية والعربية، كانت تتنافس

فيما بينها تنافسا شريفا ملتزما بالقواعد والأسس الديمقراطية. ومن النواب الذين مثلوا الجزيرة في تلك الأعوام: سعيد أسحق، الياس نجار، دهام الهادي، عبد العزيز المسلط، حاجو آغا، خليل إبراهيم باشا. حيث كانوا يحصلون في الانتخابات عبر قوائمهم المشتركة على أصوات المسيحيين والأكراد والعرب على السواء.

لا بد من الإشارة إلى عدة حوادث تذكرنا بما كان يجمع شعبينا من علاقة خلال تلك المرحلة، ففي الحوادث التي عرفت ب " ثورة الجزيرة" في ٥ تموز ١٩٣٧، حيث قاد تلك الحركة مجموعة من الشخصيات الآشورية السريانية والكردية والعربية، للمطالبة وقتذاك بحكم ذاتي للجزيرة أسوة بحالة لواء الاسكندرون، كان من بينهم: سعيد اسحق، ميشيل دوم، حبيب مريمو، عبد الأحد قريو، الياس مرشو. من السريان الآشوريين، وعبد العزيز المسلط، محمد عبد الرحمن، ميزر عبد المحسن، من العرب. وحاجو آغا، خليل إبراهيم باشا ، محمود إبراهيم باشا ، قدري جميل باشا، من الأكراد. كما أنه كان في مقابل هذه المجموعة، جبهة معارضة لهم، كانت في صف الحكومة في دمشق وكانت متشكلة من نخب من العرب والأكراد والآشوريين السريان، مما يؤشر ويدل على حالة سياسية متطورة ووطنية كانت سائدة في الساحة السياسية بعيدا عن الاصطفاف الديني أو القومي آنذاك.

على خلفية الفراغ الامني الذي رافق انسحاب الفرنسيين من الدرباسية عام ١٩٤٦ وقفت عائلة حاج درويش وهي من عشيرة الكيكية الكردية إلى جانب المسيحيين ساهموا في حمايتهم في الحادثة التي عرفت ب " طقة الدرباسية" او " طقة الباطرية" من هجمات كانت معدة لاستهدافهم.

نستطيع القول أن الحياة استمرت طبيعية بين الأكراد والآشوريين السريان في

سوريا بشكل عام وفي الجزيرة بشكل خاص وتمتنت قيم العيش المشترك، وانخرط أبناء الشعبين في الحياة السياسية من خلال الأحزاب السورية جنبا إلى جنب، وفي الحياة الاقتصادية، وفي العلاقات الاجتماعية أيضا، ويبدو أن مناخ الحياة الديمقراطية الذي كان متوفرا خصوصا في مرحلة الاستقلال ساعد في بناء الثقة وأسس العيش الايجابي المشترك.

ونظرا لكون مجمل الأحزاب العاملة في الساحة السورية في مرحلة الاستقلال خلت برامجها من أي طروحات تتعلق بحقوق القوميات التي يتكون منها النسيج السوري ومنها تجاهل تام بما يتعلق بطموحات شعبينا لتحقيق هويتهم وحقوقهم القومية، خلق ذلك التجاهل الحافز لملئ الفراغ وهكذا تأسس أول حزب سياسي كردي في سوريا في ١٤ حزيران ١٩٥٧(الحزب الديمقراطي الكردي) ، ودفعت الحاجة نفسها لتأسيس أول حزب سياسي آشوري بعده بشهر واحد، في ١٥ تموز ١٩٥٧ (المنظمة الآثورية الديمقراطية)، حيث نشأ الحزبان في ظل مرحلة ديمقراطية سادت سوريا آنذاك، أعتمد كلاهما نهجا وفكرا ديمقراطيا متشابها، وعلى أرضية وطنية متشابهة.

ولكن للأسف أدى لاحقا هيمنة سياسة الاستبداد وقمع الحريات والتنكيل بالأحزاب السياسية المعارضة رافقت مرحلة الوحدة المصرية السورية وتكرست خلال مرحلة هيمنة حزب البعث إلى خلق حالة من الانكفاء على الذات، والعمل السري لمجمل الاحزاب المعارضة ومنها الحركة الكردية والمنظمة الآثورية توقف نتيجتها التواصل السياسي بسبب سياسة القمع والاستبداد، أدى كل ذلك لقطيعة شبه تامة لم تبدأ إلا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، بعد أن تفتحت هوامش ضيقة للعمل السياسي فرضتها آنذاك موجة

التغيرات الثورية التي بدأت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي كمحاولة من النظام للانحناء نسبيا أمام موجة التغيرات، حيث سمح النظام وقتها بهامش ضيق بدأه في انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٠ بعدم التدخل المباشر في حيز المستقلين مما هيأ ذلك فرصة للحركة الكردية والمنظمة الآثورية حققت انجازا في انجاح ممثلين عنها لمجلس الشعب السوري. وهيأ ذلك مناخا مناسبا لتنشيط العلاقة الكردية الآثورية وإعادة انطلاقتها من جديد، تكرس في الاستمرار في بناء تحالفات انتخابية لاحقة في مجمل الاستحقاقات السياسية في دورات لاحقة لمجلس الشعب والمجالس المحلية والنقابات، والمشاركة الفاعلة في مختلف الانشطة ذات الطابع السياسي والاجتماعي والثقافي، تمتنت من خلالها أواصر الثقة والصداقة والأخوة بين شعبينا وحركتهما السياسية.

ساهمت هذه الروحية الجديدة للعلاقة بين الشعبين والحركتين في حل كثير من القضايا الاجتماعية الشائكة والتعديات والخلافات البينية، مثال عنها انجاز المصالحة إثر مقتل شاب كردي (جوان) في المالكية إثر مشادة مع شباب سريان ربيع عام ٢٠٠٧ كان يمكن أن تتفاقم الأمور وتتجه للأسوأ لولا هذه العلاقة الطيبة والمتينة القائمة. ساهمت أيضا هذه العلاقة في تهدئة الخواطر والاستقرار إثر حادثة ملعب الجهاد بالقامشلي في ١٢ آذار ٢٠٠٤، كما كان لها دور مشابه في التهدئة والاستقرار إثر الأحداث وأعمال الشغب والمظاهرات التي أعقبت حادثة اغتيال الشيخ معشوق الخزنوي في حزيران ٢٠٠٥ . وهنا لا بد أن نثني على دور الأحزاب الكردية وتحليها بالحكمة وبالمسؤولية الوطنية العالية بتفاعلها الإيجابي والفوري مع مبادرات التهدئة للمنظمة الآثورية الديمقراطية والمبادرات الأخرى خلال الحدثين المذكورين.

ولا بد من الاشارة الى العمل المشترك للمنظمة الآثورية الديمقراطية وأحزاب الحركة الوطنية الكردية في "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" منذ بدايات تأسيسه، ومشاركتهما في معظم الانشطة والمحطات السياسية سواء بالندوات والمنتديات والاعتصامات، وفي لجان الدفاع عن المجتمع المدني والجمعيات المعنية بحقوق الانسان، وفي مؤتمر دير الزور عام ٢٠٠٥. واشتراكهما في تحمل أعباء وتبعات كل هذا النشاط السياسي المعارض من مضايقات وسجون ومعتقلات، وصولا لبدايات الثورة السورية، حيث تشابكت الايدي في المظاهرات المطالبة بالحرية والكرامة، وتعاون ومشاركة التنسيقيات الكردية والآشورية السريانية في المظاهرات في سوريا واوروبا، وما تبع ذلك من أنشطة واستحقاقات ومؤتمرات وورشات عمل وطاولات حوار وندوات. إضافة للاشتراك في مبادرات لخلق أطر وطنية واجتماعية وتشكيل رؤية مشتركة لتعزيز السلم الأهلي ثقافة ونهجا ومؤسسات.

يبقى أن نقول: أننا لازلنا في بداية الطريق، ولكننا على الطريق الصحيح الذي سيوصلنا للهدف المشترك، أمامنا استحقاقات كبيرة علينا التعاون لتحمل أعبائها وينتظرنا راهناً عملٌ مشترك في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الذي انضم المجلس الوطني الكردي إليه، من أجل تنسيق جهودنا المشتركة في الدفع نحو إنجاز نصر لثورة الشعب السوري يتناسب مع تضحياته الجسيمة يتجلى في بناء نظام مدني ديمقراطي تعددي علماني يقر دستوره بهوية وحقوق شعبينا القومية إلى جانب كل شركائنا في الوطن تحت راية وهوية سورية تحتوي كل التنوع الرائع في بلدنا. ربما سيكون المشوار صعبا وطويلا بعض الشيء ، ربما سيحتاج الأمر لتقديم تضحيات، أعتقد أن جميعنا مستعدين وأهل لها.

س٢: وفق قوانين ومقررات المنظمات الدولية والحقوقية ومواثيق هيئة الأمم المتحدة ولوائح حقوق الإنسان، برأيكم، ما هو الحل الأنسب للقضايا القومية في بلداننا؟.

ج٢ – بالعودة لنصوص المواثيق الدولية التي باتت تشكل جوهر القانون الدولي، وأهمها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين، وإعلان حقوق الأفراد المنتمين للأقليات الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٩٢، وعديد من الاعلانات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والشعوب الاصيلة ذات الصلة، يمكن لنا أن نطرح تصورا ملائما لحل قضايا القوميات في بلد متعدد القوميات مثال سوريا، آخذين بالاعتبار ايضا تجارب دول عديدة تبنت دساتيرها حلولا لقضية التعدد القومي والثقافي واللغوي، معتمدة معظمها على اشكال مختلفة للنظام الفيدرالي، وأدناه بعض أهم النصوص الواردة بالمواثيق الدولية ذات الصلة:

–المادتين الأولى والخامسة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة تؤكدان على المساواة التامة بالحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، وعلى ضرورة تعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

–المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على :"لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق الواردة في الإعلان، دون تمييز، بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، ودون أي تمييز بين الرجال والنساء"...، وهذا اعتراف بالتنوع القومي والديني والثقافي، وتأكيد ضمني على حقوق الأقليات.

–المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تقول: "كل الشعوب لها الحق بتقرير مصيرها وتحديد وضعها الاقتصادي بحرية تامة، وإدارة شؤونها الاقتصادية والثقافية وتطويرها" ومن المفيد ذكره أنه لا توجد حدود فاصلة بين تعريف الشعب وتعريف الأقلية، فلا زال هناك تشابك واختلاط بينهما في التعريف في القانون الدولي.

–المادة السابعة والعشرون من العهد الدولي أعلاه تقول: "في الدول حيث يوجد بها أقليات قومية أو دينية أو لغوية، الأفراد المنتمون لهذه الأقليات لا يمكن أن يحرموا من حقهم في الانضمام لأفراد مجموعاتهم وحياتهم الثقافية وممارسة دياناتهم ولغاتهم".

–المادة التاسعة عشر من إعلان مؤتمر الجزائر الدولي المنعقد بتاريخ ١٤ تموز عام ١٩٧٦ نصت على: "حين يكون شعب ما أقلية ضمن دولة ما، يكون الحق لأفراد هذا الشعب بأن تحترم هويته وعاداته ولغته وتراثه الثقافي".

–إعلان حقوق الأفراد المنتمين لأقليات قومية أو دينية أو ثقافية، الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ أوضح بجلاء تام حقوق الأقليات بحماية وتطوير هويتها ولغتها وثقافتها، وحقها في المشاركة في إدارة المناطق التي تتواجد عليها، ومسؤولية الدولة في رعاية وحماية وتطوير ثقافتها، وفي حق المجتمع الدولي في حماية هذه الأقليات في حال تعرضها لانتهاكات خطيرة تمس مصالحها وحقوقها الأساسية.

–مؤتمر حقوق الإنسان الدولي الذي عقد في" فيينا" عام ١٩٩٣ أكد بيانه الختامي على الترابط العضوي بين حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات وفق إعلان حقوق الأفراد المنتمين للأقليات لعام ١٩٩٢.

من خلال التمعن بهذه النصوص نجد أن حقوق الأفراد المنتمين لأقليات قومية كما يسميها القانون الدولي، والتي أفضل تسميتها بالقوميات الصغيرة العدد، أو بالمكونات القومية، ليست منة ومكرمة تقدمها الحكومات لمواطنيها، بل هي واجبة التنفيذ على كل دولة عضو بالأمم المتحدة كونها مصادقة على هذه المواثيق الدولية. وقد طبقت أحكامها معظم الدول الديمقراطية بالعالم المتعددة القوميات واللغات والثقافات.

ومفيد أن نعرض نماذج لدساتير بعض الدول المتعددة القوميات والثقافات، كأمثلة مثال سويسرا، بلجيكا، كندا، العراق:

–سويسرا: تتكون من :ثلاثة مقاطعات كونفيدرالية لثلاثة قوميات، الفرنسية والايطالية والألمانية، دستورها يقر بالتعدد القومي، ويعتبر اللغات الثلاثة رسمية.

–بلجيكا: يحدد دستورها بأنها دولة فيديرالية تتكون من ثلاث مجموعات ثقافية هي المجموعة الفلامانية والمجموعة الفرنسية والمجموعة الألمانية. وتعتبر اللغات الثلاثة الهولندية والفرنسية والألمانية لغات رسمية، ويضاف لها في بروكسل العاصمة اللغة الانكليزية ايضا كلغة رسمية.

–كندا: ينص دستورها على انها تتكون من مقاطعتين رئيسيتين كيبك ذات الأغلبية الفرنسية، وأونتاريو ذات الأغلبية الإنجليزية. تعتبر كندا رسميا دولة ثنائية اللغة، تستعمل الفرنسية والإنجليزية في الخطاب الرسمي.

–العراق: اقر دستوره لعام ٢٠٠٥ على الفيدرالية والتعددية القومية، وأنه يتكون من العرب والاكراد وقوميات أخرى وبحق تشكل الأقاليم على أساس جغرافي، وأقر بالحقوق الإدارية والثقافية والسياسية للأقليات القومية كالتركمان والآشوريين والأرمن وغيرهم.

أما بالنسبة للوضع في سوريا ونظراً لخصوصيته في توزع معظم أقلياته القومية في معظم المحافظات السورية، ولا يتوفر تمركز كل أقلية قومية في منطقة بعينها، اعتقد أن الفيدرالية الجغرافية، وضمان الحقوق الثقافية والإدارية والسياسية ضمن هذه الفيدراليات للأقليات القومية هو الأنسب بالحالة السورية. ويمكن ان تكون برأيي النقاط التالية ادناه تصورا اوليا لحل القضايا القومية بسوريا:

١–إن الضمان الحقيقي للحقوق القومية وحتى للأفراد هو النظام الديمقراطي، إذ لا يمكن لنظام الاستبداد ان يوفر هذه الحقوق كونها تتناقض مع طبيعته، وعليه فإن الانطلاقة الاولى للحديث عن حل للقضايا القومية برأيي هي في اعتماد نظام ديمقراطي فيدرالي علماني تعددي، يقر صراحة بان سوريا دولة متعددة القوميات، يقوم دستورها على مبدأ المواطنة المتساوية، وشرعة حقوق الانسان، والاعتراف بالهوية والحقوق القومية لكل مكونات المجتمع السوري عربا وكوردا وتركمانا واشوريين سريان وأرمنا وغيرهم. تحت مظلة هوية سورية تحتوي التنوع القومي الذي تزخر به سوريا، واعتماد علم ونشيد يعكس حالة هذا التنوع.

٢–اللغة العربية لغة رسمية لسوريا، واعتبار كل لغات الأقليات كالكردية والسريانية والأرمنية والتركمانية لغات وطنية واجب الدولة حمايتها وتطويرها.

٣–نظام الفيدرالية الجغرافية المرنة التي تأخذ بالاعتبار التوزع القومي المنسجم قدر الامكان يناسب الوضع في سوريا، على اساس المحافظات أو تسميتها بالمقاطعات أو الولايات بحيث يوفر لها الدستور صلاحيات كاملة في إدارة أمورها الاقتصادية والثقافية والخدمية والاجتماعية والقضائية، وتبقى شؤون الدفاع والسياسة الخارجية من اختصاص السلطة المركزية.

٤– في المقاطعة الفيدرالية يضمن حقوق كل المكونات القومية التي تتألف منها

المقاطعة، وضمان مشاركتها السياسية وفق نسبها العددية، كحد أدنى، في جميع المؤسسات المحلية من حكومة محلية وبرلمان محلي وقضاء، اضافة لبقية المؤسسات الادارية والنقابية.

٥–المشاركة السياسية للأقليات القومية في المؤسسات السيادية المركزية، الحكومة والبرلمان والقضاء، يجب ان تكون مصانة وحسب النسبة العددية للمكونات القومية، كحد أدنى، على نطاق الدولة ككل.

٦–الحقوق الثقافية والادارية والسياسية للأقليات القومية تكون مصانة دستوريا، من حق التعليم لهذه اللغات بالمدارس الحكومية والخاصة، وفتح أقسام بالجامعات للغات والآداب الخاصة بها، وحق ترخيص المؤسسات الثقافية والاجتماعية الخاصة بها، وحقها في تخصيص حصص لها في وسائل الاعلام الحكومية، وحق ترخيص الاحزاب السياسية الخاصة بها.

٧–ضرورة تشكيل "مجلس أعلى للمكونات القومية" يكون معنيا بحقوقها الثقافية والسياسية والادارية وان يعطى لكل أقلية حق الفيتو في الأمور المتعلقة بخصوصياتها القومية.

٨–في المقاطعات الفيدرالية، يحق في المدن والمناطق التي يتوفر فيها اغلبية ساحقة من مكون قومي معين ان يشكل فيها منطقة ادارة ذاتية او منطقة حكم ذاتي، تكون فيها لغة هذه المكون القومي لغة رسمية اضافة للغة العربية، مع ضمان حقوق افراد ومجموعات المكونات الاخرى المتواجدة كأقلية عددية فيها، ويمكن كأمثلة لمثل هذه المواقع المفترضة، منطقة القرى الأشورية بالخابور يمكن أن يشكل فيها منطقة حكم ذاتي، ومثال ذلك أيضا بلدة عامودا، بلدة عفرين، بلدة كوباني، وعلى هذا السياق اعتقد ليس من الخيال افتراض امكانية تطبيق نظام

الادارة الذاتية حتى على احياء ضمن المدن عندما يكون الاغلبية الساحقة من سكان هذا الحي من مكون قومي معين، وهذا الحق هو تطبيق لمفهوم الحقوق الادارية للأقليات القومية.

اخيرا اعتقد ان ما ذكرته أعلاه ليس الا تصورا اوليا يحتاج لمزيد من التفصيل يمكن ان يكمل باستلهام تجارب الدول المتعددة القوميات التي انتهجت الصيغ الفيدرالية حلولا لها.

س٣: كيف تنظرون إلى المشهد السوري الدامي ودوامة العنف التي أودت بحياة ما يقارب الربع مليون إنسان سوري، وألحقت أشد الاضرار بالاقتصاد الوطني والبنية التحتية وغيرها من المآسي....إلى أين تتجه الأوضاع في بلادنا من وجهة نظركم؟.

ج٣ : المشهد السوري راهنا بحالة كارثية على المستوى الانساني، ثلاثة ملايين لاجئ بدول الجوار، سبعة ملايين نازح بالداخل، ١٥٠ الف قتيل، مئات آلاف الجرحى والمعطوبين، خراب ودمار بمعظم المحافظات السورية، والأكثر مأساوية هو تنامي الحساسية والانقسام الطائفي وشبه انهيار بالهوية الوطنية الجامعة، وخوف الأقليات القومية والدينية على مستقبلها، وضعف ثقتها ببعضها، وضعف ثقتها بالدولة التي كانت تنظر إليها كحامي لوجودها، سيطرة المجموعات التكفيرية الجهادية على مناطق عديدة خصوصا في محافظات الرقة وحلب ودير الزور، انتشار مخيف لعصابات مسلحة تدعي باطلا أنها جزء من الجيش الحر هدفها الأول والأخير النهب والتخريب وخطف المواطنين الأبرياء بهدف جني الأموال، تحول معظم الألوية والكتائب التي كانت جزءا من الجيش الحر لتوجه ديني وحملها لشعارات دينية وسلوكيات متشددة هي في الضد من شعارات الثورة ومن ارادة

معظم الشعب السوري وأحلامه بمستقبل أفضل يقوم على الحرية والديمقراطية، وساهم اقتحام مجموعة من الكتائب المسلحة في عملية لا مبرر لها مدينتي معلولا وصدد وما نتج عنه من ضحايا بريئة وتشريد سكانهما، وكلتاهما لا اهمية عسكرية لمواقعهما فضلا عن مسالمة اهاليهما والموقع الاثري التاريخي لكلتاهما في تعزيز هواجس المسيحيين، وطبعا استثمر النظام من مجمل الممارسات الخاطئة عبر وسائل إعلامه في تشويه سمعة الثورة و الثوار، وساهم ذلك في تغير مواقف دول أوروبية عديدة من الثورة وأصبحت لا ترى فيها البديل المناسب الذي يتوافق مع مصالحها.

الكتائب المسلحة موزعة الولاءات لمرجعيات إقليمية حسب الدعم والتمويل والتسليح، لا ارتباط بين القيادة السياسية والعسكرية، تمرد معظم الألوية والكتائب الأساسية عن قيادة رئاسة الأركان والجيش الحر وسحبها الاعتراف بكافة الأطر السياسية المعارضة بما فيها الائتلاف، وتشكيلها لجبهات مستقلة، معلنة نهجا اسلاميا متشددا مثال "الجبهة الاسلامية" المكونة من سبعة ألوية وكتائب، وقبلها مجموعة ال ١٣ التي اعلنت في بيان تشكيلها الأول عدم اعترافها بالائتلاف وبقيادة الجيش الحر وإعلانها رؤيتها الدينية المتشددة المتناقضة مع مصلحة مستقبل سوريا وارادة معظم السوريين، وكان آخرها ما سمي ب"جبهة ثوار سوريا" المؤلفة من خمسة عشر كتيبة ولواء أعلنت انها ستحارب تحت شعار "لا إله إلا الله" وشعارها بالتأكيد سيخلف انطباعا سلبيا وهواجس إضافية تجاه الثورة من قبل الاقليات السورية التي تطمح بدولة مدنية ديمقراطية، وايضا تجاه الغرب الذي يتوجس من اي بديل اسلامي متطرف، ورأينا كيف اعلنت كل من امريكا وبريطانيا توقيف دعمهما للأسلحة غير الفتاكة للجيش الحر في شمال سوريا بعد

ان سيطرت "الجبهة الاسلامية" على بوابة باب الهوى وايضا على مستودعات الاسلحة التابعة للجيش الحر.

الحراك الثوري المسلح للأسف ساهم في حرف مسار الثورة إلى حالة قريبة من الحرب الأهلية تماما كما خطط لها النظام في جر الثورة للعسكرة والعنف وتوجيهها نحو التشدد الطائفي، كان لدخول جهاديين عرب واجانب للجهاد في الساحة السورية بمعرفة أكيدة وتخطيط من الدول الإقليمية الداعمة للثورة وبغض نظر لقيادة المعارضة، وسمعنا كيف ان رئيس الائتلاف معاذ الخطيب رفض اعلان امريكا باعتبار جبهة النصرة منظمة ارهابية وطالبها بتغيير موقفها كون هذه الجبهة حسب رايه جبهة معارضة للنظام ومقاتليها صناديد اشداء، وللأسف شاركه الرأي ايضا رئيس المجلس الوطني جورج صبرة، في الوقت الذي هذه الجبهة بالذات اعلنت انتمائها للقاعدة، كانت تلك فرصة استفاد منها النظام لتسويق وتأكيد ادعائه بأنه يحارب الارهاب وفرصة ثمينة له لتبرير إشراك حلفائه من ميليشيات حزب الله وأبو الفضل العباس والحرس الثوري الايراني في حربه وحماية نظامه.

المؤكد أن لا حل عسكري لهذا الصراع، الاستمرار بالصراع وفق تعادل ميزان القوى بين النظام والثورة وحلفاء كل طرف الاقليميين والدوليين الذي يستحيل فيه الحسم لاحد الطرفين سيؤدي حتما إلى الفوضى والتفكك والتقسيم وتدمير ما تبقى من سوريا شعبا وكيانا.

برأيي إن مبادرة مؤتمر جنيف٢، هي الفرصة الوحيدة المتوفرة –التي ربما لن تتوفر لاحقا– يمكن لها ان تضع حدا للصراع، وبداية لحل مبني على مبادئ جنيف١ ونقاطها الستة، وعبر تسوية وخارطة طريق تتلاءم مع مصلحة الشعب السوري ومصلحة القوى الإقليمية والكبرى المعنية بالشأن السوري، وانا معتقد بأن رعاتها

الدوليين سيضغطون لإنجاحها ليس من أجل مصلحة الشعب السوري، بل من أجل مصالحهم، لأن فشلها لا سمح الله، سيقود البلاد نحو التفكك والتقسيم والفوضى وتحولها لساحة مفتوحة للمنظمات الجهادية والإرهابية كالقاعدة واخواتها ك"داعش" وجبهة النصرة، وهذا ما يهدد مصالح كلا القوتين وأمنهما القومي وأمن حلفائهما الاقليميين.

س٤: من هي الجهة التي عملت على تغيير مسار الثورة السورية من سلمية إلى عنفية أدّتْ إلى ما آلت إليها الأوضاع وتحولها إلى مأساة وكارثة، من يتحمل هذه المسؤولية؟ وما هي الغاية من تدمير وطن بالكامل؟.

ج٤ – قامت الثورة السورية منذ انطلاقتها في الخامس عشر من آذار ٢٠١١ منادية عبر تظاهرات سلمية بشعارات تؤكد على طلب الحرية والكرامة ووحدة الشعب السوري وسلمية الثورة، دامت الثورة سلمية مدة سبعة أشهر تتلقى ضربات أدوات وأجهزة النظام قمعا وتنكيلا واعتقالات واستعمال لكافة أساليب العنف والترهيب بما فيها استعمال الرصاص الحي ضد نشطاء التظاهرات السلمية. وكانت المعارضة السورية خلال هذه الأشهر ممثلة بإعلان دمشق وغيرها من أطر وأحزاب ونشطاء تطالب النظام بضرورة التجاوب مع مطالب الثورة والبدء بإجراء إصلاحات سياسية جوهرية عبر الحوار والمشاركة، وكانت الدعوة مستمرة لعقد مؤتمر حوار وطني يشمل كل القوى السياسية الفاعلة دون استثناء أحد، بما فيها حزب البعث واحزاب الجبهة الحاكمة، للوصول إلى صيغة وخارطة طريق لوضع البلاد في طريق التغيير الوطني الديمقراطي، ولكن للأسف لم يتجاوب النظام جديا مع مطالب الشعب وقوى المعارضة الوطنية، وأصر على وأد الثورة بقوة السلاح وبالحل الأمني، مع اتباع اسلوب اصلاحي خادع تجلى في إجراءات شكلية لم تنفذ عمليا، وفي عقده لما أسماه مؤتمر تحضيري للحوار حضره أفراد انتقاهم ممن لا يمثلون إلا أنفسهم بإدارة نائب الرئيس،

في تموز ٢٠١١، وصدر بيان تضمن ١٢ نقطة لم تنفذ عمليا، عقبه مؤتمرات شكلية للمحافظات على أن تسبق مؤتمر الحوار الوطني المزمع عقده لاحقان والذي تأجل وألغي بحكم تطور وتفاقم الأحداث.

تحت وقع العنف والدماء توجه الحراك الثوري من السلمية نحو العنف المضاد والعسكرة، نحو الساحة التي أرادها النظام وعمل بكل السبل لجر المعارضة لها، والتي يرى نفسه خلالها الأقوى والأقدر على الحسم وإنهاء الثورة. فتشكل الجيش الحر وتبنته المعارضة ممثلة بالمجلس الوطني السوري، وكان الرهان معقودا على دعم دول عربية واقليمية إضافة لمعظم الدول الاوروبية وأمريكا. وكان الرهان معقودا على دعم الجامعة العربية ومجلس الأمن باستصدار قرار دولي لصالح ثورة الشعب السوري عبر رهان آخر على فرضية تغير في الموقف الروسي والصيني على نسق الحالة الليبية. ولكن للأسف كانت الرهانات خاسرة، كان دور الجامعة العربية ضعيفا ومترددا، مجلس الأمن فشل بإصدار القرار المنتظر، الدول الداعمة قصرت في دعم الثورة خلافا لوعودها وما كان منتظرا منها. إضافة لتقصير ذاتي في أداء المعارضة السياسية، حيث تأخر المجلس الوطني في انجاز توحيد لمجمل قوى المعارضة السورية، متمثلة في عدد من الأطر الهامة منها الحركة الكردية ممثلة بالهيئة الكردية العليا وهيئة تنسيق العمل الوطني، وهنا لا يتحمل المسؤولية لا مجلس الوطني السوري وحده بل يتحملها أيضا الأطر الأخرى المذكورة نظرا لعدم توفر الإرادة لديها في انجاز الوحدة لحسابات خاصة بها، وكان مؤتمر القاهرة الذي عقد في الثالث من تموز ٢٠١٢ فرصة تاريخية للوحدة المنشودة من حيث حجم المشاركة والوثائق السياسية الهامة التي صدرت عنه وأهمها وثيقة العهد الوطني، لكنه فشل أيضا للأسف في تحقيق هدف الوحدة. وكانت الفرصة مهيأة لحل الأزمة السورية قبل أيام منه حيث عقد مؤتمر جنيف الأول في الثلاثين من حزيران ٢٠١٢، والذي أقر نقاط كوفي عنان الستة، إلا أن تضارب

المصالح والرؤى بين روسيا من ناحية وأمريكا من ناحية أفشلت هذا المؤتمر بعد دقائق من التوقيع على وثيقته وبيانه الختامي، بخلافهما حول مسألة تنحي الرئيس من عدمه وفق فهمهما المتناقض لنصوص الاتفاق.

باعتقادي كان من الممكن أن يوفر هذا الاتفاق لو تم تنفيذه واقتضت إرادة ومصالح الطرفين روسيا وأمريكا أن توفرا دمارا إضافيا وأكثر من مائة ألف ضحية إضافية، ومئات آلاف اللاجئين والنازحين على الشعب السوري، ولكنهما راهنا على ربح حربهما الخاصة على حساب دمار ما تبقى من مقدرات الشعب والكيان السوري. وهكذا تحولت الثورة السورية إلى معركة بالوكالة، يتحكم فيها القوتين الكبريين اللتان آخر ما يفكرا به مصلحة سوريا وحرية ومستقبل شعبها، لا روسيا تدافع عن النظام لحبها به ولا امريكا وحلفائها يدعمون الثورة من أحل الحرية والديمقراطية، ولو كان الامر كذلك لفرضت امريكا على السعودية على الاقل السماح للنساء بقيادة السيارة. وهكذا دخلت الثورة في معركة استنزاف وتدمير ذاتي دون أي احتمال لحسم عسكري لأي طرف، ومما زاد الأمر سوءا وتعقيدا بروز التوجه الديني المتطرف للحراك الثوري على الأرض الذي ظهر بأسماء الجمع والألوية والكتائب والشعارات الدينية وانشاء المحاكم الشرعية، ودخول المنظمات الإرهابية ك"داعش" وفتحها لمعركتها الخاصة بها بإقامة إمارة إسلامية على حساب المناطق التي حررها الجيش الحر، إضافة لتمرد ألوية وكتائب مسلحة وسحب اعترافها بالائتلاف وإعلانها بالدعوة لإقامة دولة دينية، وقيام عددٍ من المجموعات المسلحة باقتحام مدينتي صدد ومعلولا مما شوه كل ذلك سمعة الثورة وجعل قطاعات واسعة من الشعب السوري وخصوصا الطبقة الوسطى والأقليات من التوجس والقلق والخوف من نجاح الثورة اذا كانت ستأتي ببديل ديني متطرف، وهذا كله صب في مصلحة النظام الذي منذ انطلاق الثورة ركزت دعايته على أنه يدافع عن النظام

العلماني ويقف في مواجهة التطرف والإرهاب.

يمكن القول بالنهاية أن أسباب الكارثة التي أصابت سوريا تقع بالدرجة الأولى على عاتق النظام الذي عالج الأمور منذ البداية بالعنف واعتماده الحلول الأمنية التي أدت للعنف المضاد، وثانيا يتحمل المسؤولية النظام العربي والنظام الدولي الذي وقف عاجزا ومترددا، وثالثا على الدول الإقليمية والدولية التي فشلت في نصر ودعم الثورة، ورابعا تتحمل المعارضة السورية مسؤولية تعثر وحدتها وضعف أدائها وإضاعة زمن في قضايا تنظيمية وشكلية على حساب العمل على الأرض، وأخيرا في عدم قدرتها على ضبط إيقاع كتائب وألوية الجيش الحر وتوحيد قيادتها وإلزامها بقرارات قيادة المعارضة، مما أدى ذلك لبعثرة وتشتت جهودها وممارساتها لسياسات خاطئة وتبنيها لشعارات دينية متطرفة أدى لخسارتها للحاضنة الاجتماعية، وأساء لسمعة الثورة والثوار.

اعتقد أن الرابح الوحيد لحد الآن مما آلت إليه الأوضاع في سوريا هو إسرائيل بالدرجة الأولى وكل من تتضرر مصلحته في إقامة وبناء سوريا ديمقراطية حرة.

شهادات:

الكورد في سوريا (أكثر الناس فقراً في أكثر المناطق غنىً)

جمعية الاقتصاديين الكورد – سورية

يحق للحكومة السورية أن تفخر بانها أول دولة في المنطقة العربية تشهر ارقام الفقر رسميا وتحدد خارطته ومستوياته ، ورغم ان الفقر واتساع مساحته في سورية اضافة الى ازدياد عدد الفقراء شيء لا يمكن الفخر به ، فان بعض المسؤولين استعرضوا أرقام الفقر وأكدوا بان العيب ألا يستعرضوا هذه الارقام .....

الارقام مخيبة لكنها دقيقة عن حال التنمية والتعليم في سورية ، يمكن أن تعتبر خطوة على طريق احداث اصلاح حقيقي وعلى اسس علمية دون جعجعة الكلمات السياسية والمواقف المسبقة .

و الدراسة التي تمت حديثا في سورية شارك فيها ١١ خبيرا دوليا وعلى مدار عامين ، وأخيرا خرجت بمفاجآت كان في مقدمتها أن أكثر السوريين فقرا هم ذاتهم الذين يعيشون في أكثر المناطق والمحافظات امتلاكا للثروات ، سواء منها الزراعية أم النفطية ، والمقصود بها المنطقة الشمالية الشرقية من سورية (المنطقة الكوردية) .

و بالتالي لا بد من اتخاذ اجراءات عاجلة في هذه المناطق ، دون نسيان البعد الاجتماعي النفسي للفقراء ، حين يجتمع الفقر مع البيئة المدنية التي غالبا ما تفرز ظروف مباغتة وانفجارات غير متوقعة .

وتقول الأرقام أنه يوجد في سورية اليوم نحو ٣،٥ مليون فقير ، يشكلون ٣٠ % من السكان ، بينهم مليون شخص لا يتمكنون من ((الحصول على الحاجات

الاساسية من الغذاء وغيره....)) وتصل معدلات الفقر الى ٦٠% بين اهالي المناطق الشمالية والشمالية الشرقية ، وهي الأغنى بالموارد الطبيعية من نفط وغاز ومياه ومحاصيل زراعية ، وان ٥٨% من الفقراء يعيشون في الاقليم الشمالي الشرقي الذي يمثل أغلبهم الكورد .

وما يهمنا من الأرقام وما هو ملفت منها مسألتان :

ان خارطة الفقر (المحافظات الشمالية الشرقية) لا يمكن قرأتها احصائيا وجغرافيا فقط ، بل لا بد من قراءة عميقة لهذه الارقام والنتائج ، بمعنى يجب معرفة الأسباب التي تقف ووقفت وراء ازدياد الفقر والفقراء في هذه المنطقة دون غيرها ، ومن يتحمل المسؤولية ، كذلك من غير الجائز أن نمر مرور الكرام على الأسباب التي جعلت هذه المنطقة وسكانها من أكثر الناس فقرا رغم امتلاك أراضيهم للنصيب الأكبر من الثروات ....

وفي مقدمة هذه الاسباب الاهمال الحكومي و فيما اذا كان مقصودا أم لا ولماذا !!!؟

كذلك فان الأرقام تفيد في تحقيق فهم الكثير من التطورات السياسية وربما (الأمنية) التي حصلت في سورية في الآونة الأخيرة (انتفاضة قامشلو) فإضافة الى الآثار المترتبة على سورية جراء ما حصل في العراق بعد التدخل الأمريكي ، وخصوصا تطورات القضية الكوردية ، يجب أن ننتبه الى أن جزءا من الخلفيات الكامنة وراء الكثير من التطورات السياسية في ا لمنطقة الكوردية يعود في بعض منها الى تلك الأرقام المتعلقة بالفقر وفقراء المنطقة ، اضافة للإحصاء الاستثنائي الذي يحرم اليوم نحو ثلاثمئة ألف كوردي سوري من حق الجنسية وما يمارس عليهم من سياسات الاضطهاد و التهميش و التجويع و التهجير القسري و الحزام

العربي.....الخ.

و عليه يجب على الخطاب الاعلامي الرسمي الذي اتهم يوما (الكورد) بعلاقة مع جهات خارجية بغية التآمر على الوحدة الوطنية عقب أحداث قامشلو وما تلتها من انتفاضة شعبية أن يتفهم و يأخذ الظرف السياسي والاقتصادي و الاجتماعي الذي يعيشه ابناء تلك المناطق من فقر و بطالة ومستوى معيشي متدني ، وحالة الاحباط التي يعيشها عشرات الآلاف من الشبان في هذه المناطق .

وأهم ما يجب قراءته في خارطة الفقر كذلك ، أنها تعطي تفسيرا للكثير من الاتهامات بالإهمال الذي يمارس من المركز ومن يحكم المركز وهذا الاحساس خطير جدا على ايقونة الوحدة الوطنية التي اعتاد المسؤولون التغني بها !!!!؟...

٢٠٠٦/٠٨/٢١

جمعية الاقتصاديين الكورد – سورية

(Komela Aborînasên Kurd – Sûrî (KAK-S

دراسات و أبحاث :

الشباب وثقافة الديمقراطية

وحقوق الإنسان في عصر العولمة

بقلم: صالح عثمان *

مقدمة:

من الصعب الفصل بين الديمقراطية و حقوق الإنسان، فالفكرتان مترابطتان. و قد لعبت فكرة الحقوق الإنسانية دوراً كبيراً و مركزياً في فلسفة الديمقراطية،

* - باحث وناشط سياسي كردي

فالنظام الديمقراطي خير حامٍ لحقوق الإنسان، و الأخيرة هي التربة الخصبة التي تنمو فيها الديمقراطية و تتعزز.

إن الديمقراطية و حقوق الإنسان كثقافة حاجة أساسية لمجتمعنا اليوم، فبدون الإيمان بهما كثقافة لن نستطيع تحقيق فعالية الذات الإنسانية الواعية و أيضاً تجاوز أزمتنا الحقيقية ألا وهى التخلف.

إن مُركّب التخلف في مجتمعنا و المتمثل بهيمنة قوى تقليدية و التي تجهد لإرساء قيم تتنافى و جدلية حركة التاريخ، و بالتالي فإن هذه القيم تتنافى مع منهجية التفكير العلمي، فالتفكير العلمي هو أولاً إخراج الوعي المزيف من ساحة الممارسة الاجتماعية، و ثانياً إخراج الفرد و المجتمع من إطار الوعي المزيف و إدخالهما في إطار وعي الذات كذات فاعلة و قادرة على صنع القرار الواعي و القادر بدوره على تغيير الواقع و خلق المستقبل الأفضل.

مفهوم الثقافة:

إن الثقافة بشكل عام هي الذاكرة الجمعية لأي مجتمع من المجتمعات، وهى تشكل قيم هذا المجتمع والسلوكيات المرتبطة بالأدوار المختلفة فيه. فالثقافة هي أساس هوية المجتمع وانتمائه، وتميزه عن غيره من المجتمعات. ويتكون العالم من مئات، بل آلاف الثقافات الأساسية منها و الفرعية، فالثقافة شيمتها الأساسية هي التنوع، مع وجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم الإنسانية الأساسية.

وهكذا يمكن أن نتحدث عن هوية عربية، أو عقائد هندية أو ثقافات بدائية في أدغال أفريقيا واستراليا.

والتجانس الثقافي بين البشر سابق بعصور طويلة على ظهور العولمة الحديثة، لكنه كان محدود بأقاليم معينة متمايزة ثقافياً مثل الثقافة الإسلامية، والثقافة المتوسطية، وغيرها. وشكلت هذه الأقاليم تجمعات ثقافية تجمع فيما بينها سمات مشتركة وتميزها عن غيرها سمات أخرى.

أما عولمة الثقافة فتؤدي إلى زيادة المساحة المشتركة بين الثقافات في كل أنحاء العالم، وخلق ثقافة جديدة منفتحة على كافة الآراء والاتجاهات، والتطورات العالمية. وهي كما نعيشها اليوم وليدة تطورين أساسيين، الأول: تطور سياسي اجتاح العالم في نهايات القرن العشرين وهو انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها، والاتحاد السوفييتي وحلفائه، والثاني: هو التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال العالمية والبث الإعلامي الفضائي، الذي أصبح يربط البشر في كل لحظة، وفي كل أنحاء الأرض. فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى رفع الحواجز أمام انسياب المعلومات والتفاعلات بين البشر في مختلف بقاع الأرض، فالاهتمامات بحقوق الإنسان، والديمقراطية وحفظ السلام والعدالة الاجتماعية وفرص الحياة الكريمة، وحماية البيئة، هي كلها اهتمامات ذات طابع إنساني.

من ناحية ثانية، لعب التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة دوراً أساسياً في تسريع وتسهيل عملية عولمة الثقافة، بمعنى تطوير وعي وإدراك وقيم ثقافية عالمية. فوسائل الاتصال والإعلام الحديث، والإنترنت، نجحت في توسيع دائرة

الاهتمام بالقضايا الإنسانية، وسهلت للمواطن العادي في العالم كله متابعة المعلومات والتطورات حول تلك القضايا، وتجاوزت ذلك في بعض الأحيان إلى المساهمة في تشكيل قناعات وأنماط سلوكية معينة ذات طابع عالمي.

فالعولمة الثقافية هي وليدة زوال الموانع السياسية، من ناحية، وزيادة التفاعل والاتصال العالمي نتيجة للتطور في تكنولوجيا الاتصال والفضائيات من ناحية ثانية. ولذلك، أصبحت قضايا مثل التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والشفافية ومكافحة الفساد وحقوق المرأة وحماية البيئة، وغيرها من القضايا العالمية، ويهتم بها المواطنون في جميع أنحاء الأرض.

الشباب بين الثقافة التقليدية والثقافة الحداثوية :

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل تسرع الديمقراطية في الانتقال من الثقافة التقليدية إلى الثقافة الحداثوية؟ وهل تساعد الديمقراطية في نقل الشباب من سلطان الأسرة والقبيلة إلى سلطان العصرنة وروح المؤسسية؟

مما لا شك فيه أن الديمقراطية ستؤدي إلى زيادة الاشتباك بين التقليدية والحداثة والتي قد تنتج في مجتمعنا تقليدية في ثوب حديث أو حداثة لا تعدم مظاهر التقليدية ،من صور ذلك ما نشهده من ظواهر التحصن بالانتماءات العشائرية ، مما يساهم في شد المجتمع نحو الولاءات الضيقة والدنيا .

ومن أهم خصائص الثقافة التقليدية سيادة عقلية الطاعة على حساب عقلية الحوار والنقاش ، والاعتقاد بالبناء الهرمي للتفكير العقلاني الذي يقوم على

الارتكاز إلى خبرة السن وهذا يقتل عملية تخليق القيادات الضرورية لأي تحول ديمقراطي حقيقي مما يساهم في خنق ثقافة الحداثة ، ومن أهم قضايا التحول الثقافي نحو ثقافة الديمقراطية قضية الانتقال من عقلية المجتمع المغلق إلى عقلية المجتمع المفتوح ، فالعقلية المغلقة (الضيقة) لا تغادر مستنقع المجتمع المغلق نفسه في تصوراتها ورهاناتها ، أما العقلية المؤسسية المنفتحة فتستفيد من تجارب المجتمعات الأخرى .

وهناك حركة عالمية تدعو إلى صياغة مواثيق أخلاقية عالمية تعتمد على التراث الأخلاقي للإنسانية، والثقافة المعاصرة، وأساسها قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

مفهوم الديمقراطية :

تشير الكتابات إلى أن الجذور التاريخية والفكرية للمفهوم العام لمصطلح الديمقراطية إغريقي الأصل، وهو مكون من مقطعين هما: "Demos أي الشعب، و Kratia أي الحكم، فهي حرفياً حكم الشعب كله لا فئة، ولا قطاع منه."

كما أن الديمقراطية لا توجد كشيء بذاته ، كتجريد شكلي ، في الحياة التاريخية . بل إنها على الدوام حركة سياسية معينة ، تحملها قوى وطبقات اجتماعية معينة ، وتناضل من أجل أهداف معينة . والدولة الديمقراطية هي دولة تملك الحركة الديمقراطية السيطرة فيها. هذا و تنقسم الديمقراطية كحركة سياسية إلى ديمقراطية

اشتراكية و دیمقراطية بورجوازية . و تتطلع الديمقراطية الاشتراكية إلى الحكم الذاتي للجماهير ، شريطة أن تكون وسائل الإنتاج الأكثر أهمية للمجتمع في يد الهيئة الاجتماعية العامة. بينما تتطلع الديمقراطية البورجوازية بدورها إلى الحكم الذاتي للجماهير الشعبية ، لكنها تحافظ على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج .انتزعت هذه الديمقراطية السلطة في عدد من الدول ، مع العلم أنها ليست موحدة ، وإنما برزت حتى الآن في أربعة أشكال تاريخية: الديمقراطية الاجتماعية ، وهي حركة تعمل للحفاظ على الملكية الفردية ، لكنها تريد سيادة الجماهير العاملة في الدولة ، وتتطلع للوصول إلى هذه السيطرة عبر النضال ضد الفئات العليا الإقطاعية والرأسمالية .أما الدول التي عرفت هذا النمط من الديمقراطية ، فهي فرنسا في عصر (روبسبيير) والولايات المتحدة في حكم (جيفرسون) .

هذا و على العكس من الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاشتراكية ترفض الأشكال الثلاثة الأخرى من الديمقراطية البورجوازية، الصراع الطبقي ، و تتطلع نحو إقامة توازن بين الفئات المالكة و بين الجماهير العاملة . هذا التوفيق يتم البحث عنه إما في شكل إمبريالي أو في شكل ليبرالي. فالديمقراطية الإمبريالية: تسعى لإقامة التوازن بين العمال والرأسماليين عن طريق وسائل تخلقها سياسة القوة الكبرى والسياسة الإمبراطورية التوسعية. وقد جسدت بريطانيا العظمى أفضل تجسيد الديمقراطية الإمبريالية. في حين تريد الديمقراطية الليبرالية: تهديم سياسة القوة والعنف ، والأخذ بسياسة سلام ومنافسة حرة تؤمن التقدم الاقتصادي والحضاري للإنسانية ، وتكفل الوسائل الضرورية للوفاق الطبقي. وقد تطورت هذه الديمقراطية في العصر الحديث لدى الشعوب الصغيرة مثل سويسرا والنرويج.

وأخيراً، الديمقراطية الكولونيالية: وهي الشكل الخاص للديمقراطية البورجوازية في مناطق ما وراء البحار أو المستعمرات ، حيث يجد المستوطنون البيض إما مناطق هائلة خالية من السكان أو مسكونة بأعداد قليلة من البشر. هنا يصبح الوفاق الطبقي ممكناً بمساعدة الأرض الحرة. أما الأمثلة على الديمقراطية الكولونيالية فتقدمها الولايات المتحدة قبل عام ١٨٩٠، وكندا قبل الحرب العالمية الأولى.

عموماً تمثل الدولة الديمقراطية في العصر الحديث هيئة عامة يسيطر فيها واحد من الأشكال المعطاة للديمقراطية البورجوازية الحديثة. فإذا ما أراد المرء تقويم المحتوى الاجتماعي لدولة ما تقويماً صحيحاً ، وجد أنه لا يكفي النظر إلى الدستور المعمول به ، بل يجب دراسة الكيفية التي تعمل بها أجهزة الدولة ، والكيفية التي تتصرف بها الطبقات المختلفة حيال بعضها ، ومعرفة الطرف الذي يملك فعلاً السلطة الحقيقية للدولة في اللحظة المعطاة .

ويمكننا القول ببساطة أن المفهوم الديمقراطي في النهاية هو ذلك النوع من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، بين الدولة والشعب ، القائم اليوم في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، العلاقة المبنية على تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن ، خصوصاً السياسية منها.

يوجد اتفاق عام على أن الديمقراطية هي القيمة المركزية التي تسبغ الشرعية على أدوات الحكم الحديثة. وعلى الرغم من تعدد وتباين تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها من بلد لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى، فإن هناك اعتقاداً عاماً في العالم

المعاصر بأن الحكم الصالح الرشيد يعني الحكم الديمقراطي. إلا أن التساؤل المهم يتمحور حول وضع ومستقبل الديمقراطية في عصر العولمة.

لقد أدى انحسار معيار وستفاليا حول سيادة الدولة إلى مضامين ونتائج عميقة للنظرية الديمقراطية الحديثة التي تفترض أن الدولة الوطنية هي أعلى وحدة للكيان السياسي والهوية والمشاركة السياسية. إن هذا الترابط بين الديمقراطية والدولة ذات السيادة متجذر بعمق، فالنظرية الديمقراطية الحديثة تفترض ارتباطاً ثابتاً ومستقراً بين الدولة والإقليم الأرضي والجنسية الوطنية والسيادة والشرعية. "إلا أن العولمة، ومن خلال تأثيرها على انحسار نظام وستفاليا المستندة على سيادة الدولة، تثير العديد من التساؤلات والشكوك حول المصداقية والصحة النظرية والأمبيريقية لهذا الارتباط المفترض." فالعولمة تبرز حالة عدم الاتساق بين المدى العالمي للحياة الاجتماعية المعاصرة وبين الحكم الديمقراطي المستند على حيز مكاني محدد المعالم. بهذا المعنى "فإنها تبين تناقضاً متزايداً بين بنى ومؤسسات القوة التي تبدو معولمة بصورة متزايدة وبين عمليات المشاركة والتمثيل والخضوع للمساءلة والشرعية التي ما تزال متجذرة في مؤسسات الدولة."

لقد افترض منظرو الديمقراطية وجود اتساق وتوافق بين مؤسسات الديمقراطية التمثيلية الليبرالية وبين المجتمع السياسي الذي توجد في إطاره. وترتكز هذه التصورات للديمقراطية الليبرالية على مبادئ القبول الشعبي والشرعية والخضوع للمساءلة. وفقاً لهذه التصورات، فإن الحكومة تعتمد على قبول ورضا المحكومين. فالمواطنون، ومن خلال صناديق الاقتراع، يمنحون الحكومة سلطة الحكم وفقاً لتطلعات ورغبات الأغلبية. هكذا، فإن الحكومة، نظرياً، مسؤولة مباشرة أمام

الجماهير وتحكم وفقاً للتعبيرات العامة عن السيادة الشعبية وهذا يفترض ارتباطاً وتطابقاً مباشراً بين الحاكمين والمحكومين، إلا أن هذا الارتباط يتعرض للتفتت نظراً لوجود شبكات وبنى عالمية وإقليمية للقوة والسلطة. وفي ظل هذه الظروف، قد لا يكون للحكومة دور مباشر في القرارات الحيوية التي تؤثر على أمن أو رفاهية مواطنيها، وبنفس القدر، فإن قرارات الحكومة قد يكون لها تأثيرات عميقة تتجاوز سلطاتها واختصاصاتها داخل حدودها الإقليمية، ففي نظام عالمي شديد الترابط تنتشر ممارسات القوة والسلطة عبر الحدود الإقليمية وتقع بعيداً عن طائلة الآليات الوطنية للسيطرة والمساءلة الديمقراطية.

مفهوم حقوق الإنسان:

حقوق الانسان هي المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس من دونها ان يعيشوا بكرامة كبشر وهي أساس الحرية والعدل والسلام وإن من شأن احترامها إتاحة فرصة تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة. و ثقافة حقوق الانسان تختلف باختلاف المجتمعات من حيث النظرة اليها ومن حيث تحديد ما يقع في نطاق حقوق الانسان وما لا يعتبر من الحقوق وبالنسبة الى السلطات الحاكمة تختلف النظرة أيضاً الى ماهية حقوق الانسان وما يعتبر من الحقوق وبالتالي السماح للأفراد بممارسته وما يعتبر من غير الحقوق وبالتالي عدم جواز استعمالها. اذن النظرة تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والاديان والحضارات لذلك سنستعرض مفهوم حقوق الانسان استناداً الى الأعراف والمواثيق الدولية.

ففي الوقت الذي تذكر فيه معظم الكتابات أن مضمون الحق هو أن للإنسان، بحكم كونه إنسانًا بغض النظر عن دينه ولونه وجنسه وكل الفوارق، حدًّا أدنى من الحقوق المكفولة، ترى بعض الكتابات الأخرى أن مضمون الحق جماعي لا فردي.

وتستند أغلب الكتابات الغربية عن حقوق الإنسان إلى عدد من الوثائق التاريخية كإعلان حقوق الإنسان بالولايات المتحدة (إعلان فرجينيا) ١٧٧٦م، وإعلان الثورة الفرنسية ١٧٩٠م، ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر ١٩٤٧م عن الأمم المتحدة.

وقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها، وعدد من الهيئات التابعة لها، ومن أهمها منظمة اليونسكو، بوضع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان منذ حوالي نصف قرن. ونجحت هذه الجهود بالفعل في إصدار عدد من المواثيق الدولية مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية ١٩٦٦. كما امتد التشريع الدولي لحقوق فئات معينة من البشر، فصدرت الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين ١٩٥١، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة التمييز العنصري والمعاقبة عليها ١٩٧٣، واتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٨١، وغيرها من الاتفاقيات العالمية التي تسعى للاتفاق على احترام حقوق وحريات البشر اعتماداً على القاسم المشترك بين الثقافات المختلفة.

وبالرغم من أن (مفهوم حقوق الإنسان) حديث نسبيًّا في الثقافة الغربية، كما لم يعرف اليونان مفهوم (الحق) ولم يضعوا له لفظًا يقابله لغويًّا، إلا أن الفكر الغربي التمس له في البداية جذورًا في الفلسفة اليونانية، فأسسه على فكرة (القانون الطبيعي) التي يمكن التعبير في إطارها الحديث عن (حق طبيعي)، وهي فكرة تفترض نسقًا من القيم المرتبطة بالإنسان والتي تمثل إنسانيته وتعبر عنها، وهي بدورها فكرة غامضة وتعرضت لانتقادات أبرزها: أنه طالما افتقر القانون الطبيعي للوضوح والتجديد والتعاقدية والإلزام الذي يتسم به القانون الوضعي، فإن أي حقوق مرتبطة به تبقى غير محددة وغير معترف بها.

وبالرغم من قبول الفكر الغربي في تطوره في العصر الروماني ثم المسيحي لفكرة القانون الطبيعي، إلا أن بدايات الصراع بين الكنيسة والدولة في أوروبا شهدت بروز آراء تنتقد فكرة القانون الطبيعي باعتبارها من جهة ذات أبعاد غيبية/ فلسفية قد لا يقبلها البعض، ومن جهة أخرى تفترض ثبات هذا القانون الطبيعي كأصل وعدم تطوره، فطرح البعض مفهوم مبادئ العدالة كأساس لحقوق الإنسان.

ومع إرهاصات عصر البحث عن أساس لا ديني لحقوق الإنسان، برزت فكرة (العقد الاجتماعي) التي تقوم في جوهرها على علمانية نشأة الدولة ونفي البعد الإلهي عنها، ثم استقر في النهاية تأسيس مفهوم حقوق الإنسان على فكرة المنفعة بدءاً من كتابات (بنثام) وحتى الآن.

وقد أدت (المنفعة) كفكرة محورية في مشروع التنوير الغربي في تطورها إلى إخضاع تحليل الظاهرة الاجتماعية والسياسية للمفاهيم الاقتصادية، فكما يبحث الإنسان بشكل عقلاني عن تعظيم منفعته في التبادلات الاقتصادية، كذلك يسعى إلى الوصول إلى (نقطة التوازن) بين منفعته ومنفعة الآخرين في علاقاته الاجتماعية والسياسية، وهو يحترم بذلك حقوق الآخرين كي يضمن احترامهم لحقوقه في ظل مجموعة توازنات واقعية، وقانون وضعي ينظم هذه الحقوق المتبادلة.

وبالرغم من أن هذه الفكرة تفترض – نظريًّا – وجود نقطة توازن بين حق الفرد وحق الآخرين، ومنفعته ومنفعتهم، إلا أن المنفعة الفردية في الواقع العملي تطغى على الرشادة والعقلانية، وكلما اصطبغت الحقوق بالصبغة التعاقدية والتحديد القانوني، غلبت المنفعة الفردية في العلاقات التي لا ينظمها القانون، وهي كثيرة، وكلما سعى الفرد في بعض الأحيان إلى تطويع القانون ذاته واستغلال ثغراته في سبيل منفعته الفردية التي تحتل الأولوية، وهو ما يمثل إشكالية نظرية ومأزقاً واقعيًّاً لمشروع التنوير الذي يمثل أساس الفكر الغربي المعاصر.

ضرورة تمحور الشباب حول ثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان :

إن المشروع الديمقراطي يتطلب اعتماد بناء معرفي قائم على قيم علمية إنسانية، حيث أن التفكير العلمي يبقى المدخل الأساسي للعقلانية، و العقلانية هي المدخل المعرفي الأساسي للديمقراطية، فالديمقراطية التي لا تُمارس على أساس عقلاني هدفها الإنسان الفرد بالدرجة الأولى تبقى ناقصة و مزيفة و مشوهة، لأن الديمقراطية القائمة على العلم و الوعي هي الديمقراطية القادرة على تحقيق العدالة

و المساواة في كافة أشكالها السياسية و الحقوقية و الاجتماعية و الاقتصادية للفرد، و بالتالي للمجتمع ككل، أي هي الديمقراطية القادرة على تحقيق التوازن في بنية المجتمع دون النظر إلى اعتبارات أخرى مذهبية، قبلية، إثنية، عشائرية، وهذا جوهر العلاقة بين الديمقراطية و حقوق الإنسان، لأن الديمقراطية تنظر إلى العمل و العقل كمحددين أساسيين من محددات التقدم، و ذلك على اعتبار إن ما هو جذري و ذو قيمة أساسية و حاسمة في عالم الإنسان هو الإنسان نفسه، فهو إنسان العمل و الإنتاج و المعرفة، إنسان الخلق و الإبداع و الحضارة، ضد إنسان التواكل و التسليم.

فالديمقراطية لم تشكل مع مرور الأيام تراثاً أو تقليداً ينضم إلى ثقافتنا، بل بقيت مواقف ذهنية ترتبط بشخصية أو شخصيات معينة، و لم تصل إلى مرحلة وعي قائم بذاته يُمارس كعنصر ثقافي، و هذا يعود برأيي إلى عوامل التخلف السائدة في ثقافتنا كإقصاء الآخر لمجرد معتقداته و هذا ما سيتم استيعابه و الخروج منه من خلال الإيمان أولاً بالإنسان و حقوقه التي نصت عليها المعاهدات و الإعلانات و المواثيق الدولية.

إن حالة التشوه الفكري في مجتمعنا تتبين من خلال الخلل السائد في العلاقات الإنسانية، و هذا ما ينعكس سلباً على كافة العلاقات القائمة في المجتمع و على جميع الأصعدة.

إن الفقر بالمفاهيم الإنسانية و الديمقراطية في إيديولوجيات ثقافتنا و مثقفينا أسهم في القفز فوق الإنسان الفرد (المواطن)، فالخطابات السياسية المعاصرة كمؤشر لم

تعط هذا الفرد أو تؤمّن له ما قالت أنه يستحق من كرامة و رعاية و احترام، إن الوصفة الجاهزة التي يقدمها الخطاب السياسي بمختلف تعبيراته –القائم على الأهداف الكبيرة و الشعارات النارية – لم و لن تكون ظروف ملائمة لولادة مجتمع يتمتع بثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان فكراً و ممارسة.

إن السعي إلى تحقيق تراكم أولي لثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان يعتمد و بالدرجة الأولى على إيمان ذاتي بهذه الثقافة، و على إيجاد الوسائل و الآليات اللازمة و العقلانية لنشرها و ترسيخها في المجتمع.

فالديمقراطية في صورها الأقل سوءاً هي الديمقراطية المرتبطة بالوعي، و إذا ما تم توظيف هذه الديمقراطية مقترنة بالاعتراف و الإيمان الكامل بحقوق الإنسان في النهوض بمجتمعنا فسيتم بذلك خلق منظومة فكرية جديدة تتجلى بـ:

- اعتبار الفرد قيمة بحد ذاته متساوياً في حريته و حقوقه بالأفراد الآخرين، و ما السلطة الحاكمة إلا وسيلة لتنظيم علاقات الأفراد بالشكل الذي يخدم مصالحهم الواعية المشتركة.
- تجسيد التعددية، فالديمقراطية تتقبل الرأي المختلف و الهدف المختلف، و تعارض الفرض القسري للأفكار و القيم.
- عدم التحيز إلى رأي دون آخر أو جنس دون آخر أو عقيدة دون أخرى.
- الانفتاح و امتلاك أدوات الردع الأخلاقي: فإن الحق في الحياة يعني وجوب امتناع الناس أيّاً كانوا عن الاعتداء على حياتي، و معنى أن

يكون لي حق معناه أن أي إنسان آخر في أي مكان و زمان يمتلك مثل هذا الحق.

- جعل المرجعية للحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية، و الحق في التعليم و التربية و تبني الأفكار....الخ على أساس إنساني لا على أساس قيمي.

وبغياب هذه المنظومة تُدان التعددية و يَعتبر كل فريق نفسه مالكاً للحقيقة، عندها سيصبح السجن المكان الوحيد للخصم، و عندها سيوضع القانون على الرف أو يصبح غلافاً لشهوة الحاكم أو مصلحته، عند هذا كله ماذا سيبقى للمجتمع من قيم و ثقافة؟ إن العمل الحق في مضمار الديمقراطية و حقوق الإنسان يستوجب إغناء مجتمعنا بالقيم التعددية التي يفتقرها البنيان الإيديولوجي لثقافته، و الذي بذلك يناقض البنيان الإيديولوجي الديمقراطي.

من ناحية أخرى، وبصورة معاكسة، فإن البعض يرى أن العولمة ترتبط أيضا بعمليات التمكين السياسي والتحول الديمقراطي. فلقد لاحظ (هانتنغتون): "بأن موجة التحول الديمقراطي خلال الثمانينيات من القرن العشرين قد تعززت بفضل وجود وسائل إعلام وبنى تحتية عالمية للاتصالات، بحيث أدت معرفة ما يحدث من تطورات سياسية ونضال من أجل الديمقراطية في أحد البلدان إلى تشجيع تعبئة وحشد القوى المؤيدة للديمقراطية في بلدان أخرى. ولقد برز ذلك في أوضح تجلياته في الثورات الديمقراطية في أوربا الشرقية عام ١٩٨٩ حيث تتابعت هذه الثورات وانتقلت من بلد لآخر."

أخيراً، إن الديمقراطية و حقوق الإنسان ليست حلاً سحرياً للمشاكل المطروحة، و لا ابنة اللحظة الآنية، إنها إرث من العقلانية و الاعتراف بالآخر و بحق الاختلاف، فهي حوار مستمر للوصول إلى حلول أنجع للقضايا الاجتماعية و للإشكاليات التي تواجه المجتمع في سيرورته، فترجّح المصلحة المشتركة و تمكّن البشر من الدفاع عن مصالحهم عبر قنوات و سبل متنوعة و مشروطة و معبّرة عن العلاقة بين الوعي و المصلحة، و إن كل ذلك يفرز مهام إضافية يترتّب على ثقافتنا السائدة و مثقفينا الاضطلاع بها و التعرف على منطلقاتها و ضروراتها و آليات التعامل معها و التعامل بها، و توفير ما تحتاجه من نهج فكري منفتح تشرف عليه العقلانية.

لا شك أن حقوق الإنسان أصبحت تطال كل مظهر من مظاهر حياتنا ، ففي الواقع تكمن انتهاكات حقوق الإنسان في أساس كل المشاكل التي يواجهها العالم اليوم ألا وهي: العنف، الاحتلال، الفقر، البيئة، عدم المساواة ، انعدام سلطة القانون ...الخ ،وقد بات المجتمع الدولي اليوم يعترف بثلاثة أجيال مختلفة من الحقوق تغطي مختلف أبعاد النشاط الإنساني:

- الجيل الأول من الحقوق (الحريات العامة): تشمل الحقوق المدنية والسياسية على غرار الحق في حرية التعبير وحرية التجمع والحق في الحياة.
- الجيل الثاني من الحقوق (العدالة والمساواة): تشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على غرار الحق في مستوى عيش لائق والحق بالعمل والانضمام إلى نقابات مهنية.

- الجيل الثالث من الحقوق (الإخوة أو التضامن): تشير إلى الحقوق الجماعية التي تتعلق بالمجتمعات والشعوب على غرار الحق في التنمية والسلام والبيئة السليمة.

وإذا أردنا تربية شبابنا على قيم المواطنة الصالحة ، فلا بد لنا من العمل على احترام ثلاثة أنواع من الحقوق كما حددها (مارشال) :

١) العنصر المدني الذي يشمل حقوقاً تتناول حرية الفرد.

٢) العنصر السياسي كالحق في المشاركة في ممارسة السلطة السياسية والتصويت في المؤسسات البرلمانية والمشاركة فيها.

٣) العنصر الاجتماعي المرتبط بالحق في مستوى العيش المناسب.

ويواجه الشباب اليوم عمليات الإقصاء الاجتماعي والفوارق الجيلية والوطنية ، وتتصدى ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان لمعالجة هذه القضايا من خلال :

١– تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية.

٢– تطوير حس احترام الذات والآخر: قيمة الكرامة الإنسانية.

٣– تطوير سلوكيات ومواقف تؤدي إلى احترام حقوق الآخرين.

٤– ضمان المساواة الحقيقية بين الجنسين.

٥- تعزيز احترام التنوع الثقافي وسط مجتمع الشباب.

٦- تمكين الشباب من ممارسة مواطنة أكثر نشاطاً وفعالية.

٧- تعزيز قيم الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية.

تمكين الشباب وعلاقتهم بثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

مفهوم التمكين هنا يتجه إلى إتاحة فرص الوعي أمام الشباب بقضاياهم ومشكلاتهم والعوائق التي تحول دون إشباع حاجاتهم، وسبل تحقيق المشاركة العادلة والمنصفة في الحياة الاجتماعية القائمة ، و في هذا السياق ينطوي التمكين على إمكانية تغيير المجتمع الأبوي القائم والعلاقات الهرمية من خلال عملية إثارة وعي الشباب وتنويرهم ، وإتاحة فرص إقامة التنظيمات الشبابية الجماعية المتسلحة بالثقافة المدنية أمامهم ، والعمل الشبابي الجماعي من أجل مقاومة التوجهات والمعتقدات الأبوية التي تعلمها في المدارس . وهنا تحتل مسألة التعليم من أجل التمكين أهمية قصوى إذ أنها تتيح :

• دعم الروح الجماعية والتعاون والتفكير والعمل الجماعي مع الآخرين بدلاً من العمل في السياق الفردي.

• توفير المناخ الملائم أمام الشباب لوضع النظام الاجتماعي والسياسي موضع تساؤل ، والقدرة على تحليل ونقد الأوضاع الراهنة بدلاً من تقديمها كمعطى جاهز عليهم التسليم به.

• تصميم استراتيجيات لدمج الشباب في الحياة العامة.

• صوغ استراتيجيات لمواجهة المقاومة البيروقراطية المستترة والمعلنة للسياسات الموجهة نحو الشباب.

ولا بد لأهداف أي خطة وطنية موجهة لتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان أن تعمل على :

١– تأهيل الشباب لمقاومة ثقافة الطاعة والخضوع والسلبية والممارسات المجتمعية المرتبطة بها.

٢– بناء الوعي والقدرات اللازمة لتغيير البنى الاجتماعية التي تفرز وتدعم التمييز الاجتماعي في مواجهة قطاع الشباب ، بما في ذلك البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتنظيماتها ومؤسساتها وأنظمة التعليم والإعلام والقانون، وكذلك تجاوز نماذج التنمية من أعلى التي تعمل على تهميش وإقصاء المواطنين والشباب على وجه الخصوص من عمليات المشاركة في القرارات الاجتماعية والتنموية.

٣– توسيع فرص الحصول والتحكم في المصادر المعرفية والمادية للشباب أمام العولمة وتداعياتها الثقافية.

ولكن الجديد في عصر العولمة، هو ذلك الوعي الجديد الذي ينتشر تدريجياً بين البشر – على اختلاف أشكالهم وألوانهم، وانتماءاتهم السياسية، ومستوياتهم

الاجتماعية والثقافية– بتلك الموضوعات التي كانت من قبل حكراً على الحكومات والهيئات الدولية، وبعض المنظمات المحدودة، والقليل من المثقفين.

كما أن الجديد أيضاً هو الوعي بالقضايا الإنسانية الذي يترجم نفسه في صورة حركة عالمية لصياغة برنامج عمل لمواجهة بعض القضايا العالمية موازية لحركة الحكومات والدول. وتشترك في هذه الحركة أطراف اكتسبت أهمية متزايدة هي أساساً المنظمات غير الحكومية، بل إن أعداداً كبيرة من البشر أصبح متاحاً لها اليوم التأثير على الرأي العام، ويطلق البعض على هذه الظاهرة التي بزغت في عصر العولمة، ظاهرة المجتمع المدني العالمي.

ولكن هذا الانفتاح المعولم لا يخلو من المخاطر ، فثمة مخاطر تحملها في طياتها أدوات الإعلام المختلفة حيث أن الإعلام هو اليد الطولى للعولمة ، إذ أن وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر في الواقع على ٦٥% من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية، وهنا يقصد بالسيطرة الأمريكية السيطرة على الملكية، والسيطرة على محتوى وتوجهات المضامين و الأشكال المنتجة، فقد أفضت حركة التركيز في الملكية إلى ظهور خمس شركات عملاقة تعرف "باللاعبين الخمس الكبار هي: ديسني وبرتلسمان وتايم وارنر و فاكم وشركات الأخبار، وتعمل هذه الشركات وفق آليات السوق، والإنتاج الضخم لكي ينشر أو يستهلك على نطاق واسع بين أكبر عدد من المستهلكين، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج، " لذلك قد لا تراعي هذه الشركات القيمة الفكرية أو الثقافية للمضامين والبرامج المنتجة، لكنها تركز على الشكل والجاذبية، فالمنتج الاعلامي العولمي يروج للقدرات غير المتناهية للكيان الأمريكي وهو ما يثير الشعور بالدونية لدى

الكيانات الصغرى التي لم يصلب عودها ، فكل أفريقيا بما فيها الدول العربية في شمال أفريقيا تملك ١,٤ % من المحطات التلفزيونية وتنتج ١,٨ % من الكتب الصادرة في العالم .

لم يستفز الإعلام العولمي فقط داخل الشباب بل استفز أيضاً القيم والتقاليد وحرك ثباتها فتأرجحت ولم تستقر بعد ، وما زال الوقت مبكراً أمام استقرارها في ظل غياب استراتيجيات ثقافية مدروسة ذات رؤى محددة فإن حالة التأرجح ستبقى هي الحاكمة لسلوك المجتمع والشباب ، كما تساهم في تنامي الازدواجية داخل مجتمعنا ، تلك الازدواجية تتقدم أو تتراجع بناءً على قوة الكيان المجتمعي أو قوة كيان الشباب وعلى مدى النضج النفسي والاجتماعي والمعرفي ودرجة التحقق الاقتصادي والإنساني .

آفاق جديدة لتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

يعد التعليم والتثقيف المدني أحد القضايا بالغة الأهمية لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية وهو يعنى التعليم السياسي أي التشكيل الثقافي بغرض تكوين المواطن المشارك في نظام حكم صالح بكل شروطه ومقوماته ، فلا بد من تدريب شبابنا على المشاركة الواعية والسلوك الرشيد كمواطنين لهم حق المشاركة في الانتخابات والحياة العامة واختيار الحكام والمفاضلة بين السياسات المطروحة ، بل وبذل مجهود عملي لإنجاز التنمية الذاتية والنهضة الوطنية ، فالتعليم السياسي في مفهومه المعاصر بهدف تنمية المجتمع المدني ليس تعليماً حزبياً وإنما يقوم على

التعددية الثقافية والاجتماعية وهو بمثابة دعوة مفتوحة للمشاركة في الشئون العامة فكراً وقولاً وعملاً بهدف تأمين الوحدة الوطنية .

التعليم المدني للشباب ليس مسؤولية مؤسسات التربية والتعليم ومراكز الشباب فقط بل أنه يمتد لجميع المنظمات التي تشارك في التنشئة السياسية والاجتماعية للمواطنين مثل الأسرة والنادي وأجهزة الإعلام والمنظمات الأهلية التطوعية.

إن التثقيف المدني هو الباب المفتوح أمام شبابنا لتأهيلهم في الولوج إلى القرن الجديد وإعداد مجتمعنا للنهضة الوطنية من خلال القيام بالتدابير والإجراءات التالية:

١. تطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بالشباب لتتلاءم مع المعايير الواردة في العهود والمواثيق الدولية.

٢. رفع أشكال الوصاية على الشباب وإتاحة الفرصة لهم لممارسة أدوارهم بحرية واستقلال.

٣. ضمان حرية تكوين المؤسسات والتنظيمات الشبابية والانضمام إليها ورفع القيود التي تحول دون استقلالها وقيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في التنمية الشاملة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٤. دعوة وسائل الإعلام إلى التركيز على نشر المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تضمنتها الإعلانات والعهود والاتفاقيات المتصلة بحقوق الإنسان و

ذلك على أوسع نطاق ممكن وفق مقدمتها مبادئ المساواة وعدم التمييز والتسامح وقبول الأخر وتعميق الحوار بين مكونات المجتمع المختلفة.

٥. التأكيد على أهمية الدور الرقابي لوسائل الإعلام وللمنظمات الشبابية المختلفة في حماية حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات بما يسهم في تعزيز دور المجتمع في الدفاع عن حقوق الإنسان.

٦. دعوة مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة ومؤسسات القطاع الخاص إلى تطوير لغة تساهم في نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان بين القطاعات الاجتماعية المختلفة باستخدام كافة الوسائل والتقنيات الحديثة .

٧. اعتماد منهج التعليم والتثقيف المدني لدى مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية .

٨. صوغ خطة عمل وطني تستند إلى السياسة الوطنية للشباب وتحاول دمج مضامين هذه السياسة في مفاصل الخطط القطاعية لمختلف المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية.

٩. دعوة المؤسسات الحقوقية إلى مواصلة جهودها في مجالي التدريب ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالتعاون مع كافة أطراف المجتمع.

١٠. دعوة الوزارات المعنية بالشباب والرياضة و المؤسسات الحقوقية والمنظمات الشبابية لإنشاء مرصد يعني بمتابعة قضايا التثقيف المدني وأنماط ممارساتها وإصدار تقرير دوري بشأنها.

١١. دعوة الجهات الرسمية والأهلية المهتمة بقضايا الشباب بتأسيس بنك معلومات محلي يسهم في توفير المعلومات وحرية تداولها لدى مجتمع الشباب.

١٢. العمل على دمج حقوق الإنسان في برامج المعاهد المتخصصة في تكوين الإعلاميين والحقوقيين والسياسيين والدعوة إلى التركيز على قضاياها في الأطروحات الجامعية وبلورة إطار جامعي متخصص في هذا المضمار.

الخاتمة:

تتشابك العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلّياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً عميقاً على حقوق الإنسان في كل هذه المجالات، كما أنّ العولمة في إطارها النظري الذي يدعو إلى تزايد التبادل وتحقيق الاعتماد المتبادل على مستوى الكوكب، وإدارة المصالح المشتركة للبشرية ولمصلحة البشرية، تبدو كأنّها أصبحت ضرورة لا غنى عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان، بعد أن اتسعت هذه الحقوق، وتشابكت على مستوى الكوكب، فقد أصبحت حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي، ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم، من الشؤون الداخلية للدولة بل أصبحت تدخل في اهتمام

المجتمع الدولي ككل، وتتطلب تدخله، وإن كانت معايير هذا التدخل ما زالت تثير الكثير من الجدل. وقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى الكوكب، مثل الحق في السلام الذي أصبح يحتاج إلى ترتيبات أوسع نطاقاً من الدول المتنازعة.

كذلك الحق في التنمية الذي تحلت فيه مسؤولية الدول القادرة حيال الدول التي تنعدم فيها إمكانات التنمية لنقص الموارد، وكذلك هناك الحق في بيئة نظيفة، فما يحدث من حرائق في غابات الأمازون يؤثر على العالم أجمع.

مراجع البحث العربية:

١. روزنبرج. أرتور: الديمقراطية الأوروبية بين عام ١٨٤٥ و ١٩٣٣ ، ترجمة: ميشيل كيلو ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٤ .

٢. لبيب. د. طاهر: غرامشي في الفكر العربي ، مركز البحوث العربية، ندوة القاهرة ١٩٩٠.

٣. رسل. برتراند: هل للإنسان مستقبل ، ترجمة: علي حيدر سليمان ، بغداد ١٩٨٥ .

٤. عبدالله. د. عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية ، الكويت ١٩٨٩.

٥. باربر. بنجامين، ماك. عالم: المواجهة بين التأفلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٨٨.

٦. أ.بريسون. توماس: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط ، ترجمة: دار طلاس ، دمشق ١٩٨٩.

٧. فرحان. عبد الكريم: عالم صغير بلا قيادة حكيمة ، دار البراق ، لندن ، التوزيع : دمشق ١٩٩٧.

مراجع البحث الأجنبية:

1. Scruton . R : Dictionary of Political Thought , Pan Books , The Macmillan Press , London 1982 , p.116.
2. Connolly , W.E. (1991) , " Democracy and territoriality" , Millennium , Vol . 20, No 3 .
3. Walker, R.B.J. (1991), "On the Spatio–temporal Conditions of democratic Practice," Alternatives, Vol. 16, No. 2.
4. Huntington , S.P. (1991) , The Third Wave , Norman , University of Oklahoma Press .
5. Cox, R. (1996) , Approaches to World Order , Cambridge : Cambridge University Press .
6. Gill , S. (1995) " Globalization , market civilization , and disciplinary neoliberalism" Millenninm , Vol .24 , No.3 .
7. Held,D.(1996) Models of Democracy , Second Edition , Cambridge : Polity Press .
8. Hurrell , A. and Woods , N. (1995) "Globalization and inequality", " Millennium , Vol . 24 , No . 3.

نبذة مختصرة عن القسم الكردى فى اذاعة القاهرة (١٩٥٧–١٩٦٨)

*بقلم: وصفى حسن**

هوشيار طاهر بابان

شيخ عمر وجدى

محمد كريم شيدا / سليمانية

شيخ عدنان حقي / قا مشلو

د.فواد معصوم

د. محمد رمضان كركوكي

عبدالوهاب الملا – عاموديا

• رئيس اتحاد صفحي دهوك سابقا . كوردستان العراق

((القسم الكردي في راديو القاهرة كانت نافذة الكورد للتواصل مع أشقائهم العرب..... ولتكون جسرا للحوار الكردي- العربي)).

بمبادرة كريمة من الرئيس والقائد (جمال عبدالناصر) رئيس جمهورية مصر العربية في يوم (١٩٥٧/٦/١) افتتح القسم الكوردي في اذاعة القاهرة التي كانت مقرها في البداية في شارع الشريفين وسط قاهرة ، ثم في عام ١٩٦٣ انتقلت الى(ماستيرو) قرب وزارة الخارجية المصرية حاليا...

كانت بث القسم الكردي ساعة واحدة من الساعة الرابعة عصرا حتى الخامسة عصراً. وكانت الاذاعة الكردية تبث البرنامج التالية .....الادب و الشعر الكردي، تحليل الاحداث، طلبات المستمعين أغاني كردية ، الاخبار السياسية، رسائل المستمعين، التاريخ الكردي، الفن والثقافة الكردية، انت و حظك... الخ.

وكانت تفتتح الاذاعة بالقرآن الكريم ثم النشيد القومي الكردي (أي رقيب)

وكانت بث الاذاعة الكردية يصل الى عموم العراق و عموم ايران وعموم سوريا وارمينيا وقسم من الاتحاد السوفيتي ،لبنان، والاردن و عموم مصر، وكانت الرسائل تصل بغزارة إلى القسم الكردي في اذاعة القاهرة من كورد سوريا و كورد العراق وكورد ايران

وكورد ارمينيا و جورجيا و كورد الأردن وكورد لبنان والكورد الأيوبيون في عموم مصر.

و لضخامة الرسائل التي تصل يومياً إلى القسم الكردي اضطرت إدارة الإذاعة أن يكون هناك برنامج يومي باسم (رسائل المستمعين) للرد على اعجاب و مشاعر و استفسارات المستمعين .

وطبيعي فان افتتاح القسم الكردي في اذاعة قاهرة احداث ضجة اقليمية و دولية كبيرة و لاقت استنكارا وغضبا من قبل الصحافة العراقية و التركية و الايرانية.

ولكن صمود حكومة جمهورية مصر العربية برئاسة زعيمها جمال عبدالناصر بوجه احتجاجات صحافة تللك الدول اضطرت تلك الدول الالتجاء الى القنوات الرسمية و الدبلوماسية للاستنكار.....

وعليه فقد زار سفراء العراق و ايران و تركيا بانفراد و زارة خارجية مصر للإعراب عن استنكارها الشديد بخصوص فعاليات القسم الكردي في إذاعة القاهرة.

هذا ما يدل بان الاذاعة الكردية كان لها الاثر الجيد والفعال في توعية الشعب الكردي بالمشاعر القومية وهذا ما اثار غضب الدول الاقليمية. وعموما فإن العاملين في القسم الكردي براديو القاهرة هم كل من :

_هوشيار طاهر بابان من كردستان العراق (السليمانية) .... من عام ١٩٥٧ الى شباط ١٩٥٩ .

_محمد حسين الملا دزة من كردستان العراق (اربيل) .... من عام ١٩٥٧ الى شباط ١٩٥٩ .

_محمد كريم شيدا من كردستان العراق السليمانية.... من عام ١٩٥٧ الى شباط ١٩٥٩ .

ومن تموز١٩٥٩ الى تشرين الاول من عام ١٩٦١عمل فيها كل من :

– عبدالله معروف... من مدينة (مريوان) بكردستان ايران.

– شيخ عدنان حقي قامشلو... من مدينة (قامشلي) بكردستان سوريا.

– عبدالوهاب الملا... من مدينة (عامودا) بكردستان سوريا.

– عوسمان نوغراني... من مدينة (اربيل) بكردستان العراق.

– عاصم الحسيني... من مدينة عامودا بكردستان سوريا.

ومن تشرين الاول الى شباط ١٩٦٨ عمل في الاذاعة كل من :

– د. فؤاد معصوم ..... من مدينة (كويه) بكوردستان العراق .... يعمل منذ سنوات رئيس كتلة التحالف الكردستاني في برلمان العراق.

– د. رمضان محمد كركوكي ... من مدينة كركوك بكوردستان العراق.

– عبدالله معروف ..... من مدينة مريوان بكوردستان ايران.

– عوسمان نوغراني الأربيلي.... الى عام ١٩٦٥ .

وكانت للإذاعة الكردية في القاهرة (فرقة للإنشاد) كانت تزور الإذاعة بين فترة وفترة لإعداد و إذاعة بعض الأناشيد القومية الكردية .

و كانت الفرقة تتألف من السادة: (فاتح هموندي ، عبدالحميد الإمام الدهوكي، صفوت بابان من السليمانية، مصطفى بنجويني الموصلي، عادل صالح مختار الأربيلي ،كانبي أنور دزه ي الأربيلي.

وفي عام ١٩٦٣ انتقل القسم الكردي مع اذاعة القاهرة إلى مقرها الحالي في (ماستيرو) قرب الشيراتون فوق نهر النيل.

ومن حسن حظ الكورد فإن أرشيف القسم الكردي بكامله من (أشرطة وكتابات) موجود في أرشيف إذاعة القاهرة.

وفي شباط عام ١٩٦٨ و بسبب الضغوطات الهائلة من قبل حكومة شاه ايران محمد رضا بهلوي والرئيس العراقي عبدالسلام عارف في العراق و الرئيس التركي جودت صوناي ثم غلق القسم الكردي بإذاعة القاهرة بعد أن خدمت الأخوة العربية الكردية، و خدمت الثقافة الكردية و خدمت الشعور القومي الكردي خير خدمة.فشكراً لشعب مصر المعطاء وشكراً لقائدها الفذ جمال عبدالناصر لصمودهم الرائع بوجه الضغوطات والاحراجات والمضايقات الكثيرة التي لاقوها بين الأعوام (١٩٥٧-١٩٦٨). عندما قاموا يفتح القسم الكردي في راديو القاهرة لتكون نافذة للكرد للتواصل مع اشقائهم العرب... ولتكون جسراً للحوار الكردي- العربي.

قضية حوارية

الاستبداد و عملية التحول الديمقراطي

المهندس:علي علي
(دلدار قامشلوكي)

١– تعريف الاستبداد: الاستبداد لغةً مشتقة من كلمة " بدد " التي تعني انفرد أو فرَق فالقول استبد فلان بالشيء يعني أنه انفرد به و منه الاستبداد بالرأي أي التفرد به، فالاستبداد: هو غرور المرء برأيه و رفض قبول النصيحة أو المشاركة في الرأي، و هو الاستقلال في الرأي و الحقوق المشتركة.

الاستبداد: هو تصرف فرد أو جمع من الناس في حقوق قوم بلا خوف من تبعاته، و هو صفة للحكومة المطلقة العنان التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء دون خشية حساب و لا عقاب (١).

الاستبداد: من ناحية أخرى هو التفريق بين الناس و تبديد مواردهم و طاقاتهم و بالتالي إضاعة الإنسان و هدر إنسانيته من جميع النواحي أي من حيث الحقوق و الكرامات، و العقول، و الوعي، و المكانة، و المشاركة في المواطنة و مسؤولياتها على صعيد صناعة القرار و المصير وصولاً لهدر الدم و قيمة الكيان الإنساني.

الاستبداد بوصفه نظاماً شاملاً يتجلى في مظاهر عدة ليصبح إسلوباً للحكم و إسلوباً للعيش.

المستبد: هو الذي يمارس على محيطه تسلطاً مفرطاً، و هو الحاكم الذي يحكم بسلطة مفرطة و اعتباطية، مطلقة و قمعية، أو الحاكم المطلق الذي يطبق السلطة بشكل قمعي، فالمستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا إرادتهم، و يحاكمهم بهواه لا بشريعتهم (٢).

٢– تعريف الطغيان: الطغيان هو كل ما جاوز حده في العصيان أي هو تجاوز الحد وصولاً إلى الإسراف في المعاصي و الظلم.

الطاغية: هو الحاكم المستبد القاسي و الظالم الذي يسيء استخدام سلطته، و هو من يحكم بسلطة اعتباطية، و مطلقة و قمعية، و يستولي على السلطة بالقوة حيث تنتفي مسألة التفويض.

الطغيان: هو أعلى درجات الاستبداد و أشدها سطوةً (٣).

٣– عوامل نشوء الاستبداد: الاستبداد كحالة مجتمعية موغلة في القدم تواجد مع وجود البشرية، و اختلفت درجات سطوته على مر العصور باختلاف المجتمعات البشرية، الزمان و المكان، و بالتالي باختلاف الشعوب و الأقوام، الأجناس و الظروف المحيطة، و تجسد بأشكال عديدة فكان استبداد الأجناس كالاستبداد الذكوري، و الاستبداد الاجتماعي (الاستبداد الأبوي، استبداد رجال الدين)، و الاستبداد الاقتصادي (استبداد رأس المال)، و الاستبداد السياسي (كاستبداد الحاكم أو الزعيم أو السلطة السياسية)، و الاستبداد الفكري – الإيديولوجي الذي يمثل الإرهاب أعلى درجاته كاستبداد الأحزاب و المنظمات العقائدية، أو الحركات المتطرفة.

إن من أحد أهم أسباب نشوء الاستبداد و انتعاشه هو الموروث الثقافي –

التاريخي الذي يولد الحاضن الاجتماعي الحامل له، و المرتكز الشعبي الذي يحميه، فهو سمة مميزة للمجتمعات البدائية و العشائرية – القبلية، و المجتمعات ذات الطابع الديني التقليدي، و كذلك المجتمعات التي تعيش مرحلة ما دون الوطنية سواء من ناحية عدم ارتقائها لمرحلة الدولة الوطنية، أو نتيجة غياب سلطتها (أي سلطة الدولة) كما يحدث في حالة التحول الثوري مثلاً.

الاستبداد بكونه ليس حالة سياسية فحسب بل حالة ثقافية – فكرية فإنه يستند إلى الفكر الانعزالي المنغلق، و السلوك التمييزي – الإقصائي و الثقافة العقائدية بمنتوجها التفضيلي – الاستعلائي و بصيغها المختلفة (الدينية المتشددة، الدينية المروضة و المصقولة قومياً، القومية العنصرية، القومية المقنعة، الشيوعية الكامنة للقومية فكرياً)، فالاستبداد القديم (في عصر الملكيات الكبرى، والإمبراطوريات العظمى) ارتكز في غالبيته على زعم الشرعة الإلهية التي روجت لنظريات التمايز الديني – العرقي و سوغتها (كنتم خير أمة أخرجت للناس ..... الخ، و فضلناكم على العالمين،.....الخ)، و شرعنة ممارسات الإكراه لتغيير منظومة الدين – العقيدة، فبررت سلوكيات الغزو و النهب بأمر الآلهة، و خلفت مجموعات السبايا و العبيد، و رسخت ثقافة الولاء لشخص الملك أو الإمبراطور المختار و المخول من قبل الآلهة بدلاً من الولاء للكيان السياسي الذي يحضن الجميع و يمثلهم، فعززت مفاهيم العبودية، و أنتجت طبقات الرقيق التي عكست التسلط بأبشع صوره و أبعاده.

الاستبداد الحديث (عصر الدول الحديثة) استند إلى خليط متداخل من

ثقافات متنوعة و متعددة (دينية، قومية، علمانية،.....الخ) كالبوذية المتشددة، واليهودية الحاخامية، والكاثوليكية المسيحية، والإسلامية التقليدية، .....الخ، و نظرية الصفاء القومي و نقاء الدم التي سادت لفترة من الزمن، كذلك النظرية المادية التي سعت لإقامة ما سمتها دكتاتورية البروليتاريا. كونت هذه الثقافات بتقاطعها في شخصية الفرد – المنقذ، وتداخلها حاضنة اجتماعية ذات طابع خاص، سمتها البارزة رغبتها الجامحة في التوسع والامتداد كضرورة اقتضتها حاجة الفرد– المستبد إلى انجازات شخصية تمنحه صفة التمايز و تضمن له ديمومة السيطرة (كالحالة الأوربية باتجاه أمريكا قبل أكثر من مائتي عام، و التوسع الاستعماري الأوربي باتجاه آسيا و أفريقيا خلال القرن الماضي، الحروب التوسعية الدولية).

اتخذ الاستبداد لاحقاً طابعاً مختلفاً مع ظهور الأحزاب السياسية التي تأسست غالبيتها أواخر القرن التاسع عشر و خلال القرن العشرين في أجواء سيادة الثقافة الاستبدادية فانتهلت سياساتها من تلك الحالة الشعبية كالنازية و الفاشية في أوربا و مثيلاتهما كالماوية و الستالينية، و الكثير من الأحزاب التي تبنت مفهوم الحزب الثوري، و نظرية الشرعية الثورية (التي تختلف عن الشرعية السياسية و الشعبية). لذلك كان بروز الاستبداد و تعاظمه في العصر الحديث نتيجةً حتميةً لنمو تلك الأفكار و سيطرة هذه الأحزاب على مقاليد الحكم في بعض بلدان العالم، و إسهامها في تسيد نماذجها، و امتطاء أشباهها أو امتداداتها (كالناصرية و البعثية و مثيلاتهما) للسلطة في بعض بلدان هذه المنطقة (مصر، سوريا، العراق .....الخ)، واستثمارها لظروف المرحلة التي

رافقت ظهورها لصالح تعزيز سيطرتها تلازماً مع تبنيها لشعارات تدغدغ المشاعر القومية الملتهبة حينها حيث الانتعاش القومي، و شراهة الحمية القومية العنصرية التي لازمت الفترة ما بين الحربين العالميتين و نتاجاتهما، واستقلال غالبية دول المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بإنتاج كيانات ذات طابع قومي عنصري كحتميةٍ فرضتها مصالح القوى المنتصرة في الحرب ترافقاً مع ما سببه قيام دولة إسرائيل على أسس دينية — قومية مزدوجة، و رغبات توسعية بدواعي الأمن الوطني من إعادة ترتيب الأولويات، و ضرورات وجود أنظمة في الجوار الإسرائيلي عاجزة عن مجاراة تطورها بما يساهم في اختلال التوازن الاستراتيجي لصالحها حفاظاً على وجودها و أمنها، و ما سببه كل ذلك من تداعيات كارثية أثرت في نفسية غالبية شعوب المنطقة – التي تتشارك تاريخياً في جزء من إرثها الثقافي – بقيت مؤثرة في واقعها اليومي المعاش، و سببت جروحاً غائرة ظلت عالقة في ذاكرة و وجدان المعاصرين لها و الأجيال اللاحقة حتى وقتنا الحاضر مما أنتجت خللاً في البنية الفكرية و قواعد الإنتاج الفكري السليم لدى غالبية النخب السياسية و الفكرية لهذه الشعوب (لنتخيل منطقتنا بدون وجود إسرائيل، أو بزوال حالة العداء المستعصية بينها و بين الشعوب العربية و الإسلامية).

٤–الخصوصية الشرق أوسطية: فضلاً عن عوامل ظهور الاستبداد التي ذكرناها سابقاً وتعاظمه ارتبط نموه حديثاً في منطقة الشرق الأوسط أيضاً بعقدة المظلومية و الدونية التي تعشعشت في دواخل شعوب المنطقة كنتيجة لتداعيات اتفاقات سايكس – بيكو التي قسمت المنطقة بالضد من إرادة شعوبها، و

رغباتهم، و مصالحهم اللحظية و المستقبلية، و كونت كيانات مركبة قسرياً، وغير متجانسة تحتوي على عوامل التفكك و الانفجار التي شرعنة ضرورات التحصين الذاتي الفئوي بكل أشكاله (العرقي، الديني، الثقافي، ..... الخ)، و مطامح التوسع و الهيمنة على حساب أحقية التعاضد و العيش المشترك، و مبادئ الحق و العدل، و ما أنتجه ذلك من اختلال في مفهومي الشراكة، و الحقوق و الواجبات وفرت الأرضية الخصبة، و الظروف الملائمة لهيمنة الغالبية العددية و تسلطها ثم تعويم التسلط، و الدوران في حلقة مفرغة من الاستبداد، و إعادة إنتاجه.

*الاستبداد في سوريا: في الواقع السوري تم التأسيس لعهود من الاستبداد منذ بداية الستينات في القرن الماضي بعد مرحلة من عدم الاستقرار الداخلي، و ظهور التيارات التي تشبعت بالفكر القومي – العنصري (كالناصرية و البعثية) بانتهاج ممارسات إقصائية– تمييزية، و تطبيق قوانين عنصرية استثنائية بحق الشعب الكردي كالإحصاء الاستثنائي سنة /١٩٦٢م/ الذي تم تعزيزه بتطبيقات الحزام العربي الاستيطاني في مطلع السبعينات / ١٩٧٤م و ما بعد/، و إجراءات تمييزية استهدفت الشخصية الكردية على وجه الخصوص، (فبعد الحركة الانقلابية لحافظ الأسد سنة / ١٩٧٠م/ التي سماها " الحركة التصحيحية " كان لا بد له من القيام بإجراءات ترضي غلاة الشوفينيين الذين يجيدون فن تجييش العواطف و التلاعب بالعقول بغية جذبهم و بالتالي غالبية الشعب باتجاه دعم سلطته مثلما فعل من سبقوه بجريمة الإحصاء سنة / ١٩٦٢م/ للتغطية على ممارساتهم التي أنتجت الانفصال بين سوريا و مصر دون الإتيان

ببديل يرضي رغبات الشعب. طبعاً هذا الانفصال لم يتم بدواعي إقامة سلطة ديمقراطية تختلف عن السلطة القمعية لما سمي بـ (الجمهورية العربية المتحدة حينها) بل طمعاً بالاستحواذ على السلطة، و لأسباب أخرى لا مجال لذكرها هنا).

هذه الإجراءات كانت الأسس التي بنى عليها البعث نظام حكمه منذ اغتصابه السلطة عام /١٩٦٣م/ و تحوله إلى نظام حكم حيث عمل على تفكيك أوصال البنى الاجتماعية و السياسية لسوريا بممارسة وسائل منقطعة النظير من القمع و التسلط، و كبت الحريات العامة و الخاصة حتى باتت المجتمعات السورية تعيش حالةً من الانعزال و الانكفاء على الذات مهدت الطريق للتعاظم الديكتاتوري الذي خلق مشاكل كثيرة، و تعقيدات جمة في الواقع السوري منها:

- ندرة أو انعدام التواصل السياسي و الاجتماعي بين مكونات المجتمع السوري نتيجة القمع الممارس من قبل السلطة على مدى عقود و احتكارها لكل أشكال الحراك المجتمعي – السياسي (إن وجد) باعتبار حزبها هو الحزب القائد للدولة و المجتمع، وقمع بل تخوين أي حراك أو نشاط أو حتى مجرد توجه لا يتماشى مع السياق المرسوم من قبلها، بذلك وجهت (أي السلطة) المجتمع و البلاد و حتى العباد إلى حيث تشاء.
- افتقار المجتمع السوري لثقافة الحوار و الثقافة الديمقراطية و فن الاختلاف نتيجة تدمير البنى التحتية و القيم المجتمعية من النواحي الفكرية و السياسية و الحقوقية و الأخلاقية بسبب منهجية الإفساد الممارسة من قبل

السلطة.

- اختلال التوازن في المبادئ الأساسية للمواطنة وتشويه الثقافة الوطنية و بالتالي الانحدار نحو الأطر ما دون الوطنية (الطائفية، الإثنية، العشائرية، ..... الخ) كنتيجة لهذا التشويه تسبب في ضعف الشعور بالانتماء الوطني و ما تبعها من تحول الدولة من كيان يشتمل على التنوع القومي و الثقافي و الديني و السياسي إلى دولة القومية الواحدة و الأمة الواحدة و الرسالة الخالدة ثم دولة الحزب الواحد و القائد الأوحد فقد اختزل الوطن بالحزب و الحزب بالطائفة و الطائفة بالفئة و الفئة بالفرد، فبات الولاء للحزب يسبق الولاء للوطن، و الولاء للقائد يطغى على ما سواه، وتم تطويع كافة مؤسسات الدولة و إخضاعها لسلطة الحزب (القائد للدولة و المجتمع)، و تجييرها لمصلحة فئة قليلة.
- انغلاق الأفق السياسي كنتيجة لمحاولات تسفيه العقول و تسطيح الأدمغة التي مارستها أجهزة الإعلام المختلفة بسبب سيطرة السلطة على كافة وسائل الإعلام، و اعتمادها على حفنة من (المثقفين و الحقوقيين، رجال دين، فنانين و إعلاميين ..... الخ) يفتقرون إلى أدنى درجات الحرفية و المهنية أو ميثاق الشرف المهني، وعدم السماح بتوفر وسائل إعلام محايدة أو بديلة مما أدى إلى اهتزاز أو انعدام الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة و سهل من تمرير سياسات القمع و التهميش و الإقصاء.
- إفقار المجتمع السوري اقتصادياً بسبب تدني مستوى دخل الفرد كنتيجة لاحتكار السلطة، و حفنة من السائرين في فلكها للمفاصل الأساسية

في الاقتصاد من جهة، و ضرب الاقتصاد الوطني من قبل عصابات في الحكم لا تطالها القانون بممارسة كل أشكال نهب و إهدار المال العام، و عمليات التهريب، و غسيل الأموال ..... الخ من جهة ثانية، و انعدام برامج و أفق التطور الاقتصادي المستدام لارتباطه بموافقات و إجراءات الأدوات الاستبدادية للسلطة من جهة أخرى.

٥– تداعيات الطغيان الدكتاتوري: الدكتاتورية نتاج لفعل تراكمي لسنوات من الاستبداد المتدرج تصاعدياً حتى يصبح منفلتاً من كل عقال، يرتبط تعاظمه بتعظيم الأنا الفردية – الشخصية، أو الجماعية – الفئوية التي تتعامل مع الآخرين، و تنظر إليهم كرعية يستوجب الوصاية عليهم و هو ما يمهد لبلوغ مرحلة الطغيان. وفق هذا المنحى فإن كل الدكتاتوريات نمت و انتعشت من استغلال العواطف و تسخير الجموح الديني أو القومي الكامنين للاستبداد اجتماعيا، أو كليهما معاً في استعباد الشعوب التي خضعت لسيطرتها ثم صارت وبالاً على شعوبها نفسها لاحقاً فأنتجت فساداً و حروباً عظمى قضت على الإمبراطورية (أو الدولة) ذاتها. ذلك ما حصل للإمبراطوريات القديمة التي بدأت بالانهيار بعد وصولها مرحلة الطغيان، و هو ذاته ما حصل لدول عظمى كألمانيا النازية، و الاتحاد السوفيتي السابق، و يوغسلافيا،..... الخ لذا فإن انفراط عقد الدولة الاستبدادية– الديكتاتورية بغية زوال الطغيان يبقى أقل وطأةً و تأثيراً من استمرار و هيمنة الاستبداد خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار إمكانية إعادة الجمع أو الضم طوعياً

على أسس أكثر متانةً بعد زوال الاستبداد.

(نذكر هنا كمثال: إن دولة صغيرة لا تمتلك الكثير من الموارد الاقتصادية كسويسرا مثلاً قائمة على التنوع و حاضنة له حققت لمواطنيها – على اختلاف قومياتهم – من تقدم و رقي إنساني ما لم تحققه دولة عظمى مستبدة كالصين فضلاً عن أنها أضحت موطناً لكل من أقصتهم أوطانهم، و كل ملتجئ جار عليه بنو وطنه. بالمقابل فأن انقسام ألمانيا مثلاً بعد الحرب العالمية الثانية جنبت البشرية حرباً عالمية أخرى، و كذلك تفتيت كلاً من يوغسلافيا و الاتحاد السوفيتي جنبت المنضوين تحت لوائهما و العالم مآسي و كوارث كثيرة. بالمقابل فإن إعادة توحيد ألمانيا بدون الاستبداد النازي الذي تم برغبة و إرادة الشعب الألماني في الشطرين أعاد لها دورها و مكانتها البارزين، و ساهم في تفعيل دور الاتحاد الأوربي).

٦–هزيمة الاستبداد و آفاق التحول الديمقراطي: لا يمكن التخلص من الاستبداد و آثاره بمجرد إزالة منتوجه الدكتاتوري، أو إسقاط نظام حكم ما هو سوى نتيجة و محصلة لطغيان ثقافة تسلطية – استبدادية ترسخت في المجتمع أفقياً و عمودياً، و أسهمت في تعويم الممارسات الإفسادية، و نشر سلوكية الفساد. بل يتطلب أولاً إزالة الأسباب التي ساعدت في نموه و بالتالي تغيير المنظومة الفكرية التي ارتكز عليها في إعادة إنتاج الاستبداد، و تكرار الذات التسلطية على أكثر من صعيد (سياسي، اقتصادي، اجتماعي، .....الخ)، و في أكثر من زمان و مكان ثم إسقاط الركائز السياسية المستندة عليها و حاضنتها الاجتماعية ثانياً لإعادة بناء الكيان الإنساني –

الذي تم تشويهه – و المجتمعي – الذي تم تفكيكه – اللذان يسبقان التأسيس السياسي على قواعد مختلفة و أسس مغايرة ضماناً لسد المنافذ أمام عبور محاولات التهميش أو الإقصاء الاستبداديين و الجنوح مجدداً نحو الانغلاق، أو تهيئ الأرضية المناسبة لانتعاش التسلط.

إن التأسيس للتحول الديمقراطي لا يمكن أن يتم في أجواء التخاطب العنفي أو ظروف الحرب و الاقتتال (أفغانستان و العراق في ظل الاحتلال مثالاً أو كما في الوضع السوري الراهن) كون العنف يولد عنفاً مضاداً، و يساهم في تأجيج التطرف و يمنحه شرعية و حاضنة شعبية لا يمكن تجاوزها من جهة، و يفرز نتائج تعزز من دور و نفوذ أمراء الحرب و تجار السلاح، و الساعين للكسب الغير مشروع الذين تتعارض مصالحهم جميعاً مع وجود دولة مؤسساتية يخضع جميع مواطنوها على اختلاف مراكزهم و نفوذهم لسلطة القضاء، و سيادة القانون و حمايته من جهة ثانية فضلاً عن أن حالة الحرب تشرع أحياناً لإصدار قرارات و تطبيق قوانين استثنائية تفرض بطبيعتها نوعاً من الفردية و التسلط مما يوفر تربة خصبة لنمو الاستبداد.

ليست ثمة مرجعية فكرية محددة لبناء الديمقراطية فلكل شعب خصوصيته التي ترتبط بالبنية الفكرية و السياق الزمني لإنتاج الاستبداد، و بالتالي المنحى التاريخي – الزمني لعملية التحول الديمقراطي، فالديمقراطيات الأوربية تكونت في غالبتها بعد التخلص من سلطة رجال الدين، و سيطرة الكنيسة على الدولة و دساتيرها، و حصر مهامها في الشؤون الدينية، و تجاوز مرحلة الدولة القومية نسبياً إلى أجواء أرحب كالاتحاد البريطاني، أو السويسري، و أخيراً الاتحاد

الأوربي.

الديمقراطية الأمريكية هي ديمقراطية " النخبة الرأسمالية "، وقد كانت نتاج التخلص من المجتمع القبلي الكامن للتسلط ثم سيطرة رأس المال على تلك المجتمعات المتشتتة و حاجته إلى التكاتف و التوحد من كيانات متفرقة إلى صيغ توحدية (كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، البرازيل) بغية تكوين رأسماليات عظمى تمكنها من المنافسة و الهيمنة.

الديمقراطية في الهند كنموذج و مثال للعالم الثالث استندت على ثقافة اللا عنف التي عمل بها الزعيم الهندي (المهاتما غاندي) الذي نجح في تجنيب بلاده ويلات الحرب و القتال، و استطاع اجتذاب نسبة كبيرة من الشعب الهندي الغني بالثقافات و القوميات، و الأديان، و تمكن من تعميم تلك الثقافة، و تحرير بلاده من الاحتلال البريطاني، و المحافظة على وحدة كيانه مع استثناءات محدودة.

الحالة الاسرائيلية: هي ديمقراطية ذو نمط خاص فعلى الرغم من حالة العداء بينها و بين الجوار الجغرافي و المحيط الإقليمي تمكنت من بناء دولة تتميز بما يمكننا تسميته مجازاً (بديمقراطية داخلية و استبداد خارجي) مرده خصوصية الوضع الإسرائيلي و حساسيته.

النموذج الأبرز في الشرق الأوسط هو النموذج التركي فبعد أن جلب الإسلام التركي التقليدي (الخلافة العثمانية) الويلات و المآسي للقوميات الخاضعة لها جاءت " القومية العلمانية الأتاتوركية " و من سار على دربها لاحقاً لتتسبب في المزيد منها. لكن الإسلام التركي الحديث (حكومة العدالة و التنمية)

تمكن من تغيير الواقع الاقتصادي و السياسي لتركيا إلى مزيد من الانفتاح و التقدم مما فتح أمامها آفاقاً جديدة للتطور الديمقراطي، و إذا ما تمكن من عبور الامتحان الصعب المتمثل بقضايا القوميات و خاصة القضية الكردية فإنها (أي تركيا) مرشحة لأن تتحول إلى مثال و نموذج يحتذى بها في المنطقة.

نموذج آخر تسمى " بالديمقراطية التوافقية " أو (المحاصصة) كالوضع اللبناني لم يستطع التطور لأسباب عديدة – على الرغم من كونه الأقدم في المنطقة – منها خضوعه لسطوة السلاح و رغبات حامله، و طبيعة تركيبته السكانية التي تخضع دوماً للتجاذبات الإقليمية و تأثيراتها، أسر مؤسساتها لسيطرة الاستبداد السوري بالإضافة لطبيعة نظام المحاصصة الكامن للفساد.

الحالة العراقية: شبيهة بالحالة اللبنانية إلى حد كبير مع بعض الاستثناءات، و قد اعترضتها الكثير من المعيقات المتعلقة بشدة التدخلات الإقليمية لانهيار كيان الدولة و بنيتها التحتية من جهة، و بغية إفشال التجربة الأمريكية في " تصدير نموذجها للديمقراطية " كيلا تتحول لتجربة ناجحة يمكن تعميمها من جهة ثانية فضلاً عن خضوع مناطق واسعة منها لهيمنة الجماعات المسلحة، و المجموعات الإرهابية. لعل الوضع الأفضل نسبياً هو الوضع في إقليم كردستان الذي يمكننا تسميته " بديمقراطية النخبة " التي أنتجتها النخبة السياسية و الثقافية بالاستناد إلى الركيزة الاقتصادية على الرغم من الطبيعة القبلية للمجتمع الكردستاني المتعارضة مع الحالة الديمقراطية، و عدم وجود بنية تحتية مؤسساتية تساهم في تطويرها. (لا بد من التذكير هنا أن النخبة السياسية الكردستانية تحولت في غالبتها إلى برجوازية تتمتع بقدر معقول من الاستقلالية عن المركز

نتيجة انعزالها عنه لمدة طويلة نسبياً بحكم الظروف السياسية فهيأت الأوضاع المناسبة لانتعاش السوق المحلية مما استدعى نوعاً من الانفتاح).

الحالة السورية: مع وجود بدايات التموضع الديمقراطي، و الاستقرار الحرج في الجوار الإقليمي (تركيا، العراق، لبنان)، و حاجة كلٍ منها للاستقرار الداخلي الذي يستدعي استقرار المحيط الجغرافي – السياسي، فإن الظروف الموضوعية ملائمة و مساعدة لعملية التحول الديمقراطي، و يبقى العامل الأهم هو الظرف الذاتي المتعلق بإنتاج آليات التحول و أدواته، و بدون تحقيق ذلك فإن المنطقة برمتها معرضة لتغييرات دراماتيكية عميقة لا يمكن التكهن بمآلاتها و نتائجها.

بشكلٍ عام: يتطلب بناء الدولة الديمقراطية بدايةً تهيئة الأجواء المناسبة لبناء المجتمع الديمقراطي الحاضن لكل الاختلافات (القومية، الدينية، الثقافية، السياسية..... الخ) و المتضمن عوامل و شروط التطور ذاتياً بترسيخ ثقافة اللا عنف و التسامح و قبول الآخر، و نبذ ثقافة الترهيب الفكري – التخويني، و اعتماد لغة التخاطب السلمي و قوة الإقناع، و انتهاج مبدأ التحاور في حل جميع القضايا وصولاً لقبول الأقلية بحكم الأغلبية الناتج عن انتخابات حرة و شفافة، و خضوع الجميع لحكمها طوعاً مع ضمان حقوق الأقلية بالمساواة التامة، و احترام الأغلبية لرأيها و إرادتها دون تضييق أو استهتار، و بالتالي قيام حكومة ناتجة عن رضى المحكومين تستمد شرعيتها من تحقيقها لمصالح الناس (كل الناس) و تلبية حاجاتهم الأساسية لا من ثقافاتهم أو ألوانهم (الحاكم المنتخب يخدم من انتخبوه، و يسعى لتحقيق مصالحهم

بالتالي من ينتخبه الشعب يحقق مصالح الشعب)، ثم وضع القوانين الناظمة لعمل المؤسسات، و المنظمات، و الاتحادات، قانون الأحزاب و الصحافة و المطبوعات ..... الخ.

لقد أثبتت تجارب الشعوب أن الحركات السياسية و الأنظمة، أو الدول التي تكونت على أسس قومية عنصرية (ألمانيا النازية، حكم البعث في العراق، السودان ..... الخ)، أو إسلامية (قطاع غزة، بعض دول الخليج)، أو سلفية (القاعدة و حكم طالبان في أفغانستان، الصومال)، أو طائفية (لبنان، سوريا، العراق، إيران)، أو عقائدية (كوريا الشمالية، الاتحاد السوفيتي السابق و منظومته في أوربا الشرقية) لم تفشل فقط — في غالبيتها – في مجاراة التطور الحضاري للشعوب بل أخفقت تماماً في ضمان الخضوع الطوعي الواعي لهويتها الوطنية أو الولاء الذاتي لكينونتها السياسية مما سببت فشلاً – أو كادت – في تعزيز تلك الكينونة و حمايتها من الانهيار، أو الحفاظ على وحدة ترابها الوطني، أو ترسيخ مبادئ الدولة الناجحة القابلة للتطور كحد أدنى فضلاً عن أنها خلفت بسلوكياتها تداعيات كارثية في محيطها الإقليمي أو على المستوى العالمي ككل مما يؤكد عدم إمكانية بناء الدولة الديمقراطية على أنقاض الدولة الاستبدادية الكامنة لعوامل و مسببات الانفجار و التفكك خاصةً في مجتمع متعدد القوميات، الطوائف و الثقافات، و المرجعيات (كالحالة السورية مثلاً) بدون القطيعة المطلقة مع الاستبداد بكل أشكاله و حوامله و أدواته، و تجفيف المنابع التي ينهل منها، ثم العمل معاً للتأسيس لعهد جديد يبدأ بالحوار الوطني الشامل وصولاً إلى تدوين دستور جديد يستند إلى عقد اجتماعي يحقق شراكة

متوازنة و يأخذ في الاعتبار كل الاختلافات الثقافية و المناطقية — التي قد تبلغ حد التناقض في كثير من جوانبها و مضامينها – و ينسف كل ما سبقه من تشريعات و قوانين تمييزية، و يعالج آثارها و نتائجها. ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بفصل الدين عن الدولة و السياسة، و سن القوانين و الأنظمة التي تتقاطع مع رغبات جميع المكونات، و ذلك بالقبول بمدنية الدولة كحاضنة للاختلاف و مستوعبة له، و نقطة التقاء كونها حالة وسطية بين التشدد و الاعتدال، و بين العلمانية و اللاهوتية، أو المادية و الروحانية، و الإقرار بكونه الحل الممكن و المعقول لمعالجة مخلفات الدكتاتورية و الاستبداد من جهة، و القادر على لملمة المتناثرات، و تلاقي المتناقضات تحت راية واحدة تجمعها الهوية الوطنية الشاملة، المعبرة عن الكل نسبياً أو بشكل مطلق و الجامعة لهم من جهة أخرى (٤).

٧– الاستبداد في الواقع الكردي: كنتيجة لتراكمات الاستبداد الممارس على المجتمع السوري عامةً، و الكردي على وجه الخصوص لمدى عقود و تداعياته التي أثرت في نفسية الإنسان الكردي و كونت لديه سيكولوجية خاصة ناتجة عن القهر (سيكولوجية الإنسان المقهور)، و أنتجت كذلك بيئة متخلفة من جهة، و بعد المناطق الكردية عن المراكز الحضرية نسبياً من جهة ثانية فضلاً عن القوانين و الإجراءات الاستثنائية القمعية و المعيقة للتطور الممارسة بحق الكرد بيئةً و كياناً فإن المجتمع الكردي أصبح أكثر ملائمةً لنمو الاستبداد و انتعاشه سواءً بشكل علني كاشف، أو خفي كامن. ذلك ما ألقى بظلاله القاتمة على الحراك المجتمعي عموماً و الحركة السياسية بشكل خاص فخلفت

ممارسات و سلوكيات مرضية هي مآل الواقع الكردي الراهن، و باعتبار أن كل القضايا الخلافية تبقى خفية و مكبوتة بوجود الاستبداد ما تلبس أن تطفو على السطح بمجرد ارتخاء القبضة الحديدية للمستبد نجد أن القضية الكردية باتت تعبر عن ذاتها بوضوح، ترافقاً مع ذلك فإن الاستبداد الكردي بات يعلن عن نفسه مع تراجع قوى النظام و غيابها عن الواقع اليومي خاصةً في ظل فقدان بنية مؤسساتية راسخة لتسيير الأمور الحياتية اليومية للناس على أقل تقدير. في الوقت ذاته و بالتوازي مع بروز الاستبداد يتم وضع اللبنات الأولى لعملية التحول الديمقراطي نتيجة تنشيط الحراك المجتمعي الناتج عن زوال جانب من جوانب القهر الذي كان قد فرض ضبطاً ذاتياً لسلوك المحكومين بما يتواءم مع رغبات المستبد.

٨- الخصوصية الكردية في مسألة التحول الديمقراطي في سوريا:

نظراً لخصوصية الحالة الكردية و تميزها، أدركت الحركة الكردية منذ بدايات نشوئها كتيار سياسي مدى الترابط الوثيق بين حرية الشعب الكردي و تأمين حقوقه، و حرية مضطهديه أي حرية الشعوب التي تحكمه. لذلك فإن أغلب الأحزاب الكردية في سوريا قد ربطت مسألة إيجاد حل عادل للقضية الكردية بقضية الديمقراطية لعموم سوريا و في إطار وحدتها و كانت المطالبة بالديمقراطية تسبق مطالباتها بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، و تحمل الكرد على مدى عقود أعباء النضال من أجل الديمقراطية و حقوق الإنسان. بشكل مماثل فإن القضية الكردية لن تجد طريقها للحل المعقول بدون تحولها من مسألة تخص الكرد فقط و تؤثر في حياتهم وحدهم إلى قضية تهم جميع السوريين، و

تمس مصالحهم، و مستقبل أجيالهم مثلما هي قضية الحرية و الديمقراطية، أو قضايا الجوع و البطالة، أو قضية الأمان و السلام أي أن تكون في مقدمة القضايا الوطنية التي تستدعي حلاً عادلاً و عاجلاً، فالنظر للقضايا يتم باعتبارات مصلحية و ليس باعتبارات المبادئ و منطق الحق و العدل. " يتطلب ذلك أن تتصرف الحركة الكردية كجزء من الحركة الوطنية السورية، والانخراط معها ميدانياً للبحث عن حلول منصفة للقضايا الوطنية الأخرى، تطبيقاً لمقومات الشراكة الوطنية، والانتظام مع أطراف المعارضة الوطنية السورية ضمن أطر نضالية تحالفيه وفق برامج موضوعية منصفة "(٥).

في الجانب الآخر و مع تقدم الثورة السورية نحو تحقيق هدفها الأساسي المتمثل بإسقاط النظام أو تغييره فإنه من غير الممكن هزيمة الديكتاتورية و العقلية الاستبدادية و إقامة نظام ديمقراطي بدون التهيؤ فكراً و ممارسةً لقبول الآخرين و حقهم في ممارسة حرياتهم، فالقوى الأساسية في المعارضة السورية التي سيكون لها دور فاعل في صياغة مستقبل سوريا – بغض النظر عن سيناريوهات الحل – لا يمكن لها التأسيس لمرحلة التحول الديمقراطي بدون الإقرار بحقوق الشعب الكردي المشروعة، و الاعتراف بخصوصيته القومية التي تستدعي إقراراً برنامجياً ثم تثبيته دستورياً، و استعدادهم لمواجهة حقيقة ممارسته لتلك الحقوق على أرض الواقع كمرحلة أولى لتجاوز الغبن القومي اللاحق به، و تحقيق المساواة ضماناً لمستقبل آمن للجميع لا مكان فيه للاستبداد أو الإقصاء و التهميش خاصةً مع تزايد دور و نفوذ الجهات الحاملة للفكر الاستعلائي – الاقصائي في سوريا، وتعاظم التطرف بفعل توحش السلطة

الذي استجلب ممارسات عنفيه مضادة كونت بمجملها (أي الحالة العنفية) أسس إنتاج نمط آخر من الاستبداد فيما يمكننا تسميته (استبداد المظلومين) يستند إلى الغبن التاريخي.

بالمحصلة فإن مستقبل سوريا الديمقراطي مرهون بتنامي الفكر المنفتح القادر على استيعاب التنوع و الاختلاف، و تكاتف حامليه، و إعادة صياغة و تعميم المفهوم الحقيقي للمواطنة الذي يتضمن توازن معقول في الحقوق و الواجبات، و الفهم الواعي الحضاري لثنائية الوطن – المواطن باعتبار الوطن هو الإطار السياسي و القانوني – الحقوقي لتحقيق مصالح المواطن و حمايتها.

المراجع:

(١) – (الكواكبي، الأعمال الكاملة ١٩٩٥).

(٢) – الإنسان المهدور – الدكتور مصطفى حجازي.

(٣) –الإنسان المهدور – الدكتور مصطفى حجازي.

(٤) – راهناً تكتنف الهوية الوطنية السورية الكثير من الالتباس و النفور كونها صيغت قسرياً و إقصائياً فهي لم تبرز كنتاج لعقد اجتماعي من جهة، و لتفكيك أوصالها بفعل الاستبداد الذي دمر جميع مقومات الدولة الوطنية التي تستند إليها هذه الهوية من جهة أخرى، فالاستبداد نقيض الوطنية بمقدار ما هو نقيض الديمقراطية، و السلطة الاستبدادية لا يمكن لها بحال من الأحوال صياغة مفهوم واضح و شامل للهوية الوطنية أو حمايتها.(الكاتب).

(٥) – الاقتباس من رئيس حزب الوحدة المناضل الراحل (إسماعيل عمر).

.....

وثائق :

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية
اعتمد و عرض للتوقيع و التصديق و الانضمام بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ (ألف) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦
تاريخ بدء النفاذ : ٢٣ آذار / مارس ١٩٧٦ ، طبقا للمادة ٤٩
– حلقة ١ من ٣ –

الديباجة:

إن الدول الأطراف في هذا العهد ، إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ، و من حقوق متساوية و ثابتة ، يشكل ، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ، أساس الحرية و العدل و السلام في العالم .

و إذ تقر بان هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه ، و إذ تدرك إن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل ، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، في أن يكون البشر أحرارا ، و متمتعين بالحرية المدنية و السياسية و متحررين من الخوف و الفاقة ، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية و السياسية ، و كذلك بحقوقه الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

و إذ تضع في اعتبارها ما على الدول ، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، من التزام

بتعزيز الاحترام و المراعاة العالميين لحقوق الإنسان و حرياته.

و إذ تدرك أن على الفرد ، الذي تترتب عليه واجبات إزاء الأفراد الآخرين و إزاء الجماعة التي ينتمي إليها مسؤولية السعي إلى تعزيز و مراعاة الحقوق المعترف بها في هذا العهد ، قد اتفقت على المواد التالية:

الجزء الأول

المادة ١:

١–لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها . وهى بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

٢–لجميع الشعوب ، سعيا وراء أهدافها الخاصة ، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

٣–على الدول الأطراف في هذا العهد ، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية ، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وان تحترم هذا الحق ، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

الجزء الثاني

المادة ٢:

١–تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيها ، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها ،

دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي ، أو الأصل القومي أو الاجتماعي ، أو الثروة ، أو النسب ، أو غير ذلك من الأسباب .

٢–تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد ، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية لقائمة لا تكفل فعلا إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد ، بأن تتخذ ، طبقا لإجراءاتها الدستورية و لأحكام هذا العهد ، ما يكون ضروريا لهذا الأعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية

٣–تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد :

(أ) بان تكفل توفر سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد ، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية .

(ب) بان تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة ، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني ، و بان تنمى إمكانيات التظلم القضائي ؛

(ج) بان تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصلحة المتظلمين

المادة ٣:

تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال و النساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية و السياسية المنصوص عليها في هذا العهد .

المادة ٤:

١– في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة ، و المعلن قيامها

رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي و عدم انطوائها على تميز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي .

٢- لا يجيز هذا النص أي مخالفة لأحكام المواد ٦و٧و٨ (الفقرتين١و٢) و١١و١٥ و١٦و١٨ ٠

٣- على أية دولة طرف في هذا العهد استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فورا عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة ، بالأحكام التي لم تتقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلي ذلك . وعليها في التاريخ الذي تنهى فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته .

المادة ٥:

١-ليس في هذا العهد أي حكم يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على حق لأي دولة أو جماعة أو شخص بمباشرة أي نشاط أو القيام بأي عمل يهدف إلي إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد أو ألي فرض قيود عليها فيه .

٢-لا يقبل فرض أي قيد أو أي تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها أو النافذة في أي بلد تطبيقا لقوانين أو اتفاقيات أو أنظمة أو أعراف، بذريعة كون هذا العهد لا يعترف بها أو كون اعترافه بها أضيق مدى .

****

- يتبع -

قراءة في الكتب والمطبوعات

قراءة في كتاب
"إشكالية الناس والسياسة في المجتمعات العربية"
من منظور سيكولوجي

تأليف أ. د. قاسم حسين صالح

عرض: رامانى كورد

الكتاب صادر عن ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع (الطبعة الأولى ٢٠١٣) تأليف الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح رئيس الجمعية النفسية العراقية.

يقسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

القسم الأول: تحت عنوان "سيكوبولتك" ، يتناول فيه المؤلف مواضيع: ثلاثية الفساد في العالم العربي – العراق نموذجاً – ، ثورات العرب وربيع الاسلام السياسي، التناقض بين الفكر والسلوك في الاسلام السياسي، الحقيقة دائماً عدوة السلطة، رفاهية مناضلين وشقاء شعب (تحليل سيكولوجي)، غضب العراقيين وصناعة الحاكم، الأخلاق والديمقراطية أيها السياسيون، السطوة والديمقراطية، مبدأ حكم الأكثرية في الديمقراطية باطل!،الديمقراطية والعشيرة من سيبتلع من؟، الانتخابات والاغتراب السياسي، العدالة والعلاقة بين الدولة والمجتمع، حين تبتلع السياسة علم الاجتماع، الغطرسة والسلطة، صراع الهويات وثقافة الاسلام، العرب

والسلطة وقراءة الطالع، تنبؤ سيكولوجي بفوز أوباما، برلمان ديمقراطي لم ينتخبه الشعب!، ثقافة القبح، غورنيكا عراقية، ميكافللي الشرير القابع في زعاماتنا، خذوا الحكمة من جلجامش، ياني في المنطقة الخضراء، أغلقي عينيك وفكري في انجلترا، بعد تونس .. مصر وتحذير للعراق، غباء السلطة وخطاياها، الحكام أم الشعوب .. مرضى نفسياً؟!، هل يأتي الدور على العراق؟، العرب وسيكولوجيا الانتقام، والعديد من تعليقات القراء وكل ما يترتب على ذلك من تحليلات سيولوجية.

في موضوع ثلاثية الفساد في العالم العربي، يقول المؤلف: " من بين أهم إنجازات ربيع العرب ٢٠١١ إثباته أن الأنظمة العربية كانت فاسدة، وإطلاقه صرخة الناس في ميادين التحرير تهتف بسقوط الفساد والفاسدين، بعد أن كان الحديث عنه محظوراً، إن كان يمس مسؤولاً كبيراً في الدولة .. ويبدو أن الصرخة كانت مجرد تنفيس عن مكبوت وكأن الفساد جينة وراثية تنتقل عبر الأنظمة وإن تغيرت مسمياتها في العالم العرب."

ويشرح قوله على النحو التالي: ما حصل أن تركيز الناس كان موجهاً نحو الفساد المالي، فيما الموضوع أعمق من ذلك بكثير لأن للفساد ثلاثة أوجه منظومات: (فساد سياسي وفساد مالي وفساد إداري) .. وأن هنالك إشكالية وتساؤلات حول ثلاثية الفساد هذه، منها: كيف هي العلاقة بين هذا الثلاثي؟ وهل يمكن أن يحصل الفساد المالي بعيداً عن الفساد السياسي؟ وأي فساد من هذا الثلاثي يفضي إلى فساد آخر؟ هل الإداري يفضي إلى المالي أم العكس .. أم أن العلاقة بين الثلاثة متداخلة؟.

ويلخص هذا الموضوع بأن الفساد في العالم العربي قد تحول من فعل كان خزياً ..

إلى تصرف لا يعد خزياً .. ولا فضيحة، بل صار يعد (شطارة) و (انتهاز فرصة)! .. برغم أن الجميع يرفضونه، وبرغم تشكيل منظمات أهلية في العالم العربي لمحاربته شبيهة بمنظمة مصريون ضد الفساد.

والسؤال: هل حصل ذلك فجأة، أو في بضع سنوات؟

ويبين المؤلف في تحليله النفسي: إن لدينا ما يشبه النظرية (أو قانون اجتماعي) في تفسير ذلك، خلاصتها: إذا زاد عدد الأفراد الذين يمارسون تصرفاً يعد خزياً، وغض الآخرون الطرف عن إدانته اجتماعياً أو وجدوا له تبريراً، وتساهل القانون في محاسبة مرتكبيه .. تحول إلى ظاهرة ولم يعد خزياً كما كان.

القسم الثاني: تحت عنوان "شخصية ومجتمع"، يتناول فيه المؤلف مواضيع: علي الوردي .. أوراق لم تنشر، تعريف بجيل ما بعد الوردي، من الحمير إلى الجامبو، كلام في المرأة، قراءة في مقتل عثمان، المشترك بين الاسلاميين والعلمانيين في ثورة الحسين، انتحار الأدباء .. أزمة حياة أم خلل عقلي؟، النرجسية والمثقف، العلاقة بين السلطة والمثقف .. هل يلتقي الجبلان؟، تحليل شخصية شريك الحياة .. بالهندسة النفسية، اضطراب الشخصية القسرية، اضطراب الهوية الانشطاري، اضطراب الشخصية الهوسية، لغة الجسد: العينان واليدان وإشارات الغزل، ثقافة العيب .. وفراش الزوجية، أمسية في شارع أبي نواس، إلى الشاعرة لميعة عباس عمارة، الزيارات المليونية .. قراءة نفسية – سياسية، بطلا .. تسونامي العرب، تسونامي للمثقفين العرب، تحليل سيكولوجي لشخصية ومصير معمر القذافي، إضافة لعدد من تعليقات القراء.

في موضوع " انتحار الأدباء .. أزمة حياة أم خلل عقلي؟!" يسأل المؤلف: هل الأسباب التي ذكرها الأدباء كانت مبررة لأن يقتلوا أنفسهم؟ أم أنهم مرضى

نفسياً؟ أم أن هنالك علاقة بين الإبداع والانتحار؟

وفي هذا السياق يذكرنا برأي فرويد وعلماء النفس الوجودين في الانتحار، ويقول أن فرويد يعزو الانتحار إلى فقدان الشخص إنساناً كان قد توحد به ويحمل له تناقضاً وجدانياً (أي حب وكزه في آن واحد). والناس على رأيه لا يمتلكون القدرة على أن يمارسوا العنف ضد غريزة الحياة بقتلهم لأنفسهم ما لم يكونوا بعملهم هذا يقتلون أيضاً موضوعاً حبيباً توحدوا فيه. أي أن كره الحبيب يتحول إلى عداء ضد الذات نفسها (أي القلب الساكن فيه الحبيب) وأنه يقتل هذا القلب يتم القضاء على الحبيب – العدو!.

وقد ينطبق هذا على حالات من أدباء عشقوا من طرف واحد، طرفهم هم، أو فشلوا في الحب، أو فقدوا أحبة توحدوا بهم.

أما علماء النفس الوجوديون يرون أن جميع حالات الانتحار تكون مسبوقة (بانتحار جزئي وجودي) هو الانعزال عن الآخرين والتخلي عن المسؤولية والامتناع عن متابعة القيم الأصيلة في الحياة. وبهذا يكون الانتحار الفعلي ليس أكثر من ذروة نهاية سلسلة من الاختيارات غير الأصيلة.

وفي موضوع "بطلا.. تسونامي العرب" يشير المؤلف إلى أن كل الثورات الكبيرة في التاريخ ارتبطت بأسماء أشخاص ، زعماء ، قادة ، أبطال ، إلا تسونامي ثورات العرب (يناير ، فبراير.. ، ٢٠١١) ما كان لها قائد في المشهد المرئي. لكن بطليها الحقيقيين شابان فقيران .. عاديان جداً، الأول بائع خضار راح يشكو حاله إلى الحكومة لتساعده في قوت أسرته ، فصادرت بضاعته ودفعت عربتع برجلها شرطية مع صفعة بيدها إلى وجهه مصحوبة بتحقير ومسبة.

ولأول مرة في تاريخ ثورات العالم ، تشعل حالة انتحار بالنار لهيب ثورة أحرقت

قصور حكام عاهدوا السلطة أن يبقوا فيها مترفهين إلى يوم يخصهم عزرائيل بالزيارة .. فهربوا من قصورهم مذعورين ملعونين في (جمعات) كانت سوداً على الظالمين بيضاً على المظلومين.

ذلكم هو بو عزيزي الشاب التونسي الذي أحرق نفسه في ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ ، والمعروضة عربته الآن للبيع بآلاف الدولارات .. وما كان يدخر منها في السنة دولاراً واحداً !.

وكاد حدث الشاب بوعزيزي أن يمر عادياً لو لا شاب آخر كان عادياً مثله يسكن عبر المحيطات اسمه مارك زكربيرغ، لم يكن يملك عملاً أيضاً لكنه يمتلك عقلاً يعادل وزنه ذهباً ، بل هو يساوي الآن ٤٥ مليار دولار !.

كان مارك هذا هو مؤسس الفيسبوك ، ابتكره أصلاً لإحساسه بأن منغصات الحضارة جعلت الناس تعيش حالة اغتراب نفسي واجتماعي وأنهم صاروا في حاجة إلى وسيلة سهلة للتواصل الاجتماعي .. وما درى أن أداته هذه ستصبح أقوى وأوسع وأسرع وأسهل أداة في تاريخ التحريض على الثورة.

وما كان لعزيزي ومارك أن يكونا بطلا تسونامي ثورات العرب لولا أن الحكام أفرطوا في إفقار الناس. فالفقر هو محرك كل الثورات بالتاريخ ، إذ يمكن للناس أن تصبر على استبداد الحاكم إذا كان عادلاً، لكن أن يكتنز المليارات ويعيش حياة خرافية عشرين ، ثلاثين ، وأربعين سنة وشعبه يشقى، فإن تراكم كبت القهر والشعور بالحيف يملأ الحوصلة فتنفجر بغرزة إبرة .. وكانت عربة بو عزيزي هي الإبرة التي فجرت الحوصلة العربية. وكان مارك هو الذي أوصل الصرخة التي صاحت بالعرب فانفجروا .. وصرخوا .. وأدهشوا العالم بما يصعب تصديقه!.

أليس بوعزيزي ومارك هما بطلا هذا التسونامي المبارك .. أليس علينا أن نقيم

لبوعزيزي تمثالاً في ميادين التحرير وساحات التغيير في عواصم العرب .. فثمة تسونامي عربي يتكون الآن قد يوقظه بوعزيزي آخر ليطيح ليس بحكام ظالمين بل بحكومات تشرعن الفساد .. ديمقراطياً!.

القسم الثالث: تحت عنوان "جريمة ومجتمع"، يتناول فيه المؤلف مواضيع:

جرائم القتل: تحليل اجتماعي – نفسي، طبيعة المجتمع والتحريمات، دوافع القتل.. تفسيرات نظرية، أخطر عصابة قتل في عراق الثمانينات، من أين يفد المجرمون؟، البرانويا والجريمة، الجريمة والشخصية السيكوباثية، المرأة والجريمة، لماذا الذكور أكثر عدواناً من الإناث؟، العراق .. وطن بلا طفولة، انتحار الأمهات، القتل والسيكوتين .. للجنسيين المثليين، بعد الجنسيين المثليين .. ظاهرة الأيمو.

ففي انتشار ظاهرة الإيمو بين الشباب يشير المؤلف إلى أنه مهما يكن من أمر فإن شباب الإيمو صاروا هدفاً لنفس المليشيات التي استهدفت (المثليين) وصاروا ملاحقين من أجهزة بغطاء أمني، وصدرت بحقهم فتاوى بإهدار دمهم من بعض رجال الدين، وتشكلت تجمعات للدفاع عنهم، وصار الأمر وكأنه قضية وطنية أو خطر سيطيح بالدين والأخلاق!. فلنتوقف على عند (الإيمو) ونتعرف على بداياتها التي كانت في أمريكا ولم تطح لا بدينها ولا بأخلاقها .

في تسعينيات القرن الماضي ظهر في الولايات المتحدة مرهقون وشباب ابتكروا تصرفات ورموز وملابس واكسسوارات خاصة بهم، أطلقوا على أنفسهم اسم (الإيمو) من الكلمة الانكليزية (Emotive) التي تعني الشخصية العاطفية الحساسة. وكانت قد بدأت أساساً من فرق موسيقية تؤدي أغاني عاطفية جذبت المراهقين والشباب الذين يشعرون بالضياع النفسي .. وهذا هو السبب السيكولوجي الرئيسي الذي يجمع هؤلاء في مجتمع قائم على التنافس والفردية

والأنانية وضعف الروابط الأسرية والمعايير الأخلاقية والقيم الدينية والاجتماعية. غير أنهم يختلفون في طريقة تعبيرهم عن هذا الضياع. فبينهم من يميل إلى المرح والفكاهة كوسيلة للهروب من الواقع. وبينهم، وهم الأكثرية، من يميل إلى الحزن والانطواء.

ولأن أغلبهم لا يمارسون عملاً منتجاً ويعيشون بلا هدف حياتي يسعون إلى تحقيقه فإن الشعور بالضياع يتمكن من بعضهم فيصيبهم بالاكتئاب الذي يفضي إلى التفكير بالانتحار أو ارتكابه، فعلاً كما حدث لفتاة تدعى (هنا بوند) كانت منتسبة لفرقة (إيمو) موسيقية وكانت مدمنة على سماع الموسيقى والأغاني العاطفية الحزينة.

إن الشعور بالضياع النفسي عامل مشترك بين (إيمو) العرب والعراق و (إيمو) أمريكا وأوروبا. فنسبة بطالة الشباب في العراق تكاد تتصدر مثيلاتها في المنطقة. زد على ذلك أن شباب العراق كانوا يمنون أنفسهم بأحلام جميلة مشروعة كون أن بلدهم هو الأغنى في العالم وحكومتهم تعد الأفضل في المنطقة كونها منبثقة من برلمان منتخب في نظام ديمقراطي .. فإذا بهم يصابون بالخيبات والانكسارات .. وصار حاملوا الشهادات الجامعية يخرجون صباحاً إلى الشوارع ليندسوا بين عمال المسطر بحثاً عن (بيك آب) تأخذ المحظوظ منهم ذاك اليوم ليحمل على أكتافه الطابوق ويعود بما يكفيه قوت يومه .. فيما البائس منهم يعود خائباً أو يتطاير جسمه أشلاءً بعبوة أو حزام ناسف.

والسبب الآخر، هو شعورهم بانعدام العدالة الاجتماعية إذ وجدوا أن نظامهم الذي كانوا يتوقعون أنه سينصفهم، قد أفرز طبقة اجتماعية من المحسوبين على السلطة أثرت بشكل فاحش فيما أغلبهم عاطل عن العمل.

ومع أن هؤلاء الشباب يعيشون حالة إحباط واغتراب عن المجتمع فإن التطرف الديني دفع بعدد منهم إلى ممارسة تطرف سلوكي مضاد .. وهذا قانون اجتماعي .. إن التطرف يخلق نقيضه.

ولأن الواقع ما عاد يحتويهم، ولا يقدم لهم حلاً لمشاكلهم، ولا ينتشلهم من حالة الضياع التي يعيشونها، فإن الانفتاح على وسائل الاتصال، ولا سيما الأنترنيت وشبكات الاتصال الاجتماعي العالمية، وجد فيها بعضهم وسيلة للهروب وحالة من التوحد بآخرين يمنحهم الشعور بوجودهم الإنساني على مستوى العالم.

واللافت أن هذه الظاهرة قد بولغ في حجمها ومخاطرها على قيمنا الاسلامية والعربية، لدرجة أن يتناخى عدد من رجال الدين إلى حمل (السيف) الذي ما حملوه على من نهب المليارات، وما شهروه بوجه مسؤول أوصله الفقراء إلى كرسي السلطة فأثرى وتركهم يزدادون فقراً وبؤساً. فظاهرة كهذه ليست مخيفة لدرجة تستدعي شحذ همم الأجهزة الأمنية والمليشيات للقضاء عليها، لأن أعدادها لا تصل المئات، وليست بقوة عاصفة تطيح بقيم صارت ثوابت عندنا من آلاف السنين. وأن شبابها ليسوا مدججين بالسلاح ولا بأحزمة ناسفة، بل هم مسالمون وحساسون ولا يؤذون أحداً. وعليه فإن على المسؤولين منع أية جهة تستهدفهم، والتعامل مع شباب هذه الظاهرة بأسلوب علمي تربوي، والاستئناس بآراء الأخصائيين النفسيين من الذين لا علاقة لهم بالسياسة، واحتواء هذه الظاهرة بشكل هادىء والابتعاد عن تضخيمها إعلامياً، راجين علماء الدين الأفاضل تهدئة النفوس ونصح أولئك الذين يهولون الأمر أو يحرضون على قتلهم، بوصفهم طائفة من عبدة الشيطان .. فيما هم ضائعون نفسياً وعلينا انتشالهم من ضياع .. الدولة أحد أهم أسبابه!.

شخصيات كردية:

المناضل المرحوم رشيد حمو

أحد مؤسسي أول تنظيم سياسي كردي في سوريا

أسرة الحوار

ولد السيد رشيد حمو في قرية Hopka التابعة لناحية راجو عام ١٩٢٥ في عائلة فقيرة، درس لدى الكتاب "الخوجه"، والتحق بالمدرسة الابتدائية في بلدة راجو، ودرس فيها إلى الصف الثالث. ثم سافر إلى بلدة اعزاز، لمتابعة الدراسة في الصف الرابع الابتدائي، ولكنه لم يتمكن من تأمين تكاليف الدراسة، فترك المدرسة وعاد إلى قريته.

في عام ١٩٣٩ سافر إلى حلب للدراسة في المدرسة الخسروية الدينية، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية، صعبت عليه الاستمرار في الدراسة والإقامة بحلب. وعندما انقطع أمله من إكمال الدراسة، قرر تدريس التلاميذ في الكتاتيب. وأول قرية درس التلاميذ فيها كانت قرية Xilalka.

بدأ في هذه الفترة بمطالعة بعض الكتب الثقافية، كما حاول تعلم القراءة والكتابة باللغتين الفرنسية والإنكليزية، وكان يجيد التركية قبلا. وبدأت تتبلور لديه

الأفكار المناهضة لظلم الآغوات تجاه الفلاحين.

حول تعرفه على الكتابة الكردية، يقول:

في عام ١٩٤٣، علمت من شرطي كردي في مخفر بلبل، بأن هناك مجلة تصدر باللغة الكردية في مدينة دمشق، يقوم على إصدارها الأمير جلادت بدرخان، فكتبت إلي الأمير طالبا الاشتراك في مجلته، ووصلتني ثلاث نسخ من مجلة "روناهي"، تعرفت من خلالها على الأبجدية الكردية اللاتينية، والقراءة والكتابة الكردية بها.

وفي عام ١٩٤٧، اتصل بي الأستاذ جميل كنه، الذي كنت أعرفه منذ أن كان معلما في مدرسة راجو، واصطحبني معه إلى دار الدكتور "نوري ديرسمي" في حلب، وهناك عرض علي الدكتور نوري تأمين مستلزمات التعليم باللغة الكردية وراتبا شهريا مقابل ذلك، فوافقت دون تردد وبلا أجر، إلا أن ذلك لم يتحقق.

بعد هذا اللقاء مع ديرسمي تغيرت أمور كثيرة في فكري وحياتي، وشعرت بأني خرجت من عزلة قاتلة كادت تخنقني في تلك القرى النائية الغارقة في الجهل والتخلف. واستمر ترددي على دار ديرسمي منذ ذلك الحين.

في هذه الفترة حاولت الاتصال بحركة المريدين التي كانت لاتزال قوية رغم هزيمتها عسكريا، وعرضت على زعمائها أفكاري التقدمية والقومية، إلا أنهم طلبوا مني مراسلة زعيمهم إبراهيم خليل في تركيا، فأرسلت رسالة أشرح له الأمر، وجاء رد الزعيم بأن علي المجيء إليه للقائه، إلا أن بعض أصدقائي نصحوني بعدم الذهاب، لأنني "سوف لن أعود حيا"، فقد كان إبراهيم خليل هذا "تركيا"، ومعاديا للفكرة القومية الكردية من الأساس. وفي هذه الفترة كنت مستمرا في تعليم الناس الكتابة باللغة الكردية، وأبث فيهم الروح القومية.

في سنة ١٩٥٠ سافرت برفقة محمد علي خوجة من معبطلي إلى الجزيرة للاتصال بجمعية خويبون، ونزلنا ضيوفا على عبدالرحمن آغا علي يونس، قائد ثورة صاصون في كردستان تركيا، فأخبرنا بأنه لم يبق من تلك الجمعية إلا اسمها.

وفي سنة ١٩٥١، وبناء على اقتراح بعض الشباب المتعلم: عثمان محمد عثمان، وشوكت نعسان وأحمد رسول، وحنان محمد، فتحت مدرسة تجهيز خاصة في مدينة عفرين، وساهم في التدريس فيها بعض من المثقفين العرب والكرد، منهم مفتي عفرين إبراهيم نعسو، والقاضي الشرعي في عفرين أحمد مهدي الخضر، وإبراهيم قادر بالإضافة إلي.

وفي السنة ذاتها قررنا إنشاء جمعية ثقافية تهتم بنشر الثقافة، ومكافحة الجاسوسية التركية التي كانت نشطة في المنطقة آنذاك. ولكن لم تمض عدة أشهر على تأسيسها، حتى تعرض أعضاء الجمعية للاعتقال، فبقينا في السجن لمدة شهر تقريبا، ثم أطلق سراحنا بناء على التماس فائق آغا لدى أديب الشيشكلي، وعلى أثرها أغلقت الحكومة مدرستنا، وصادرت محتوياتها، بحجة أننا نستخدمها لأغراض الجمعية الثقافية.

ويضيف الأستاذ رشيد قائلا: بعد هذه الحادثة، أصبحت، من خلال جيكرخوين، عضوا في منظمة أنصار السلام، ثم عضوا في الحزب الشيوعي السوري، فأسست في عام ١٩٥٢ أول تنظيم شيوعي في منطقة عفرين، وأصبحت كادرا متفرغا له في محافظة حلب.

وفي عام ١٩٥٣ أنشأنا اتحادا للفلاحين، تابعا للحزب الشيوعي، كما رشحت نفسي إلى البرلمان في عام ١٩٥٤، ونلت أصواتا لابأس بها، لأنه كانت قد تشكلت لي شعبية واسعة بين جماهير الفلاحين. ثم تركت هذا الحزب بسبب

المواقف المناهضة للأفكار القومية لدى الأعضاء القياديين، ومن حينها اتخذت أفكاري منحى قوميا ديمقراطيا اشتراكيا.

في عام ١٩٥٧ ساهمت مع رفاق لي، هم: محمد علي خوجه وشوكت نعسان وخليل محمد، وبالاشتراك مع أوسمان صبري ورجال آخرين من الجزيرة، في تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، وأصبحت عضوا في مكتبه السياسي، وكادرا متفرغا له.

في عام ١٩٥٩ تم اعتقالي، ثم فرضت علي الإقامة الجبرية لعدة أشهر، مما اضطررت إلى التواري عن الأنظار، إلى أن اعتقلت في عام ١٩٦٠ في حلب، وبقيت في السجن مع بعض رفاقي إلى حين قيام حركة الانفصال في سوريا. وفي عام ١٩٦٤ اعتقلت مرة أخرى، وبقيت في السجن مدة تقارب السنة.

في عام ١٩٦٧ كلفني الحزب بالسفر إلى تركيا لمساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني – تركيا، الذي كان قد تشكل حديثا، ثم السفر إلى كردستان العراق عبر تركيا، فبقيت في تركيا نحو أربعة أشهر، متنقلا بين قراها ومدنها ومطاردا من الأمن التركي، وتعذر بذلك سفري إلى كردستان العراق.

بعد عودتي من تركيا، كلفني رفاقي بالذهاب إلى لبنان، للاتصال بالصحافة العالمية ونشر المقالات والاتصال مع منظمة الحزب في أوربا، فغادرت البلد سرا لاستمرار الملاحقة الأمنية، وبقيت في بيروت نحو عام، عقدت خلالها صداقات ووشائج متينة مع الكثير من الشخصيات الأدبية والسياسية والثقافية، ونشرت مقالات عديدة في الصحف والمجلات اللبنانية.

بعد عودتي من لبنان، كلفت بالسفر إلى العراق للقاء السيد جلال الطالباني في بغداد، وبعد مضي فترة على ذلك، وبعد بيان ١١ آذار ١٩٧٠، وبغية توحيد

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا الذي كان قد انشق إلى حزبين، سافرنا إلى كردستان العراق لعقد المؤتمر الوطني الكردي. وبقيت في بغداد لمدة تقارب السنة، أشرفت خلالها، بقرار من البارزاني وقيادة الثورة الكردية، على إصدار مجلة "الكادر" للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، ثم عدت إلى سوريا ثانية.

وفي عام ١٩٧٣ رشحت نفسي إلى الانتخابات البرلمانية، وأخفقت في ذلك لأسباب عديدة، وبقيت في قيادة الحزب الديمقراطي التقدمي إلى عام ١٩٩٣.

يعتبر السيد رشيد حمو من أوائل المتعلمين والمعلمين في المنطقة، فقد درس العديد من التلاميذ في ناحية راجو، ولايزال يحظى باحترام كبير بينهم. وهو معروف لدى أبناء المنطقة كمناضل من أجل قضايا شعبه وبلاده، وكذلك على الصعيد الكردستاني كسياسي بارز.

يعتبر الأستاذ رشيد مثقفا من الطراز الرفيع، يعرف أمور مجتمعه جيدا، ولايزال متفائلا رغم ما تعرض له من ضغوطات كبيرة في حياته السياسية الطويلة، وله كتاباته في مجال السياسة الكردية والسورية والدولية، كما له مخطوطات لم تطبع بعد، تتعلق بتاريخ الحركة الكردية والكردستانية، وله مذكراته التي يسرد فيها الأحداث والمراحل السياسية التي مر بها، والتي كانت مرجعنا في اقتباس هذه الخلاصة المذكورة أعلاه. كما صدر له مؤخرا كراس حول الحركة المريدية في جبل الكرد.

ومن الجدير ذكره أن رشيد حمو توفي مساء يوم الجمعة في ١٧-١٢-٢٠١٠ عن عمر ناهز /٨٥/ عاماً إثر حادث سير مؤسف قرب بلدة تل تمر على طريق حلب– قامشلي، باتجاه مدينة حلب، ليوارى الثرى بجانب قبر زوجته المرحومة في حديقة داره.

أدب وفن

المرأة في التراث الكردي الغنائي

طه خليل

لست متأكداً فيما اذا كان الشاعر الكردي الشعبي حين كتب قصائده المغناة كان يفكر من دوافع قومية او عرقية، لكنني واثق بأن الحدث الذي كان يتناوله الشاعر الغنائي حينها كان يغرق فيه(أي في الحدث) كمأساة وملهاة تمران بشعب طيب بسيط، يجرب الآخرون فيه أحقادهم وغلهم ولا انسانيتهم الفاحشة.

كتب هؤلاء الشعراء او المغنون انفسهم (فليس هناك توثيق دقيق عمن يقف وراء كلمات الاغاني الكردية القديمة، هل كتبها شاعر وأداها مغن، أم ان المغني والمغنية كتب الاغنية بنفسه.؟)وعلى اية حال ليس هنا مجال نقاشي الآن، بل سأحاول تقديم صورة صغيرة عن المرأة في تلك الأغاني.

اذا كانت الشعوب تفتخر بتراثها الكتابي ومخطوطاتها التاريخية، فان الشعب الكردي يأتي في أوائل الشعوب التي قدمت تراثها وارثها الحضاري من خلال اللغة الشفاهية، سواء كان من خلال أمثاله او من خلال منادمات ومقاماته او قصصه التي نسجها خيالا وتناقلها الابناء عن الآباء شفاها، بعد ان ضاقت بهم سبل الكتابة والأرشفة، ورصف المخطوطات لأسباب يعرفها كل مدرك للظروف السياسية والجغرافية التي عاشها الكرد في تغريبتهم التي لا تزال مستمرة منذ اندثار

كيانهم السياسي الأقدم.. ميديا كما يقول رواة التاريخ ومحللو السلالات البشرية.

والكرد وبعد ان بدأت تغريبتهم، انشغلوا بالغناء، واتخذوا الغناء وسيلة للبقاء، والاستمرار ولم تكن الاغنية الكردية على الارجح نمطا من فن يريده الكرد مضافا لتراثهم فقط، بل اتخذوه على الأغلب كوسيلة لنقل الحدث ايضا، الحدث الكردي تحديدا، وتحايلوا عليه فمزجوا السياسة بالحب، وشح الامطار والجفاف بالاوضاع الاقتصادية، فرمزوا اليه واشاروا له تلميحا لا توضيحا، ولحنا لا خطابة ولا استعراضا لمهارات لغوية بائسة.

تبدو المرأة في هذا التراث شامخة، لها نصيب السباع، المرأة كأم، وكحبيبة، وكبشر تشارك الآخرين ما يقلقهم وما يفرحهم، فلم تبد المرأة الكردية في التراث الغنائي الكردي مجرد جسد يشتهيه حبيب ولهٌ أو عشيق خائب، تبدو المرأة الكردية في الأغنية ذات شخصية وثقل اجتماعي وسياسي حتى في تناول الجانب العاطفي في حياتها، ولطالما قيلت الاغاني وكتبت على لسانها، أي لم تكن مجرد صورة تقف أمام عين الشاعر ليصف شعرها أو صدرها أو عينيها، بل كانت هي من تقدم نفسها، وتعرف الآخرين بها كما تشاء، تتحدث عن قلقها الوجودي مرة وتارة عن أخيها الجريح او حبيبها الغائب، وعلى الاغلب تتحدث الاغنية الكردية عن حبيب المرأة وقد غدر به الأعداء لا كحبيب هجر حبيبته او فرقتهم الظعائن ليبكوا على الاطلال على عادة العشاق، بل نجد الرجل او الحبيب لدى المرأة الكردية في الاغنية جريحا.. وعلى الاغلب بطلقات ما (من الاتراك او من الروم .. الخ) " مثل بافي فخرو.. بافي سيري.. فليتي قتو الخ.."

اما الحالة النفسية للمرأة الكردية فكانت حالة غضب وتحد (من يخرب بيني وبين محمدو..الخ) أو ندم أو قلق تبرع المرأة في توصيف حالة التشتت والضياع

التي تعيشه، فتقدم صورة شعرية وتعبيرية تعجز عنها معظم أشعار الحداثة خلال أكثر من قرن من الزمن، تقول الاغنية الكردية على لسان المرأة تلك : " لست هنا... لست هناك.. أنا غيمة سوداء صغيرة..على بحر."

في اطار التحدي وكسر للطوق المفروض على المرأة كأنثى ارتبطت بمفاهيم اسلامية وعربية (كجلب العار.. الشرف الخ) تقول الاغنية الشعبية في مناطق هورامان في شرق كردستان:

" تعال اقترب مني...

قبل عيني السوداوين..

وليقل الناس بعد ذلك : لقد تم تقبيل تلك الفتاة.!"

وفي المعنى ذاته لا يجد الرجل وهو يتحدث بلسان المرأة ضيرا من قول ما يحدث او سيحدث او ما يمكن ان يحدث بينه كرجل وبين حبيبته المرأة، فهو ومن خلال تكوينه الاجتماعي والنفسي وربما الديني يقول في الاغنية ما لا يمكن قوله ربما في الكلام اليومي او الحديث اليومي مع الآخرين، وكما لو ان للأغنية حارسها وقوتها وقدسيتها وحصانتها الاجتماعية والفنية :

"بريفان.. ذات العينان السودوان.. خرجت من المنزل..

حدثتني بيديها..

لا أحد في بيتنا..

راح والدي الى هولير

واخي ذهب الى الطاحونة..

لن يعرف أحد بنا.. فأمي عمياء

دافعت المرأة الكردية عن حبها بلا تردد أو خجل وهذا يعود لطبيعة المجتمع

الكردي الذي لم ينظر اليها كمخلوف ناقص أو جالب للعار كما في التراث العربي لا سيما الجاهلي منه، وهي لم تكن لتمتلك تلك الجرأة في الدفاع إلا حين تستند لقضايا كبيرة تتعلق بمصير شعبها أو قبيلتها أو لربما عائلتها، وخير مثال نجده في كلام عدولة (وفي بعض الروايات عيني) وهي تفتخر بدرويشي عفدي، فافتخارها وجهرها بحبها بل وما يتعدى جبها كذلك هو استنادها لشهامة درويشي عفدي في الدفاع عن أهلها أمام هجمات قبائل الكيس العربية، فهي لا تجد ضيرا ان تضحي بأخوتها وابناء عمومتها من أجل رجل آخر هو حبيبها، ولكن ومن خلال سياق الحدث في الأغنية نجد أن عدولي تستند في جرأتها تلك الى جرأة الحبيب نفسه وبالتالي امكانية أن تدافع عن نفسها ورأيها في جيشان الكرامة والنخوة التي أقدم عليها الحبيب المحارب وبلاءه في المعركة ضد الكيس فهي تقدم نفسها كإمرأة و كيان وليس كمنتمية إلى قبيلة أو عائلة (فهي ليست كيكية ولا مللية كما تقول (لأن درويش نفسه لا ينتمي إلى هاتين القبيلتين:

وقفت عدولي أمام البيوت وقالت:
درويشو لست كيكية ولا مللية..
أنا ابنة تمر باشا المللي... أنا إحدى حسناوات موشالي
أنا كحل عيني درويشي عفدي..
ألا قم أيها اليزيدي.. بالله قم
أنا أخت لسبعة أخوة فرسان .. واثني عشر ابن عم كالأسود..
أقف على قمة جبل قرجيي.. أفتح ذراعيي وأناجي ربي:
إن لم أر درويشي عفدي.. سأحضر أخوتي السبعة وأبناء عمومتي..
وأجعلهم قرابين لدرويش عفدي."

ان حديثها عن تضحيتها بإخوتها وأبناء عمومتها لا يعني احتقارها لهم بل تكريماً مبالغاً به لحبيبها الذي دافع عن كرامة أهلها وقومها، وإن كانت اللغة هنا لا تسعف المعنى في الذاكرة الكردية الشعبية.

وفي السياق ذاته نجد في أغنية حكيمو.. المعنى مشابهاً، مقارباً حالة التضحية وتقديم الغالي من أجل جريح دافع عن العرض والأرض والكرامة، وهنا أيضاً لا تأخذ المفردات بسياقاتها اللغوية المباشرة بل تتعداه لمفاهيم نفسية وسيكولوجية لها علاقة بقيمة ما يضحى به أو ما يقدم أمام تخليص جريح وشفائه من جرح جاء لأنه دافع عن قيم وطنية أو حتى عشائرية بل وحتى عائلية، وهنا لا يقاس ما تقدمه المرأة مجرداً من معانيه النفسية والأخلاقية مقابل رد جميل لمن صار رمزاً للبطولة:

حكيمو....

من أجل جريح آل بيتي.. سأقدم لحكيمي نهود كواعب محمرات..

أيها الحكيم.. أرجوك أن جراح عزيز آل بيتنا ثقيلة.. فلا تؤلمه.!

وهي في مفردة أن جراحة غدارة ولا تؤلمه إنما يظهر قصد الأغنية.. فهي أقوى من العرض الذي يتم تقديمه للحكيم الطبيب.

وقد قدمت الأغنية التراثية الكردية المرأة الزوجة كمخلصة ومشاركة للزوج لا سيما الزوج الذي يقع في محنة ما، غربة أو سجن أو أسر وما إلى ذلك، ففي أغنية صالحي نوري تبدو نورى المرأة كما لو أنها محام لزوجها، تذهب إلى السجن وهي لا تتقن اللغة التركية وتتحدى الحراس ومدير السجن وتصر على مقابلة زوجها السجين صالحو والذي قتل أربعة من الجنود الأتراك أيام حكم كمال أتاتورك وحكم عليه بالإعدام وقتها، ومن هناك تذهب نورى إلى أنقرة لتقابل

أتاتورك نفسه كي يطلق سراح صالحو.. إلا أن سر الأغنية في الزيارة التي قامت بها نورى للسجن، فحين أخبروا صالحو بزيارتها رفض في البداية استقبالها ظناً منه بأنها قد جاءت تطلب منه الطلاق (وقد روى لي القصة مسن عجوز في آمد الحكاية) وبعد أن يتم اللقاء من وراء القضبان يخبرها زوجها السجين بأنه وكأي يائس من الحياة سيطلقها إن كانت قد جاءت لذلك، إلا أن نورى تبكي حين تسمع ذلك وتصر على الذهاب من هناك إلى مقابلة أتاتورك وهي كانت قد جاءت أساساً لمجرد الزيارة، إلا أن كلام زوجها كما لو كان طعنة في شخصيتها فأرادت بذلك أن تؤكد أنها ليست تلك المرأة المستسلمة .

قال صالحو: أي نورى إن كنت قد جئت تسألين الطلاق..

فأنا أعلم أنه لم تبق لي فرصة للنجاة أو قدرة على الحياة...

وأنت تعلمين أن الغازي كمال باشا قد حكم علي بالإعدام و بمائة سنة وسنة...في سجن ديار بكر

فاذهبي واحضري قسيساً او عالماً... كي أطلقك بين يديه..

فردت نورى.. يا بن عمي لم أجيء طالبة الطلاق...

فأنا لا أطلب الطلاق قط من ابن عمي.

وفي التراث الكردي الغنائي ثمة نزوع قومي واضح يمتزج على الدوام بمشاعر المرأة الشخصية، مما قد يوضح الكثير من الجوانب المعتمة في المسيرة الكردية الاجتماعية والطبقية، ففي النظريات الماركسية والايديولوجيات السياسية لا تظهر تلك الميول القومية او النزعات القومية إلا بتراكم اقتصادي يتجاوز مرحلة البورجوازيات الاقتصادية، والتساؤل هو أن المجتمع الكردي خلال زمن تلك الأغاني لم يكن قد تجاوز مراحل الاقطاع، فهل لذلك علاقة ما بسيكولوجية المرأة

الكردية.؟ أم بطبيعة المجتمع الكردي الذي شكل الاغتراب لديه الكثير من التناقضات، أم أن إعادة النظر بتراث الشعوب – أي شعب كان – سيكشف لنا ما لم تكتشفه أدمغة باحثي الايديولوجيا وفطاحل الفكر الجاف..

ففي أغنية كينج خليل والتي قد أداها الكثير من المغنين الكرد الكبار مثل كاويس آغا وعزيز شاروخ فإن المرأة الكردية تبدو في هذه الأغنية في أعلى تجلياتها الإنسانية والروحية، فهي قيلت على لسان حفسدى ابنة عم كينج خليل، وحكاية الأغنية تقول أن كينج كان أحد الفرسان الذين شاركوا بالذهاب إلى دمشق في العهد العثماني، وقبل أن تنطلق رحلة الفرسان العثمانيين من بلاد أضنه، ارتأت حبيبة كينج خليل أن تقدم لحبيبها كل رموز جمالها وعنفوانها كإمرأة.

ففي التاريخ الجمالي الكردي كانت المرأة الكردية تفتخر بضفائرها وخلاخيلها وأساورها ونطاقها الذهبي، وظلت مسألة الضفائر ذات حساسية مؤلمة في التراث الكردي الشعبي، فالمرأة الكردية لا تقص ضفائرها إلا لخطب جلل أو فقدان عزيز وغال.. لكن ابنة عم كينج خليل تتخلى عن كل تلك الرموز والمقدسات من أجل حبيب سيغادرها ويرحل إلى ديار الغربة.. وهي لا تفعل ذلك لمجرد غيابه أو ترحاله .. بل هي ستصنع من تلك الممتلكات لابن عمها الكردي ما يجعله فارساً جميلاً.. ويبعد عنه غمزات الفرسان الأتراك : كي لا يقولوا أنه فارس كردي مهلهل:

Were lê lê were lê lê…nemayê…Hefsedê dıbé ez é rabım u genc xelil axa kur mamé xwe kar u bar kım..ez é.ez é kezıyé seré xwe bıqusénim jére bı ser hevsar kım..guharé guhé xwe jé re bıhur pızmar

kım …ez é bazıné desté xwe jé re cotek nahl kım..ezé beré wi gokmeydana şamé nava siwara vekim..gava heri nav sıwara bera nebejin sıwareki kurmance u bépergale..bera béjin sıwareki kurmance u bı kar u bar e

هفسدي تقول:

سأقوم أعد وأحضر ما يلزم ابن عمي كينج خليل.... سأقص ضفائري لأصنع لحصان كينج خليل رسناً .. وأصنع من أساوري لحصانه نعلاً و من قرطي مسامير ناعمة .. لينطلق بعد ذلك إلى ميادين الشام .. فارساً بين الفرسان.. حينها لن يقول عنه فرسان الترك أنه فارس كردي مهلهل.. وليقولوا عنه أنه فارس مهندم جميل.

إن أغنية كينج خليل تقترب من الملحمة فتميل إلى التاريخ، لتسجل لنا موقفاً إنسانياً نبيلاً ونزعاً أو ميلاً قومياً من خلال امرأة تتخلى عن حليها ورموز جمالها كي لا يسخر منه فرسان الترك.

إن المرأة بهذه المعاني إنما استطاعت أن تقدم نفسها ومكانتها الخاصة في لمجتمع الكردي رغم مراحل العبودية الاجتماعية والسياسية التي كانت على الدوام تحاول طمس الشخصية القومية للكرد وبالتالي قتل الإباء الذي اتصف به أبناء وبنات هذا الشعب الذي غدر به التاريخ ولم ينصفه المؤرخون في كتبهم الصفراء.

ويفهم من هذا التراث الغنائي إن المرأة الكردية لم تكن حبيسة البيوت ولم تتأطر بالمفهوم " الحريمي " الذي ساد المجتمعات الاسلامية لا سيما خلال العصر العثماني، وتلك أحدى مفاخرات شعبنا .

قصة

جبل ليلون في مرآة المستقبل

بقلم هاوار ليلوني

– ١ –

مدافن الكرامة

– هل سمعتم بالقرار الجديد ؟

– إننا لا نسمع القرارات إلا عن طريقك يا حمو ، اخبرنا ما وراءك .

– لقد تم تنسيق السيارات ذات الموديلات الأقدم من عام ٢٠١٠

– إنها كارثة .... من أين سنحصل على لقمة العيش؟

– لا تخف فإن حاويات القمامة بجانب قصور الأسياد يزيد ما فيها من الفتات عن حاجة القرية.

سادت ضحكة هادئة تشدها من خلفها هموم وأحزان ، فتضطرب معالم الوجوه السمراء ما بين البشاشة والامتعاض . وقبل أن تتناثر بقايا هذه الضحكة في فضاء الساحة المسماة بالكراج تناول حمو إبريق الشاي وملأ الكؤوس فوزعها على أصدقائه السائقين وتناول كل واحد منهم قدحه فارتشف منه رشفةً تلتها زفرة ساخنة طويلة متأففة تخرج معها كل الآلام التي تعشعشت في الصدور.

وسرعان ما تذكروا المصيبة التي لحقت بهم فراحوا يتدارسون تفاصيلها بعقولهم البسيطة:

" ماذا سيفعلون بسياراتهم القديمة التي لم تعد تصلح حتى لنقل الكلاب ... أين سيبيعونها ... ماذا يساوي ثمنها ... وما العمل البديل؟ "

منذ أكثر من خمسين عاماً وهم لا يعرفون صنعة سوى قيادة سيارات الخدمة ، تلك التي توارثوها أباً عن جد ، فلا يجدون الآن فيها نفعاً ليورثوها لأبنائهم .

خمسون سنة ونيف في خدمة الناس ... ولم يستطع أحد أن يبدل سيارته ، عداك عن السيارات التي توقفت عن الخدمة بسبب الاهتراء والتآكل و..... " التعفن " .

بعض السائقين الذين تعطلت سياراتهم لجؤوا إلى خدمة الأسياد إما في حقولهم أو في قصورهم والبعض الآخر هاجر من الجبل إلى دنيا لا يفهم منها شيئاً .

لكن سائقي السيارات يفضلون أن يبقوا أرباب أعمالهم قانعين بالدخل المحدود والتعب والإرهاق طوال ساعات العمل ، ويكرهون أن يفضي بهم المطاف إلى خدمة السادة في حظائر الخيول ومزارع الكلاب ذات الأنواع المهجنة الغريبة ، حيث لا يشعر الخدم في تلك الحظائر أو المزارع بأنه لا يفرق بشيء عن كائناتها الحيوانية .

هذا الكراج شهد أحداثاً عظيمة ... جدرانه تسجل تفاصيلها بدقة ، فعند هذه البقعة السمراء التي تتفرع عنها خطوط متدلية متشعبة بشكل عشوائي تصارع عدد من السائقين من أجل الدور ، وقتل أحدهم حين ارتطم رأسه بعنف بهذا الجدار ... ونسوا إلى اليوم أن يزيلوا الدم عن الجدار وينظفوه ...

وتلك الأخاديد والخدوش العريضة تعيد للذكرى يوم احتدم القتال بين السائقين حين طلب أحد السادة عدداً محدوداً من السيارات لنقل بعض الكلاب القادمة

من الخارج إلى المنطقة الجنوبية من الجبل ، وأراد كل واحد منهم أن يظفر بهذه الفرصة ، ولم يكن هناك من ينظم مثل تلك الأمور ، فانقلبت ساحة الكراج إلى ميدان قتال جماعي وأُشهرت الأسلحة البيضاء والسوداء ، وحاول البعض الفرار من الساحة فاصطدمت سياراتهم بجدران الكراج تاركة فيها أخاديد وخدوش بقيت ذكرى تشهد على أخلاقهم .

باب الكراج وحده كان يحصي السيارات الجديدة التي تدخل في سجل سيارات الخدمة كما أنه كان يحصي في السجل الآخر الأراضي التي تباع وتشرى بثمنها تلك السيارات .

اليوم لم تبق أراضٍ للبيع ، سوى البقاع التي تحفظ رفات الأجداد ، الأجداد الذين استبدلوا هذه السيارات المتنقلة بالأرض الثابتة الراسخة. سياراتهم اهترأت ، والأرض التي باعوها ازَّينت وأخذت زخرفها وجمعت من كل زوج بهيج .

يذكر التاريخ أن الربيع كان يشهد مهده الأول على سفوح جبل ليلون . فتتلألأ الصخور الفضية التي تجمَّع عليها ندى الفجر بإشعاع الشمس المذهبة ، فتمد شقائق النعمان أعناقها تتمطى من أثر النعاس ، ترسل الأقاحي نداءات استغاثة عبر الفراشات التي تحط عليها ، تنذر الزنابق كل أزاهير الجبل باقتراب اليد الآثمة التي تقتلع الربيع من سفوح الجبل . تفقد الفراشات أصواتها من كثرة الصياح والاستنجاد . في النهاية تكتشف أن آذان القرويين صماء.

ويذكر التاريخ أن أهالي القرى قد ساعدوا في قتل الربيع .

وساعدوا في اقتلاع الصخور وتغيير معالم الأرض وبناء المجمعات والقصور والحظائر

وساعدوا في إبعاد أولادهم عن أماكن اللعب والتجوال في السفوح الخضراء .

ثم ساعدوا في إرغام كل من تمنَّع عن بيع أرضه .

وساعدوا في القضاء على المراعي وإبادة المواشي التي باتت خطيرة على حدائق الأسياد

ثم ساعدوا في إبادة البشر .

أجل .... هكذا تبدلت الأمور خارج هذا الكراج ... حتى لو أن أحد الأجداد لو قدر له أن يخرج من قبره " لا قدر الله " فإنه لن يصدق ما سوف يراه .

فهذه منطقة "كوكبة " التي كانت محاطة بغابة جميلة من أشجار السرو والصنوبر والزيتون والبلوط ، والتي كانت تشهد مهرجانات الربيع والشعر ، قد تحولت اليوم إلى أرضٍ للمعارض الضخمة المنتشرة في أطراف جبل ليلون .

كان الأجداد يستندون إلى تلك الأحجار الأثرية ويلتقطون الصور التذكارية بجانب النقوش التي لم يفهموا منها شيئاً .

أجداد الأمس كانوا يتجولون بحرية تامة هنا ..... أحفاد اليوم يُحظر عليهم دخول أرض المعارض .

الأطفال يتلهفون لرؤية مدينة الألعاب الخرافية التي سُيجت بأحجار المرمر بعلو خمسة أمتار ، يحترقون غيظاً وهم يسمعون ضحكات أطفال السادة المتمتعين بأحدث الألعاب وأجمل السباقات وتوزع عليهم الهدايا النفيسة .

النساء تسمع فقط بالسوق الضخم " المول " المؤلف من أحد عشر طابقاً عدا طابقي القبو ، لم يُسمح لهن يوماً التسوق فيه أو حتى التفرج دون الشراء على :

آخر موضات الألبسة والأغذية والأحذية .

وآخر صرعات المطابخ الإيطالية والعطور الفرنسية والساعات السويسرية والجلابيب العربية

وآخر تقنيات الآلات الكهربائية والالكترونية واللاالكترونية

وأحدث تصاميم غرف النوم وغرف الضيوف وغرف .... الكلاب

لم يسمح لهن حتى دخول طابقي القبو لإلقاء نظرة على :

أنواع الصوابين والشامبوهات والبلاسم و مثبتات الشعر الخاصة بالكلاب المهجنة واللامهجنة

أو قطع الشورت والفانيلا المخصصة لتزيين الكلاب في المهرجانات والأعياد الرسمية واللارسمية

أو أنواع الأطعمة والمشروبات الروحية واللاروحية المعروضة فقط .... للكلاب .....

أسفل طابقي القبو كما ورد في الأبحاث الجيولوجية هناك طوابق متتالية من الصخور الكلسية البيضاء النقية من كل الشوائب !!!! .

كان موقع الكراج قريباً من منطقة أرض المعارض وكان بمقدور السائقين أن يُطربوا للموسيقى الصاخبة في كل ليلة ، وفي قلب كل واحد منهم غصة وحسرة لرؤية ما وراء الجدار الرخامي .

وتراهم الآن مشغولين بالمصيبة التي ألمت بهم ، فسياراتهم لم تعد تصلح لنقل الكلاب ، لقد كانوا يديرون عجلات سياراتهم مع عجلة الزمن .

صحيح أنهم كانوا يعانون من الفقر والفاقة وازدواجية المشاعر

ولا ننكر أنهم كانوا يبلعون الغصة ويسكتون على مضض

ولا ننسى أنهم كانوا يتألمون غيظاً وحنقاً وندماً

إلا أن عجلة الحياة كانت تدور.

أما الآن فعليهم أن يختاروا أحد الأمرّين :

إما أن ينضموا إلى خدم الأسياد ، أو أن يبتعدوا بسياراتهم إلى أرض أخرى يرزقون فيها .

بعض ضعاف النفوس اختاروا الحل الأول .

الآخرون الذين يحتفظون بشيء من كرامة الأجداد رفضوا الحل الأول

قال لهم حمو:

– هل سمعتم بالقرار الجديد ؟

– إننا لا نسمع القرارات إلا عن طريقك يا حمو ، اخبرنا ما وراءك .

– تم رفع أسعار الوقود .

– إنها كارثة .

– ويُحظر على محطات الوقود أن تستقبل السيارات ذات الموديلات الأقدم من عام ٢٠١٠

– وماذا سنفعل بسياراتنا ؟

– سندفنها قرب رفات أجدادنا .

كان الرحيل من جبل ليلون . موطن الأجداد . شاقاً على نفوس هؤلاء المحتفظين بالكرامة

فما هان عليهم أن يبتعدوا عن رفات الأجداد وحطام السيارات ، لذلك فقد كان من الكرامة أن ينضموا برحابة نفس إلى طبقة الخدم ويعملوا في خدمة القصور والحقول والحظائر .

إن لم يكن من أجل لقمة العيش فمن أجل أن يحرسوا المدافن ..... مدافن الكرامة آخر ما تبقى لديهم من هذا الجبل .

****

صناعة الصفر

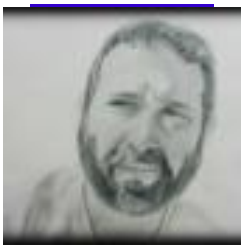

احمد عمر

هل سنقف يوماً احتراماً لحكم الصندوق الانتخابي... حتى الآن لا مثال عربياً! ثمة إشاعة إعلامية تقول أن النظام السوري سيبدل "الهويات" في هذا الوقت الحرج من التاريخ، حيث لا يقدر السوري مجاوزة حيه أو قريته؟ استخراج البطاقة الوطنية كان يتم من المحافظة التي ينتمي إليها المواطن حصراً، فالاندماج بين المحافظات لم يبلغ درجة جعل المحافظات متساوية؟ ستكون بطاقات صافية "الانتماء الوطني" هذه المرة.

شعب سوريا سيتقلص بفعل زمهرير الهوية الجديدة إلى ثمانية مليون نسمة ،كما استلم النظام سوريا عددياً منذ فجر الحركة التصحيحية.

وكانت قد سرت إشاعات أن النظام يستطيع تمييز الموالين من المعارضين من خلال زوجية الأرقام أو فرديتها، الإشاعات تزدهر إبان الأزمات والكرب. يبدو أنها تتحقق . لم افهم سبب اقتحام رئيس فرع أمن لمركز انتخابي في الاستفتاء الرئاسي الأخير ثم زجّه علناً أمام رؤوس الأشهاد زكيبة من الأصوات الانتخابية

للأموات أو للأشباح في فم الصندوق الأخرس ، لعلها أصوات مرؤوسيه وأهاليهم الأحياء والأموات من غير داع، فالنتائج معروفة، كانت وستكون ٩٩ بالمائة ؟

لعلها من التنفل أو هو تطويع أو تطبيع أو "تضبيع" للمشرفين على نزاهة الاستفتاء!. النظام كان ينشد نشيده الدائم : لسنا جاهزين للديمقراطية، الديمقراطية الشعبية هي ديمقراطية التسعة والتسعين بالمائة، الآن في مصر يرجح مراقبون تسليم الرئاسة للسيسي من غير انتخابات بالذرائع البعثية نفسها.

الليبرالي عمرو حمزواي بعد فوز الإخوان يشترط الانتخاب للمثقفين، فالأميين المصريين لا يستطيعون التفريق بين شفيق ومرسي، وبين رابعة العدوية وإلهام شاهين، ويجب أن يستحصلوا شهادات جامعية مثله .

العلماني مختار كامل يشترط منع الإخوان من الصدقة والزكاة ، الصلاة يجب أن تكون بين العبد والرب، اللحية دعاية انتخابية، الحجاب ترويج، السيقان ايضا كذلك ؟ هل نسمي هذا الصندوق تابوت "بروكست الأحياء" !

لعل أكبر اختراع علمي بشري بعد اكتشاف النار الذي يعيد المؤرخون اليه ابتداء أمر التاريخ هو؛ الدولاب، الاسم العربي الصحيح الفصيح هو العجلة ، العجلة تعني أيضا السلم (لسان العرب العَجَلة دَرَجة مِنَ النَّخل) .

السيسي ارتقى الطائرة بذريعة استعادة السلم ؟الاستعجال مشكلة من أهم مشاكل الإنسان و"خلق الإنسان من عجل" ، العجل بلغة اليمن هو الطين ،

الإنسان حائر بين تثبيت الزمن والإسراع إلى المستقبل لتحقيق أمانيه و الأسى على فقدان الماضي ثم الحنين الفاجع الثاكل إليه. الأمريكيون أكثر سكان هذه المعمورة إنفاقا على الشعوذات وقراءة الكف والمستقبل والأفلاك.

سلم العرب منذ قرون عدة باتجاه واحد هو إلى الدرك الأسفل من الحضارة؟ لكن الاختراع العلمي الثاني هو الصفر (وهو عجلة شكلاً وفعلاً فبه تدور الأرقام دواليك) ويعود اختراع الصفر إلى العرب كما ينبئ اسمه، له، لكن خيالهم تواضع عند رقم الألف فلم يجاوزه، بالرغم من كثرة الغنائم التي تدفقت إليهم في البلاد المفتوحة، حتى أنّ هارون الرشيد كان يحلب ضروع السحاب بالإشارة ،على العكس من الهندوس الذي اخترعوا مضاعفات المليون والمليار .. هنالك قول شائع و راثٍ أو هاجٍ يقول أن العرب اخترعوا الصفر ثم ناموا فيه !

رياض الترك أول من أشار عربياً إلى الصفر الاستعماري، الربيع العربي القاسي يرجح أن الاستعمار الكولونيالي رقم فوق الصفر، والطغيان تحت الصفر بمراحل ، فقد عقد العلم نكاحاً ضرورياً بين الصفر والواحد ، في علم الرياضة والحساب، والذي على أساسه تم تأليف الحواسيب والبوابات المنطقية ، بذرتا زوجي الصفر والواحد كانت سابقة في "الدم والتك"، في الطبلة، وفي الدخان الذي كان الأقدمون يرسلون به إشارات استغاثة ،دخان بقعة ثم دخان حبل.

إشارات مورس التلغرافية هي أبجدية مشكلة من الصفر والواحد الصوتي . في علم الإلهيات الصفر هو العدم والواحد هو الخالق. لكن الزعيم العربي خلق علاقة

طلاق بين الواحد الذي احتكره و الصفر الذي حبس الشعب فيه سياسياً. المائة هو نقيض الصفر ، حتى يصير الزعيم الواحد الأحد لا بد أن يحصل على نسبة تسعة وتسعين، وهو أكبر ، عفوا أدنى، تواضع شعبي يتنازل إليه الواحد الأحد العربي "الجمهوري" إلى الصفر الشعب .

وكان صدام حسين قد جازف بادعاء بلوغ الرقم القياسي وهو مائة بالمائة . الزعيم السوري، اكتفى بنسبة أسماء الله الحسنى. الزعيم الليبي، من جهته أو جهاته كلها، رفع نفسه فوق الأرقام والنسب، وقد وقع ما وقع، فسارع النظام السوري إلى إصلاح متأخر ، وهو تأليف دستور "مقبول" لكن مدة الرئاسة مقدسة وهي الرقم سبعة و ... سيصفر العداد ! أليس واحد من أبناء الشعب؟ كما يصرح نائب برلماني سوري اشتهر ببيع المربعات والدوائر في الفضائيات . الصفر والمائة شقيقان سياسيان ويعنيان الطوبى .

نشير إلى أنّ تحطيم ألوهية الإمبراطور الياباني استدعت قنبلتين نوويتين، فلا عجب من هذا الخراب في سوريا بغرض تحطيم الزعيم المتأله الجاثم في عرش الأحدية الواحدية العربية. بين المائة والصفر مسافة هائلة و خيط بسيط . والدليل هو عربة البوعزيزي التي قلبت العداد .

حتى الآن لا يجيد العرب الإحصاء ، لا يجرؤون على الاحتكام إلى الصندوق ، وإن فعلوا انقلبوا على العهد إما أن يجري خداع الصندوق أو خداع العقل.

ممنوع خلط الدين بالسياسة، لكن المانعين المقاومين جعلوا السياسة كفراً، والحزب الحاكم ديناً! أمة اقرأ لا تقرأ ، أفلا تعد يوماً عداً صحيحاً غير الرقمين ؛

الواحد، و ..التسعة وتسعين. (المدن)

شعر

كردي

بسمة شيخو

ما أن تقول أنك كردي
حتى ينمو جبل على ظهرك
قدر الكردي
أن يحمل قمة من كردستان
ويكمل بها حياته
ينبت الثلج على قمم أصابعك
تعيدها
فيتلون الثلج
كثوب عجوز كوجرية
تشتعل في قلبك
نار النوروز
ويدور حولها الصوفيون
حد الثمالة
مرددين قصائد الملا جزيري
تراقب كيف تخلق
أزهار جنار

على كتفيك
وتشرق الشمس في عينيك
بواحد وعشرين شعاعاً
يخترق كل منها جسدك
كخناجر مضيئة
لتنزف وطناً
راقداً في خيال الله
***
يصيح الكون من وجعك
أنت كردي
أنت عدو الجميع
***
فلترضع حليب القمر
ولتأكل من تراب النجم
فليس لك في الأرض
نصيب
***
أنت كردي
عليك أن تبتلع الدخان
لتتضح الرؤيا
لتبصر فتات الخبز المنثور

الذي يقودك لغدك الأجمل
قبل أن تلتهمه الأفواه المثرثرة
***
أنت تاريخ عمره ملايين السنين
لكن الدنيا لا تقرأ
أنت حضارة إنسان
تسامحه لا يفهم في الغابة
***
أنت كردي
أنت حزن بزق
وأنين ليل
أنت ظل الأمل المالح
على صدر هذه الأرض العجوز
***
أنت ثغر مسبح
بوطنك وأرضك
وستستجيب السماء لك
ستستجيب
لعنادك
لرسوخك
لجمالك

***

أنت كردي

ستملك الريح

وستملك معها أرضاً وسماء

***

أنت حلم ملون

في دنيا لا تبث إلا بالأبيض و الأسود

***

إصدارات جديدة

١ – ثلاثية الظالمون :

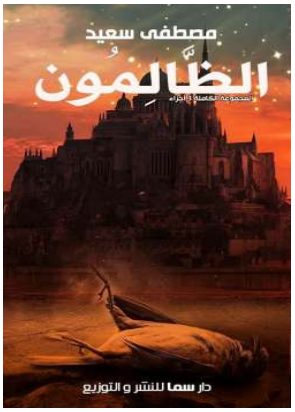

عن دار سما للنشر والتوزيع – الكويت، صدرت الطبعة الثانية من ثلاثية {الظالمون} بأجزائها الثلاثة ضمن إصدار واحد للأديب مصطفى سعيد، وتجدر الإشارة الى أن المجموعة تمت مصادرتها خلال صدورها عام ٢٠٠٧ في سوريا، ثم أعيد طباعتها في نفس العام في السعودية وصدرت الطبعة الأولى عن دار الكفاح للنشر والتوزيع ولاقت رواجاً ملفتاً.

وقد جرت محاولات للتعاقد مع مؤسسة إنتاج لتحويل العمل إلى مسلسل تلفزيوني لكن المشروع تأجل بسبب أحداث الربيع العربي.

الثلاثية ستتوفر في معرض الشارقه جناح دار سما للنشر والتوزيع من ٦–١١ الى ١٦–١١ –٢٠١٣ وبعدها بأربعة أيام بتاريخ ٢٠–١١ الى ٣٠–١١–٢٠١٣

في معرض الكويت الدولي للكتاب.

٤ – عبث مع الكلمات:

من منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب – وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٣، صدرت الطبعة الأولى من المجموعة الشعرية للشاعرة الكردية بسمة شيخو باللغة العربية، من أجواء مجموعتها الشعرية:

إذا مت ذات ليلة فلا تجعلوا شاهدة قبري حجرية ، اجعلوها وردة أقطفها ساعة أشاء ، في ليلة مقمرة أهديها لعاشق سبقني لتحت التراب.

٢ – الخريف هنا ساحرٌ وكبير :

صدر للشاعر والمترجم السوريّ جولان حاجي من مواليد 1977 كتاب

بعنوان الخريف ، هنا ، ساحرٌ وكبير باللغتين العربية والإيطالية من أجواء الكتاب الشعري:

لا أعرفُ كيف أو إلى أين شيّعوه /مَنْ رآه

.....

ويُحدّقون بدوائرَ متّسخةٍ تتّسعُ كي تتلاشى

في رواقِ المستشفى الحكوميّ / مَنْ سدَّدَ رشوةَ الشرطيّ / مَنْ أيقظَ الممرّضة /أيُّ الأيدي سجَّتْهُ في ثلاجةِ الموتى

الأصدقاءُ الراحلون وينظرون بصمت /إلى بياضِ القرنفلات المعلّقةِ من زرقةِ السقف /ثم يكملون غيابهم

يبني جولان حاجي قصيدةً قلقةً وينتج حالة شعرية جديدة ومميزة وان كانت سوداويةً ، تحت تأثير واقع سورية المدمر.

---

٣ – كتاب وقائع المؤتمر الفرنكوفوني الأردني :

صدر كتاب وقائع المؤتمر الفرنكفوني الأردني بالتعاون مع جامعة بيكاردي جول فيرن الفرنسيّة، وذلك في عدد مستقل رقمه ٥١ من أعداد مجلة دراسات عصور متوسطيّة الفرنسيّة المحكّمة العريقة، وهو التعاون الأوّل .وكان المؤتمر الذي نظّمه قسم اللغات الحديثة في جامعة آل البيت قد عُقد في يومي ١٣و١٤

نيسان ٢٠١١،وذلك تحت شعار "تلقي ألف ليلة وليلة في حقول العلوم الإنسانية عالميًّا"، وذلك في يومي١٣و١٤ نيسان ٢٠١١.وذلك بالتّعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن والسّفارة الفرنسيّة في عمان والمكتب الجامعي للفرانكوفونيّة.

وكانت قد دارت محاور المؤتمر حول تلقي ألف ليلة وليلة في الآداب العالمية والفنون الجميلة، والأدب من منظور gender (الجندر) النوع الاجتماعي، و أدب الأطفال والقصص المصورة، و المسرح والرسم والموسيقى والنحت والسينما والأفلام المتلفزة وأفلام الرسوم المتحركة، و ترجمات ألف ليلة وليلة: تقويم ونقد، وحكايات ألف ليلة وليلة في ضوء نظريات القراءة والتلقي والتأويل، وحكايات ألف ليلة وليلة من منظور نفسي وأنسني، ومنابع ألف ليلة وليلة: آفاق جديدة، والغرب ورؤية المجتمع العربي في مرآة ألف ليلة وليلة.

وشارك في المؤتمر أكثر من ٧٠ مشاركاً من الأردن، وألمانيا، وبلجيكا، والبرازيل، والبرتغال،وكندا،وإيطاليا،وفرنسا،وتونس،ومصر،والنّمسا،والمغرب،وسوريا،وإيران،وأم ريكا،ودول أخرى.

وقد تضمّن الكتاب طائفة كبيرة من أبحاث المؤتمر المكتوبة بالفرنسيّة والعربية، ففي محور اللغة العربيّة جاء بحث للدكتورة سناء الشعلان بعنوان" توظيف ألف ليلة وليلة في مسرحية الملك هو الملك لسعد الله ونوس"، وبحث بعنوان" أندلسيات كتاب ألف ليلة وليلة" للدكتور أحمد المجالي، وبحث بعنوان: "أسس فن التأويل: مقاربة تأويليّة لرحلة السندباد" للدكتور حسين بن عائشة، وبحث بعنوان" "أصول ألف ليلة وليلة بين الكتّاب والنّقاد العرب قديماً وحديثاً" للدكتور عمر صبحي جابر، وبحث بعنوان" صورة التجارة والتّجار في حكايات ألف ليلة وليلة

الجزء الأوّل نموذجاً" للدكتورة هند أبو الشّعر.

أمّا في محور الأبحاث الفرنسية، فقد جاءت أبحاث باللغة الفرنسيّة بأقلام الأكاديميين:

Niserrn abu-hankak,Rochelle almehida,carleo boindin,tayeb bouderbala,aicha brandbur,Danielle buschinger,andre crepin,helene dauby,cyrille francois,dorothee fritz-ababneh,Jacqueline,Gabriel-chabot,rima eid asi moqattash,samara moutakll,yves ouatakll,anna ponomarva,Genevieve pichon,genevive pichon,Isabel pires de lima,raymonde Robert,narjess saidi-d outrelinga,david steel,katia vandenborre,martine yveranault.

ويقول د. وائل ربضي منسق المؤتمر: إنّ صدور هذا الكتاب له العديد من الأهداف، لاسيما أنّ يكون أرضاً طيبة وجامعة لنقاد عالميين وعرب حول إرث أدبي إنساني عملاق، وهو ألف ليلة وليلة، وصولاً إلى ردّ اعتباره له في خضم أحداث جديدة هضمت حقّه، ونادت في بادرة خطيرة إلى حرقه، وإلغاء تداوله وكأنّه ضرب من المخدرات".

الفهرس

الافتتاحية:

عندما يضيع حق شعب عريق

أسرة الحوار---------- ٤

ملف العدد:

حول حقوق الإنسان في سوريا

وليد حنا---------- ---٦

في الميزان

المحامي مصطفى أوسو---------- --٢٥

أهم العقبات

هيلين سيسو---------- ٣١

حقوق الإنسان والثورة السورية

جمال قارصلي---------- ٣٧

حوارات :

حوار مع المهندس بشير سعدي

أسرة الحوار---------- - ٤٠

شهادات :

الكورد في سوريا (أكثر الناس فقراً في أكثر المناطق غنىً)
جمعية الاقتصاديين الكورد ---------- ٦٤

بحوث ودراسات :

الشباب وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في عصر العولمة
صالح عثمان---------- ٦٧
قضية حوارية – الاستبداد وعملية التحول الديمقراطي
المهندس علي علي---------- ٩٩

وثائق :

العهد الدولي الخاص
أسرة الحوار---------- ١١٨

قراءة في الكتب والمطبوعات :

قراءة في كتاب (إشكالية الناس والسياسة في المجتمعات العربية)
راماني كورد ---------- ١٢٢

شخصيات كردية :

رشيد حمو

أسرة الحوار ---------- ١٣٠

أدب وفن :

المرأة في التراث الغنائي الكردي

طه خليل ---------- ١٣٥

قصة :

جبل ليلون في مرآة المستقبل

هاوار ليلوني---------- ١٤٣

شعر :

كردي

بسمة شيخو---------- ١٥٣

إصدارات جديدة : ---------- ١٥٧

الفهرس ----------١٦٢